ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

روسيا وأوكرانيا

من الأزمة إلى الحرب

البدايات والمآلات

الإصدار الأول

www.ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
د. رغدة البهي

إشراف الديجيتال
صفوة إيهاب

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجـــديـــدة – الـقـاهـــرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

التطور والاندلاع

أوكرانيا.. بؤرة توتر تاريخية بين موسكو والغرب	أحمد السيد
آخر أوراق موسكو في نزاعها حول أوكرانيا	داليا يسري
نظرة عن كثب: كيف اشتعل فتيل الحرب في دونباس؟	داليا يسري
الضربة الأولى: انطلاق الاجتياح الروسي لأوكرانيا	أحمد عليبة
من بداية الغزو إلى معركة الساحل والعاصمة في أوكرانيا	محمد منصور
معركة شرق أوروبا ... مالات صراع الأسلحة والقوات	محمد منصور

الدوافع والأسباب

في صعوبة قراءة الحسابات الروسية (1)	د. توفيق أكليمندوس
روسيا وأوكرانيا: في صعوبة قراءة الحسابات الروسية (2)	د. توفيق أكليمندوس
الحدّ الأقصى: قراءة في الحسابات الروسية حيال الأزمة الأوكرانية	د. توفيق أكليمندوس
الأزمة الاوكرانية: الأهداف الحقيقية لروسيا والولايات المتحدة	د. دلال محمود

الأبعاد غير العسكرية

الغاز الروسي.. طبيعة السلاح والمدى المنظور	د. خالد عكاشة
التأثيرات الجيوسياسية: الغاز والشرق الأوسط في الأزمة الأوكرانية	رحاب الزيادي ماري ماهر نوران عوضين
حرب موازية: البُعد السيبراني في الحرب الروسية-الأوكرانية	د. رغدة البهي
كيف يمكن أن تؤثر الأزمة الأوكرانية على الأوضاع الإنسانية؟	رحمة حسن
حرب على الجبهات الإعلامية.. في الأزمة الروسية الأوكرانية	محمد عبد الرازق

تقديم

يساهم هذا الإصدار في جلي ضباب الأزمة الروسية-الأوكرانية من خلال تتبع جذورها التاريخية وملامحها التي تكشفت تدريجيًا بحلول نهاية العام الماضي، والتي تفاقمت سوءًا حتى تحولت إلى حرب عسكرية. وعلى الرغم من أهمية وتعقد تلك الحرب على الصعيد العسكري، تتزايد أهمية أبعاد أخرى لا تقل في أهميتها عن أصوات المدافع وصافرات الإنذار؛ فقد برز الغاز الطبيعي كأحد الأدوات الروسية الرئيسية التي تستوجب تنويع إمدادات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي من ناحية، كما شهد الفضاء السيبراني حربًا موازية احتشدت فيها جيوش من القراصنة الوطنيين لإسقاط المواقع الإلكترونية من ناحية ثانية، وازدادت المخاوف من أزمات إنسانية محتملة جراء زيادة أعداد اللاجئين من ناحية ثالثة، وبرزت مفاهيم الحرب الإعلامية والحرب الهجينة لتصف التغطية الإعلامية لتطورات الأوضاع من ناحية رابعة.

وفي هذا الإطار، ومن خلال كوكبة مختارة من تحليلاتهم المنشورة، يتتبع عدد من أعضاء الهيئة الاستشارية والخبراء والباحثين بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية جذور الأزمة، ويرصدون تطوراتها وصولاً لاندلاع الحرب، ويعددون أسبابها الشارحة، ويحللون مختلف أبعادها غير العسكرية. فقد كان لتلك التحليلات السبق في توقع اندلاع الحرب العسكرية بعد أن تتبعت أواصرها، وجمعت خيوطها المبعثرة، واعادت تركيب أجزائها، لتقدم للقارئ وجبة دسمة يسهل معها الإلمام بأبعاد الأزمة كافة.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

1

التطور والاندلاع

- أوكرانيا.. بؤرة توتر تاريخية بين موسكو والغرب
- آخر أوراق موسكو في نزاعها حول أوكرانيا
- نظرة عن كثب: كيف اشتعل فتيل الحرب في دونباس؟
- الضربة الأولى: انطلاق الاجتياح الروسي لأوكرانيا
- من بداية الغزو إلى معركة الساحل والعاصمة في أوكرانيا
- معركة شرق أوروبا ... مالات صراع الأسلحة والقوات

أوكرانيا.. بؤرة توتر تاريخية

بين موسكو والغرب

*أحمد السيد

تدهورت العلاقات بين كل من روسيا وحلف شمال الأطلسي "الناتو" خلال السنوات القليلة الماضية. ومن بين الأسباب الأساسية لهذا التدهور ميل الناتو للتوسع نحو الشرق، واختلال التوازن بشكل كبير في إمكانيات روسيا وحلف الناتو، وتدهور نظام الحد من التسلح، فضلاً عن تطوير البنية التحتية العسكرية للناتو بالقرب من الحدود الروسية.

وقد دخلت العلاقات الروسية-الأوروبية في أزمة حقيقية خلال الشهور الماضية عندما قامت بروكسل بطرد ثمانية دبلوماسيين من المعتمدين في البعثة الدبلوماسية الروسية لدى حلف شمال الأطلسي، مُتهمة إياهم بالقيام بأنشطة استخباراتية مشبوهة لصالح موسكو تتضمن التجسس والاغتيالات. لكن الرد الروسي جاء سريعًا عندما قامت موسكو بتعليق عمل بعثتها لدى الحلف وإغلاق مكاتب حلف الناتو في موسكو، وإغلاق مكاتب الاتصال العسكري والمعلومات التابعة للحلف في موسكو.

وعلى صعيد أزمة المهاجرين بين بيلاروسيا وبولندا مؤخرًا، اتهمت الدول الأوروبية روسيا بأنها العقل المدبر للأزمة للتسبب في أزمة مهاجرين أخرى داخل الاتحاد الأوروبي، لكن روسيا نفت أي تورط في الأحداث، وألقت باللوم على أوروبا، ودعت إلى إجراء مناقشة حول المشاكل الحالية، مع ضرورة إجراء اتصالات مباشرة بين ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبيلاروسيا.

* باحث ببرنامج العلاقات الدولية بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

وبناءً على ما تقدم، يبدو أن الطرفين الروسي والأوروبي يسيران في طريق تصعيدٍ متوازٍ، وكلٌ منهما يسعى إلى تشديد الخِناق أكثر على الآخر، الأمر الذي يُنبئ بمزيد من التصعيد المُستمر بين الكرملين والدول الأوروبية. ولأكثر من عقدين من الزمن، عمل الناتو على بناء شراكة مع روسيا، وسعى إلى تطوير الحوار والتعاون العلمي معها في المجالات ذات الاهتمام المشترك. لكن ومنذ عام 2014 وردًا على التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا؛ تم تعليق التعاون العلمي مع روسيا، فيما استمرت قنوات الاتصال السياسية والعسكرية بين الطرفين. ومؤخرًا، أثار حشد القوات العسكرية الروسية على الحدود مع أوكرانيا قلق الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وشاركتهم الولايات المتحدة الأمريكية القلق من أن روسيا قد تنوي غزو أوكرانيا قريبًا.

• أوكرانيا.. القضية الأبرز في الخلافات الروسية الأوروبية

منذ قرون وأوكرانيا تظل نقطة مهمة من نقاط التوتر بين موسكو والغرب؛ إذ تستاء موسكو من ميل أوكرانيا نحو الغرب وبالتحديد منذ الإطاحة بالرئيس الأوكراني الموالي لروسيا "فيكتور يانكوفيتش" عام 2014، بجانب أن تطلعها الحالي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي جعلها النقطة الساخنة الرئيسية في العلاقات المتدهورة بين روسيا والغرب. في هذا السياق، أثار حشد القوات العسكرية الروسية الأخير على الحدود مع أوكرانيا، قلق الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وشاركتهم الولايات المتحدة الأمريكية القلق من أن روسيا قد تنوي غزو أوكرانيا قريبًا.

حشد القوات الروسية جاء ردًا على تزويد الولايات المتحدة الأمريكية القوات الأوكرانية بالتدريب والأسلحة المضادة للدبابات، لاستخدامها في القتال ضد الانفصاليين المدعومين من روسيا في شرق البلاد. وفي سبتمبر 2021، أجرت القوات الأوكرانية مع قوات من حلف شمال الأطلسي مناورات عسكرية مُشتركة. وهو الأمر الذي أزعج موسكو خاصة مع اقتراب تلك المناورات التي استخدمت فيها قاذفات غربية ذات قدرات نووية من الحدود الروسية في منطقة البحر الأسود على مسافة 12 ميلاً من الحدود الروسية، وهو الأمر الذي تراه موسكو تجاوزًا للخط الأحمر. الأمر الآخر الذي أثار قلق موسكو يتعلق باحتمالية انضمام أوكرانيا لحلف الناتو، ففي عام 2008 أعلنت الدول الأعضاء في التحالف أن "أوكرانيا ستصبح عضوًا في الحلف"، وهو موقف أعادوا التأكيد عليه هذا العام. ومنذ أن ضمت روسيا شبه جزيرة القرم ودعمها للانفصاليين في شرق البلاد في عام 2014، ازداد الدعم الشعبي في أوكرانيا لعضوية الناتو.

وكانت روسيا قد قامت في عام 2014 بضم شبه جزيرة القرم بالكامل، وذلك في أعقاب حركة الاحتجاج الموالية لأوروبا التي أطاحت بنظام الرئيس الأوكراني حينذاك "فيكتور يانوكوفيتش"، وصعدت روسيا من خطابها القومي، حيث صورت مناطق أوكرانيا على أنها جزء طبيعي وتاريخي من روسيا الكبرى، وأدانت بشدة أي تحركات من أوكرانيا تجاه الغرب.

• تحركات روسية

لم تُسفر تحركات القوات الروسية السابقة بالقرب من الحدود الأوكرانية عن وقوع صدامٍ أو صراع مُسلح بعد، لكن يبدو أن المعلومات التي قامت بجمعها الاستخبارات الأمريكية هذه المرة تُوحي بأن روسيا تنوي لعمل عسكري. وكذا بات حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا على اقتناع هذه المرة بالمعلومات الأمريكية، وربما يكون ذلك نابعًا من مصدر ثقتهم في الإدارة الأمريكية الحالية في البيت الأبيض.

المعلومات الاستخباراتية الأمريكية أشارت إلى أن عشرات الآلاف من الجنود الروس (قُدر عددهم بـ90 ألف جندي) قد تمّ نقلهم بالفعل بالقرب من الحدود الأوكرانية. الأمر الذي فسرته الولايات المتحدة الأمريكية بقيام روسيا في أقرب وقت بعبور الحدود، والقيام بعمل عسكري في أوكرانيا.

ويُتوقع أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حزمة من العقوبات المحتملة في حالة استمرار روسيا فيما تعتبره واشنطن غزوًا روسيًا لأوكرانيا. في السياق ذاته، يأمل فلاديمير بوتين في إقناع بايدن بأن يتعهد بعدم قبول أوكرانيا في حلف

الناتو، خاصة في خِضم سعي الناتو لتوسيع الحلف بضم أوكرانيا، وهو ما ترفضه موسكو.

• تحذير أمريكي

على خلفيّة التصعيد الروسي، طالبت الولايات المتحدة الأمريكية روسيا بالانسحاب من أوكرانيا، مُهددة بفرض عقوبات قوية إذا تمادت موسكو في مساعيها، فعندما يتعلق الأمر بأوكرانيا فإن الولايات المتحدة لن تتوانى في مساعدتها والرد بحزم، فضلاً عن فرض مجموعة من الإجراءات الاقتصادية عالية التأثير، وذلك وفقًا لما أوضحه وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين على هامش اجتماع وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسي وأوكرانيا الذي انعقد في مدينة "ريجا" عاصمة لاتفيا، بشأن كيفية الرد على حشد روسيا لقواتها على الحدود مع أوكرانيا.

في هذا السياق، تأمل الولايات المتحدة الأمريكية في أن تتمكن من بناء إجماع حول التهديدات الروسية هذه المرة، وذلك لتقوم بفرض عقوبات أكثر حِدة على روسيا، حتى تتجنب موسكو القيام بأي عمل عسكري ضد جيرانها. ورغم رفض الولايات المتحدة لتوضيح العقوبات التي قد تفرضها ضد روسيا، إلا أنها شجعت موسكو وكييف على العودة إلى الدبلوماسية وإحياء خطة سلام 2014 المتعلقة بشرق أوكرانيا.

• دوافع موسكو

تُبرر روسيا تصرفاتها الأخيرة بأنها تأتي ردًا على السلوك المهدد من قبل حلف شمال الأطلسي وأوكرانيا. ويخشى الكرملين أن تسعى أوكرانيا لاستعادة مناطق سيطرة الانفصاليين الموالين لروسيا بالقوة في منطقة دونباس في شرق البلاد. وتنفي موسكو أن تكون لها أي نوايا عدوانية في الأزمة الحالية، لكنها توضح أن أي تحركات من قبل حلف شمال الأطلسي في الشرق ستُقابل برد فعل عنيف. وفي هذا السياق، بدأت روسيا تدريبات عسكرية منتظمة في منطقتها العسكرية الجنوبية، التي تقع أجزاء منها على حدود أوكرانيا، وانتقل 10 آلاف جندي إلى مناطق التدريب. وأعلنت حليفتها بيلاروسيا عن مناورات عسكرية مشتركة مع روسيا على الحدود الأوكرانية.

تتهم روسيا أوكرانيا بزيادة عدد قواتها بالقرب من خط التماس في دونباس، فضلاً عن استخدام الجيش الأوكراني أسلحة ثقيلة وطائرات مسيرة

محظورة بموجب اتفاقية "مينسك 2". وتريد موسكو "ضمانات قانونية" من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، بعدم سعي أوكرانيا للانضمام إلى الحلف. إضافة لانتزاع ضمانات من شأنها استبعاد أي تحركات أخرى لحلف شمال الأطلسي في الشرق ونشر أنظمة أسلحة بالقرب من الأراضي الروسية، وهو الأمر الذي يعتبره "الناتو" غير مقبول. وردًا على ما تراه أوكرانيا مزاعم روسية بشأن سعي كييف لاستعادة سيطرتها على منطقة دونباس، نفت كييف أي خطة لأي هجوم عسكري في دونباس. موضحة أنها فقط دعاية روسية للتغطية على استعدادات موسكو لشن هجوم مُحتمل، وطالبت أوروبا بالوقوف معها في هذه اللحظة الحرجة.

• غضب غربي

اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الناتو، يوم الأربعاء 1 ديسمبر 2021، في لاتفيا، الجمهورية السوفيتية السابقة المتاخمة لروسيا، في إشارة إلى تماسك الحلف ودعمه للدول الأعضاء السوفيتية السابقة. وردًا على التعبئة الروسية لقواتها على طول الحدود مع أوكرانيا، حذر الأمين العام لحلف الناتو "ينس ستولتنبرغ" من أن غزوًا روسيًا آخر لأوكرانيا سيكون له "ثمن باهظ"، مضيفًا أن الحلفاء الثلاثين يمثلون معًا أكثر من 50% من الاقتصاد العالمي. لذا فإن أي عدوان روسي ضد أوكرانيا ستكون له عواقب سياسية واقتصادية خطيرة على روسيا.

وفيما يتعلق بمطالبة روسيا من الغرب بضمانات بعدم انضمام أوكرانيا للحلف، أوضح قادة الحلف أن أوكرانيا و30 دولة من حلفاء الناتو فقط هم من يقررون متى تكون أوكرانيا مستعدة للانضمام إلى الناتو وليس لروسيا حق القبول أو الرفض، وليس لروسيا الحق في إنشاء مجال نفوذ للسيطرة على جيرانها. ورفض قادة الحلف المزاعم الروسية بأن الحلف يستفز موسكو بمناورات عسكرية في البحر الأسود.

• ختامًا

سبق أن استخدمت روسيا القوة العسكرية ضد أوكرانيا والدول المجاورة الأخرى، ولكن حال نشوب صراع عسكري بين روسيا وأوكرانيا، فلا يتوقع انضمام الغرب إلى الأخيرة على الصعيد العسكري المباشر، لتأخذ المساعدة شكل الإمدادات العسكرية والإدانات الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية. ومن الناحية العملية، تظل فرصة انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي على المحك في المستقبل المنظور، فمن الصعب أن يُخاطر الحلف بالدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا بشأن كييف. وقد يكون فرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا هو الحل الأمثل، لا سيما أنها ستكون أشد إيلامًا من تلك التي فُرضت عقب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014.

آخر أوراق موسكو

في نزاعها حول أوكرانيا

* داليا يسري

شهدت العلاقات بين روسيا وحلف شمال الأطلسي توترات متزايدة في الآونة الأخيرة، على خلفية الحضور المتزايد لحلف شمال الأطلسي في المناطق القريبة من الحدود الروسية، وما ترتب على ذلك من تصعيد عسكري روسي أدى إلى تأزم الأوضاع على الحدود الأوكرانية. ومن هذا المنطلق، انعقدت القمة الافتراضية بالغة الحساسية بين رئيسي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بتاريخ 7 ديسمبر 2021. ولقد تمت القمة بشكل مغلق، اقتصر على حضور الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" وحده من جهة، ومن جهة أخرى الرئيس الأمريكي "جو بايدن" وأعضاء من فريقه الرئاسي الذين شاركوا من خلال الحضور في الغرفة ذاتها مع الرئيس الأمريكي أثناء القمة التي لم يُعلن بعد عن نتائجها بالكامل، رغم أنها تمت وسط تطلعات وتوقعات من العالم أجمع بأن تسفر عن شيء ولو باليسير من التفاهم الروسي الغربي.

* باحث أول بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

• هل تتجه موسكو إلى "غزو" كييف في حالة رفض الغرب تنفيذ مطالبها؟

أعلن البيت الأبيض أن "بايدن" سيجري اتصالات بعد القمة بقيادات بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا لمتابعة التنسيق الذي جرى بين الرئيسين. ولا تتوقف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة عن التلويح بفرض عقوبات اقتصادية بالغة الشدة على روسيا في حالة غزوها أوكرانيا. وكذا، تتناثر أقاويل توحي بأن هذه العقوبات قد تنال، بشكل أو بآخر، من المشروع الروسي الطموح "نورد ستريم 2".

وبتاريخ 12 ديسمبر 2021، تسلمت كييف أول الإمدادات العسكرية الأمريكية التي وصلت إليها منذ اشتعال الأزمة الأخيرة مع موسكو. وتأتي هذه الخطوة في إطار تنفيذ الخطة الأمريكية التي تحصل أوكرانيا بموجبها على إمدادات عسكرية أمريكية، كجزء من حزمة أمنية يبلغ ثمنها 60 مليونًا. وقد اشتملت الإمدادات على ذخيرة وأسلحة خفيفة مثل كميات من صاروخ "جافلين" الذي يُعرف بـ"صائد الدبابات"، بالإضافة إلى معدات غير قتالية، وذلك وفقًا لما نشرته وزارة الدفاع الأمريكية. ومن المقرر أن يجري تسليم جزء آخر من حزمة المساعدات الأمريكية الأمنية في وقتٍ مبكر من العام المقبل، على أن تشمل تلك الحزمة أربعة رادارات مضادة لقذائف الهاون. والسؤال هنا في ضوء ما سبق: ما هي أوراق روسيا في حالة تم رفض مطالبها؟ وكيف ينعكس الدعم الأمريكي لكييف مع جدية تأييدها للموقف الأوكراني؟.

في عالم السياسة، بوجه عام، توجد قاعدة رئيسية تقوم على أساس مبدأ "السياسة هي لعبة المصالح"، وفيما يتعلق بالمصالح عادةً ما لا تكون هناك أي ثوابت. غير أن الأمر فيما يخص السياسة الخارجية الروسية، قد يتفق مع هذا المبدأ في كل شيء، عدا الثوابت الخاصة بالأمن القومي بطبيعة الحال. بمعنى أن موسكو ليست على استعداد للمساومة على مسألة دخول أوكرانيا وجورجيا لحلف الناتو بأي ثمن كان. والسبب في ذلك، يعود بالطبع إلى مساس تلك الخطوة بأمنها القومي من جهة، وبضرورة الحفاظ على نفوذها في بُلدان الفضاء ما بعد السوفيتي من جهة أخرى. وهذه تعد من ثوابت العلاقات الخارجية الروسية. لذلك، لا يُرجح أن الرفض الصريح للانصياع لرغبات موسكو فيما يتعلق بابتعاد حلف الناتو عن حدودها سيكون ورقة محل تفاوض مع الغرب. بمعنى آخر، لن تسمح موسكو بأن تحصل على مكاسب مثل رفع العقوبات الغربية عنها، مقابل السماح بأي حضور لحلف الناتو في هاتين البلدين.

وهذا ما يجعلنا نعود مرة أخرى إلى مناقشة سيناريو الغزو الروسي، وكيف يتسق هذا السيناريو مع آراء بعض الخبراء التي تذهب إلى ترجيحات تتعلق بضلوع واشنطن والغرب في خطة محكمة تهدف إلى جر موسكو للحرب مع كييف. خاصة في ضوء المُعدات العسكرية الأمريكية -الآنفة الذكر- التي تلقتها كييف. وبالتزامن مع بدء وسائل إعلام أوكرانية تهيئة الأجواء الداخلية للغزو من خلال نشر تقارير إخبارية تقوم من خلالها بتوجيه المواطنين للطريقة السليمة للتصرف حال وقوع أي هجوم روسي. ومن جهة، يقول الغرب إن موسكو ستغزو أوكرانيا، ومن جهة أخرى تنفي موسكو نواياها. بينما ترد وسائل إعلام بالإشارة إلى مخططات غربية لجر روسيا إلى نزاع. ثم تعود موسكو لتؤكد مرة أخرى أن حلف الناتو هو من بدأ بممارسة الاستفزازات على مقربة من حدودها.

وبالنظر إلى طبيعة الإمدادات العسكرية الأمريكية المذكورة إلى أوكرانيا، والتي سبقها بتاريخ 20 نوفمبر أن أرسلت واشنطن لأوكرانيا زورقي دورية قديمين سبق وأن استخدمهما خفر السواحل الأمريكي، ثم تمت إعادة تجهيزهما ليتم تزويد البحرية الأوكرانية بهما يكون من الجلي أن واشنطن مستمرة حتى اللحظات الأخيرة في مد كييف بمعدات عسكرية، أقل ما يُقال عنها، إنها "لا تُسمن ولا تُغني من جوع"، في مقابل الحشد العسكري الروسي الضخم والمستمر على الحدود الأوكرانية، وسط تفوق جوي وبحري روسي، وتفوق على صعيد المدفعية الصاروخية الروسية. وهو تفوق لا يجحده المسئولون الأوكرانيون أنفسهم.

فقد سبق وأن أقرت بالفعل أوكرانيا أنها غير قادرة على صد أي هجوم عسكري محتمل واسع النطاق من قبل روسيا، حال عدم تلقيها لموارد فعلية من الدول الغربية، وذلك وفقًا لما نشرته

صحيفة "نيويورك تايمز"، بتاريخ 9 ديسمبر 2021؛ إذ قال رئيس جهاز المخابرات العسكرية الأوكرانية الجنرال "كيريلو بودانوف": "لسوء الحظ، يجب أن تكون أوكرانيا موضوعية في هذه المرحلة. لا توجد موارد عسكرية كافية لصد هجوم واسع النطاق من جانب روسيا -حال حدوثه- بدون دعم القوات الغربية". وأوجز بودانوف رؤيته المتشائمة لاجتياح روسي محتمل يبدأ بضربات جوية وهجمات صاروخية تستهدف في البداية مستودعات الذخيرة والقوات المترابطة بالخنادق. مؤكدًا أن الجيش الأوكراني سيصبح عاجزًا بسرعة كبيرة، وقيادته غير قادرة على تنسيق الدفاع وإمداد الجبهة.

ومن هذا المنطلق، سيكون من الصعب تصديق السيناريو المتعلق بأن واشنطن أعدت خطة لجر روسيا إلى الحرب، خاصة في ظل مساعي الغرب الحثيثة، على مدار سنوات ممتدة، إلى زرع قواعد عسكرية في تلك البقاع القريبة من الحدود الروسية، والتي من المؤكد أنه سيكون من العسير عليهم الوصول إلى مبتغاهم، لو أتيحت الظروف الفعلية لروسيا أن تغزو أوكرانيا بالكامل.

وعلاوةً على ذلك، فإن تحقق الغزو هنا ليس من الضروري أن يعني غزوًا بنيّة الاحتلال الدائم، بل من الأرجح أنه سيكون غزوًا لتغيير المشهد لصالح روسيا، ثم يليه انسحاب. بمعنى أن تغزو موسكو كييف وتقوم بوضع أساس يرمي في خلال فترة زمنية قصيرة إلى إحلال نظام سياسي بديل عن نظام "زيلينسكي" يكون مواليًا لروسيا ومناوئًا للغرب على غرار الجارة البيلاروسية.

وهذا ما يضع روسيا في محل أقرب لأن تبحث عن مبررات لتهيئة الرأي العام العالمي بحقيقة أنها هي الطرف المُعتدَى عليه، والتأكيد على تصدير صورة أن الغرب هو من خطط لجرها في المقام الأول إلى حرب مع أوكرانيا سيكون من المحتم أنها الطرف الرابح فيها. ومن يقرأ التاريخ يعرف أن الصورة العامة للدولة التي تنوي شن غزو أو حتى البدء في عملية عسكرية خارج أراضيها، ومبررات هذه الخطوة أمام المجتمع العالمي عادة ما تكون شيئًا بالغ الأهمية، بل ويتم اعتباره مثل إحدى المُعدات الرئيسية للحرب.

لذا فإن الترويج لفكرة وجود مخطط غربي لجر روسيا إلى حرب، سيخدم المصالح الروسية في نهاية المطاف. وكل ذلك لأن الصورة الذهنية لمن يغزو بنيّة رد الاعتداء، لا تضاهي أبدًا من يبدأ بنفسه اعتداء بدون أدنى سبب. وفي هذا السياق، لا يُستبعد أن تكون موسكو بنفسها هي اليد المُحركة وراء طرح هذه السيناريوهات المتعلقة بمخططات الغرب لإشعال فتيل الحرب مع موسكو.

أما فيما يتعلق بالعقوبات الغربية المفروضة على موسكو في الوقت الراهن، ومنذ تاريخ ضم شبه جزيرة القِرم؛ فإنها تظل عقوبات خفيفة الوطأة بالنسبة لموسكو. والدليل على ذلك هو قدرة روسيا على النجاة واستكمال مسيرة سياساتها الخارجية في ظل هذه العقوبات، التي لم تنجح في إثنائها عن موقفها إزاء القرم، أو حتى في تهدئة مواقفها إزاء أوكرانيا بوجه عام.

لذلك، ومرة أخرى، يثبت الغرب أن الكفة دائمًا ستميل إلى جهة الحفاظ على المصالح العامة لبلدانهم. ومن المؤكد أن لا أحد يرغب في إشعال حرب في أوروبا، حتى لو كانت تلك الحرب ستندلع في الجزء الشرقي من أوروبا. فمن المؤكد أيضًا أنها ستكون مواجهة مؤرقة لا يرغب بها أحد، وصداعًا لا تُحبذ أوروبا أولاً وقبل أي شيء وجوده من الأساس. غير أنه من وجهة النظر الروسية تعتقد موسكو -يقينًا- أنها مضطرة لأن تخوض المعركة في حالة التعدي على خطوطها الحمراء، وذلك بالتأكيد سيكون نظرًا لأنه لا أحد في موسكو سيغفو له جفن طالما وجد نفسه في مرمى نيران أعدائه بعد مرور وقت قريب الزمن. والغرب يعرف جدية موسكو في اجتياح أوكرانيا. ولو لم يكن الأمر كذلك، لكانت عضوية كييف وتبليسي قد أصبحت فعلاً ماضيًا، في غضون اللحظة التي نتحدث فيها اليوم عن التصعيد العسكري الروسي.

• مستقبل خط أنابيب "نورد ستريم 2"

كشفت صحيفة "فاينانشيال تايمز" البريطانية أن الولايات المتحدة تمارس ضغوطًا على ألمانيا لإغلاق خط أنابيب الغاز "نورد ستريم 2" الروسي، كجزء من حزمة عقوبات هددت واشنطن بفرضها على موسكو إذا أقدمت

خريطة توضح خط أنابيب نورد ستريم 2

الأخيرة على غزو أوكرانيا. وذكرت الصحيفة نفسها أن مُطالبات واشنطن لبرلين وبروكسل بوقف خط أنابيب الغاز الروسي عن العمل تأتي كجزء من حزمة عقوبات اقترحتها الولايات المتحدة لتجنب اندلاع صراع دولي جديد في المنطقة المُتاخمة لروسيا وسط مخاوف لدى مجتمع الاستخبارات الأمريكي من أن الرئيس الروسي يستعد لعمل عسكري. وصرح "جيك سوليفان"، مستشار الأمن القومي لبايدن، بعد استماعه إلى لقاء بايدن وبوتين الافتراضي: "إذا كان فلاديمير بوتين يريد أن يرى تدفق الغاز عبر خط الأنابيب هذا، فقد لا يرغب في المخاطرة بغزو أوكرانيا".

وليس ثمة من يُماري في أن الولايات المتحدة لطالما سعت بكل ما تملك من قوة لعرقلة هذا المشروع منذ البدء في وضع أول حجر أساس له؛ حيث تروج واشنطن للغاز الطبيعي الأمريكي المُسال الذي تطمح في أن يتم بيعه على نطاق واسع في الاتحاد الأوروبي. وكانت الولايات المتحدة قد فرضت بالفعل عددًا من العقوبات على هذا المشروع، أملاً في الحيلولة دون انتهائه، إلا أن مقاومة ألمانية دؤوبة حالت دون عرقلة المشروع.

ونفهم، في ضوء ما تقدم، أن الولايات المتحدة جادة للغاية في استغلال الصراع حول أوكرانيا لأجل إقناع الاتحاد الأوروبي، خاصة ألمانيا، بقبول فكرة التخلي تمامًا عن المشروع. وهو الشيء الذي من المؤكد أنه -إن حدث بالفعل- سيمثل عقوبة اقتصادية هي الأشرس من نوعها على الاتحاد الروسي. وهذا ما يقودنا إلى تساؤل حول احتمالية نجاح واشنطن في التنفيذ الفعلي لهذه العقوبة!

من المُستبعد تمامًا أن تنجح واشنطن في تنفيذ هذه العقوبة على موسكو. والسبب لا يُعزى بالطبع لأي سبب آخر سوى المعارضة الألمانية المعهودة -المُعلنة وغير المُعلنة- لمثل هذه الخطوة. والأدلة على ذلك كثيرة، ولا حصر لها. ففي مثال بسيط، نجد أنه بتاريخ 10 فبراير 2021، نشرت قناة "دويتش فيله" الألمانية تقريرًا بعنوان "عرضت ألمانيا صفقة قذرة على الولايات المتحدة لإسقاط العقوبات على نورد ستريم 2، استعرضت من

خلاله تفاصيل أعلنتها منظمة غير حكومية ألمانية، حول قيام وزير المالية الألماني وقتها "أولاف شولتز"، بعرض المساعدة في استيراد الغاز المسال من الولايات المتحدة مقابل تخلي إدارة ترامب عن اتخاذ إجراءات مُهددة للمشروع. وأوردت المنظمة ما يفيد بأن الحكومة الألمانية عرضت على إدارة ترامب دعمًا ماليًا يصل إلى مليار يورو في محاولة لمنع واشنطن من فرض المزيد من العقوبات على المشروع.

وفي يوليو 2021، انتقد مسئولون في الحكومة الألمانية ونواب وخبراء خطط الولايات المتحدة لتشديد العقوبات على المشروع، الذي كان في تلك الآونة لا يزال قيد الإنشاء. وقال المستشار الألماني السابق "جيرهارد شرودر"، إنه لا شك في أن محاولة الولايات المتحدة أن تفرض إملاءاتها على المجتمع السيادي مثل دول الاتحاد الأوروبي هو أمر مرفوض تمامًا، مؤكدًا حاجة بلاده للغاز. وبتاريخ 28 نوفمبر -بتوقيت اشتعال الأزمة الأوكرانية- قالت ألمانيا إنها ستواصل العمل عن كثب مع الولايات المتحدة بشأن تنفيذ اتفاق بشأن خط الأنابيب البالغ حجمه 11 مليار دولار. وعلقت الخارجية الألمانية في بيانها لافتة إلى أنها ترفض بشكل أساسي العقوبات بين الحلفاء، لأن ذلك من شانه أن يضعف مصداقية الولايات المتحدة ويضر في النهاية بالوحدة عبر الأطلسي.

ونستخلص مما سبق أن التحركات الأمريكية تعكس اهتمام الولايات المتحدة بالمشاركة في الأزمة الأوكرانية فقط، لأجل تعطيل العمل بمشروع "نورد ستريم 2". وكذا، من غير المُرجح أن تحقق المساعي الأمريكية مبتغاها بسبب تنافي ذلك الهدف مع المصلحة العامة الألمانية واحتياج البلاد للطاقة المُصدرة إليها من روسيا. علاوة على ذلك، فإن المشروع قد اكتمل بالفعل ولم يعد خطة مكتوبة على ورق أكثر من ذلك، بل أصبح جزءًا من حقيقة واقعية، وهذه الحقيقة لم تأتِ بشكل مجاني، بل تم إنفاق المليارات للانتهاء منها. وبموجب مقتضيات لغة الملايين، ليس من المُرجح أن يقبل أحد في برلين أولاً، وموسكو ثانيًا، أن تذهب كل هذه المليارات سُدى. حتى لو غزت روسيا أوكرانيا، وحتى لو فرضت الولايات المتحدة عقوبات تقتضي بمنع العمل على المشروع. ليس من المُرجح أن يتضرر المشروع في أي شيء، في الحقيقة، سوى بتأجيل البدء في تشغيله فقط وليس الغاؤه أو توقيفه.

• أوراق "موسكو" الأخيرة في إدارة الأزمة

عند هذه النقطة، نعود للحديث عن الغاز الروسي المُصدر إلى القارة العجوز. والغاز في رحلته ما بين روسيا والاتحاد الأوروبي يُعد سلاحًا ذا حدين، أحدهما مُصوب في وجه روسيا، والآخر في وجه القارة الأوروبية. بمعنى، هناك من يرى أن الأفضلية لأوروبا على روسيا كونها هي الطرف المُشتري. والآخر، يرى أن الأفضلية بالعكس لموسكو على أوروبا لأنها من يمسك زمام الأمور ويقوم بالبيع.

ومما لا شك فيه أن الاقتصاد الروسي يقوم في الأساس على تصدير موارد الطاقة. علاوة على ذلك، تظل القارة الأوروبية في حاجة ماسة للغاز الروسي طالما لم يتوافر لديها بديل عنه حتى اللحظة. لذلك، من المُرجح أن تتجه موسكو لاستخدام الغاز كورقة ضغط في حالة تعنت الاتحاد الأوروبي في تنفيذ مطالبها. لكن في هذه الحالة، قد لا تستمر موسكو في استخدام هذه الورقة لفترة طويلة، مراعاة لمصالحها الاقتصادية. ومع ذلك، يظل الغاز ورقة الضغط الأخيرة في يد موسكو قبل الاضطرار إلى اللجوء إلى سيناريو الغزو. بمعنى أن استخدام الغاز كورقة ضغط لن يلغي أبدًا إمكانيات الغزو الروسي، خاصة في ظل ثقة موسكو بأن مشروعها الاستراتيجي الطموح "نورد ستريم 2" لن يتأثر بشكل دائم.

نظرة عن كثب

كيف اشتعل فتيل الحرب في دونباس؟

* داليا يسري

كانت حُمى القتال دائرة بالفعل في إقليم "دونباس" المشتعل منذ عام 2014. لكن لسببٍ ما ربما يعزى إلى انصراف معظم وسائل الإعلام الإقليمية والعالمية عن متابعة تفاصيل القتالات التي تدور هناك بنفس الكثافة والتركيز الذي يتم به نقل متابعات حية من هناك في الوقت الراهن، أو ربما يرجع إلى انشغال الرأي العام العالمي عن هذا الإقليم -خلال تلك السنوات- واهتمامه بمتابعة قتالات أخرى تدور حول ما هو أكثر إثارة منه، على غرار الحرب في سوريا، أو حرب اليمن وغيرها. لذلك بات يبدو للكثير من مُتابعي الحدث اليوم وكأن العالم استيقظ فجأة مكتشفًا حربًا جديدة، اندلعت هناك ما بين ليلة وضُحاها! ومن هذا المنطلق، تأخذنا الحرب الدائرة في شرق أوروبا إلى مناقشة مكثفة للجواب عن سؤال حول كيف بدأ كل شيء؟ ومن أي لسان استمد فتيل الحرب نيرانه؟!

*باحث أول بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

• ما تقوله الجغرافيا عن إقليم "دونباس"

يقع إقليم دونباس في شرق أوكرانيا على الحدود مع روسيا، ويُعد -جغرافيًا- جزءًا من القارة الأوروبية. ويضم الإقليم مقاطعتي "دونيتسك" و"لوهانسك"، وهاتان المقاطعتان تُعدان جزءًا مما يسمى بـ"دونباس الغربي". وفيما قبل الحرب، كان الإقليم قد اشتهر بصناعة الفحم الذي استمد منه اسمه في الأساس، حيث تعني كلمة "دونباس" "حوض فحم دونيتسك".

وهذا الإقليم ليس مقصورًا على أوكرانيا، وإنما يمتد إلى داخل الأراضي الروسية والتي تحتوي على ما يُسمى بـ"شرق دونباس"، وتلك تضم العديد من مُدن التعدين في غرب منطقة "روستوف"، وهي مناطق تقع على الأراضي الروسية. وتبلغ مساحة "دونيتسك" و"لوهانسك"، نحو 16835 كم مربعًا، وكانتا معروفتين قبل الحرب بالصناعات الثقيلة. واحتوت "دونيتسك" على مطار دولي سابق والعديد من منشآت البنية التحتية الأخرى. غير أن القتال قد دمّر كل شيء وترك الإقليم في حالة عزلة لا تخلو من حالة اقتصادية متردية تزداد سوءًا يومًا بعد يوم.

• كيف بدأ الصراع؟

تشهد كُل من "لوهانسك" و"دونتسيك" صراعات مسلحة منذ عام 2014 بين القوات المسلحة الأوكرانية من جهة، وقوات الانفصاليين المدعومين من روسيا من جهة أخرى. وتنظر لهما كيف على أنهما منطقتان تخضعان لاحتلال مؤقت على غرار نظيرتهما شبه جزيرة القرم. بينما تنظر لهما روسيا على أنهما مناطق لها الحق في الحصول على الاستقلال الذاتي.

لكن ردًا على سؤال حول: كيف بدأ كل شيء؟ نجد أن التاريخ يعود بنا إلى مرحلتين تنقسمان كالتالي: ما قبل 6 أبريل 2014، وما بعده. فيما قبله انقسمت دونباس إلى أربع مدن كبرى، لا تقتصر فقط على دونتسيك ولوهانسك، ولكن كان يوجد هناك أيضًا مدينتان هما "خاركيف" و"دنيبروبيتروفسك". وكان سكان هذه المدن قد اعتادوا استخدام اللغة الروسية للتواصل، ويُذكر أن الغالبية العظمى من قاطني دونباس كانوا قد اعتادوا التصويت لصالح الرئيس الأوكراني السابق "فيكتور يانوكوفيتش" المعروف بولائه للاتحاد الروسي في انتخابات عامي 2004 و2010.

وجاء فصل الربيع في عام 2014 حاملاً معه رياح التغيير التي هبت فأصبحت مدينتا "دونيتسك" و"لوهانسك" مدينتين نصبتا نفسيهما جمهوريات حكم ذاتي، فيما نجت كل من "خاركيف" و"دنيبروبيتروفسك"، وأصبحت الأخيرة رمزًا للوفاء لأوكرانيا.

نعود لتاريخ 6 إبريل 2014، وهو اليوم الذي احتل فيه عدة آلاف من المتظاهرين المبنى الإداري الإقليمي الرئيسي في مدينة "دونيتسك"، وقاموا برفع العلم الروسي عليه وسط ما يقال عنه إنه تواطؤ من الشرطة المحلية المنوط بها حراسة المبنى. ويشار هنا إلى أن هذا التاريخ المفصلي، الذي ترتب عليه انزلاق الأحداث بسرعة مدهشة بدءًا من عند نقطة الاحتجاجات الحاشدة وصولاً إلى إعلان الانفصال وإجراء استفتاء شعبي بالموافقة عليه، قد سبقه نقاط عديدة جديرة بالذكر.

نرى هنا أن من أهم هذه النقاط أن الرئيس الأوكراني السابق "فيكتور يانوكوفيتش"، الموالي للنظام الروسي والذي تم الانقلاب الشعبي عليه في وقتٍ سابق من العام نفسه. كان ينحدر رأسًا من مقاطعة "دونيتسك"، ويتمتع بشعبية كبيرة بها، والأكثر من ذلك هو أن غالبية سكانها كانوا قد صوتوا له بالفعل في الانتخابات الرئاسية السابقة.

علاوة على ذلك، يُشاع أن قاطني هذه المناطق معظمهم يدين بالولاء للاتحاد الروسي. غير أنه يصعب تقدير مدى وحجم مصداقية هذا الولاء في الوقت الراهن؛ بفعل التشتت الذي أصاب الجمهوريتين بعد سنوات من الحرب التي مزقت الإقليم وسُكانه إلى أشلاء.

لكن نفهم مما سبق أن الانفصاليين، سواء اتضح أن روسيا كانت هي المحرك الرئيسي لانتفاضتهم الأولى أم لا، كانوا في لحظات احتجاجاتهم الأولى ينتفضون ضد الحكومة الجديدة في العاصمة. ونفهم كذلك أن الطريقة

التي انزلقت بها الأمور بعد ذلك منذ لحظة أن أرسلت كييف قوات عسكرية لإعادة ضبط الأمور في الإقليم الجانح، والتي تلاها تحول المدينتين إلى ساحة حرب؛ كانت تخضع لسوء إدارة وتقدير من الحكومة الأوكرانية الجديدة نفسها.

فقد اتسمت ردود فعل كييف على الحركة الانفصالية بالتردد والتخبط، ما بين قرار بالاقتحام المسلح لمناطق تمركز المتمردين تارة، وقرار بالتمهل والانتظار قليلاً تارة أخرى. وفي كل الحالات اقتحمت القوات الأوكرانية في نهاية المطاف المنطقة، وانتهى الخلاف إلى صراع مسلح مستمر بين الطرفين استغلته روسيا لصالح تنظيم حملة سياسية وعسكرية منسقة ضد أوكرانيا.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن هذا الصراع لم يكن ليدوم طوال هذه السنوات لولا الدعم البشري والتقني والعسكري الروسي المتدفق على رؤوس الانفصاليين، والذي وصل –وفقًا لبيانات أوكرانية حكومية سابقة- إلى أن أصبح قوام التشكيلات شبه العسكرية الروسية داخل قوات الانفصاليين الأوكرانيين إلى نسبة تصل إلى 80%. وعند هذه النقطة، وفي ضوء الخطاب التاريخي الذي أصدره الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في 21 فبراير 2022، حول اعترافه باستقلال الجمهوريتين وبدء تدفق قوات عسكرية روسية في شكل قوات حفظ سلام إلى هاتين الجمهوريتين؛ يطرح سؤال نفسه: هل هذه هي المرة الأولى التي تقتحم فيها قوات عسكرية نظامية روسية أراضي شرق أوكرانيا؟

ردًا على هذا السؤال، نقول إن هناك تاريخًا لافتًا للانتباه ينبغي أيضًا الوقوف عند أحداثه التي ربما لم يلتفت لها العالم بنفس عين الاهتمام الحاضرة الآن، وهو أغسطس 2014، عندما عبرت المدفعية الروسية والأفراد العسكريون الحدود الأوكرانية الروسية تحت مسمى "قافلة إنسانية". وتم بعد ذلك خضوع جميع المعابر الحدودية بين البلدين لسيطرة القوات "الموالية لروسيا"، ذلك بالإضافة الى إخضاع المعابر الحدودية التي لم تكن –قبل ذلك التاريخ- خاضعة لسيطرتها، مثل الجزء الجنوبي الشرقي من دونيتسك، بالقرب من نوفوازوفسك.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن هذه الأحداث جاءت في أعقاب توارد أنباء عن قصف روسي منظم لمواقع أوكرانية استراتيجية. وإجمالي هذه الأحداث، وصفها رئيس جهاز أمن الدولة الأوكراني وقتها "فالنتين ناليفايشينكو"، بأنها غزو مباشر من روسيا للأراضي الأوكرانية. وفي غضون ذلك، كان الموقف الروسي الرسمي يُصر على نفي أي وجود عسكري نظامي روسي على أراضي شرق أوكرانيا، لذلك -على الأغلب- وُجهت أصابع الاتهام نحو "قوات فاجنر"، لكن في هذه الحالة كان من الأكيد أن خبراء عسكريين روسيين موجودون دائمًا في الساحة لإدارة دفة الحرب.

استمرت الأحداث بعد ذلك بما يمكن وصفه بأنه ينتقل ما بين ما هو "ساخن" إلى ما هو "مُلتهب". حتى تجدد الأمل مع ظهور اتفاقية مينسك، سبتمبر 2014، أملاً في وقف إطلاق النار، بعد قمة رباعية بحضور قادة ألمانيا وفرنسا إلى جانب قادة البلدين طرفي النزاع، روسيا وأوكرانيا. غير أن الأمل سرعان ما تبدد مع انهيار وقف إطلاق النار تمامًا بحلول يناير 2015، وتجدد القتالات العنيفة عبر مناطق الصراع، والتي وصلت نيرانها إلى مطار دونيتسك الدولي. فعاودت الأطراف الاتفاق على وقف إطلاق نار ثانٍ، بعنوان "مينسك الثاني"، فبراير 2015. لكن سرعان ما أثبت هذا الاتفاق أيضًا فشله، فقد شنت قوات الانفصاليين هجومًا على دبالتسيف فور توقيع الاتفاقية، وأجبرت القوات الأوكرانية على الانسحاب منها. ومنذ تلك اللحظة، والصراع مستمر على حاله، وتحول الإقليم إلى منطقة حرب تشهد أراضيه سقوط العشرات من الجنود والمدنيين كل شهر. وسط نداءات مستمرة من الجانب الروسي للغرب لأجل حث كييف على الالتزام ببنود اتفاقية مينسك.

• ختامًا

وفي ظل إعلان الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" اعترافه باستقلال الجمهوريتين، نرى أن السؤال الأهم طرحه هنا هو: ماذا عن مستقبل المدنيين المتضررين من الحرب؟ وما هي الجهة المنوط بها دفع التعويضات للضحايا وعائلاتهم وتحمل تكلفة الحرب؟ إذ لا يقل البعد الإنساني بالنظر إلى خطورة تداعياته أهمية عن الأبعاد العسكرية والتاريخية للأزمة.

الضربة الأولى

انطلاق الاجتياح الروسي لأوكرانيا

*أحمد علية

بدأت روسيا عملية غزو شاملة لأوكرانيا من جميع الجبهات، فجر الرابع والعشرين من فبراير 2022، حيث تحركت أطقم الدبابات الروسية من الشمال عبر بيلاروسيا، بالتزامن مع قوات أخرى من الغرب من داخل روسيا، وعمليات إنزال بحري عبر الجنوب من بحر "أزوف" و"القرم"، بينما بدأت عمليات الاشتباكات على أطراف "لوغانستيك" التي اعترفت بها موسكو كجمهورية مستقله قبل يومين من بدء الغزو في "شاستيه" التي كانت واقعة تحت سيطرة القوميين الموالين لنظام كييف في "دونباس"، فيما أعلن الجيش الأوكراني أن منظوماته الدفاعية أسقطت خمس طائرات ما بين مقاتلات ومروحيات روسية، رد عليها الجيش الروسي بالنفي وباستهداف تلك المنظومات.

*رئيس وحدة التسلح بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• الضربة الأولى: شلل وحصار عسكري لأوكرانيا

يعكس التصعيد العسكري الروسي المباغت على أوكرانيا في الساعات الأولى اتجاه موسكو لعملية حصار شاملة (برية وجوية وبحرية) لأوكرانيا، كما تشير الضربة الروسية الأولى إلى انهيار متسارع للدفاعات الحدودية الأوكرانية. وانطلاقًا من "دونباس"، استهدفت المنظومات الدفاعية فتح الأجواء بداية من الشمال، وبعد أقل من خمس ساعات تم استهداف الدفاعات أيضًا في منطقة "لفيف" غربًا باتجاه الحدود الأوكرانية مع بولندا، ومع عمليات الإنزال البحري الجنوبي من "القرم" يبدو أن عملية التطويق الشاملة تحكم هذا الحصار، وبالتوازي بدأت عمليات إطلاق صواريخ في العمق على العاصمة "كييف" التي بدت خالية من السكان الذين هرعوا إلى الملاجئ، ومحطات المترو.

على هذا النحو، يمكن القول إن الضربة الأولى أيضًا أحدثت شللاً عسكريًا مباشرًا للقوات الجوية الأوكرانية (12 مطارًا في جميع الأنحاء تم استهدافها وخروجها عن الخدمة)، وتعمل مراكز القيادة للانفصاليين في المرحلة الأولى في دونباس، وكذا السيطرة البحرية للقوات الروسية، على الحيلولة دون وصول أي تعزيزات عسكرية أخرى من الخارج، وبالتالي لم يعد من خيار في المرحلة الأولى سوى تحرك القوات البرية التابعة للجيش الأوكراني، لكنه أيضًا لن يكون خيارًا سهلاً. صحيح أنها أفضل حالاً من القوات الجوية وربما البحرية، إلا أن وضع انتشارها في الفترة الأخيرة، وأداءها في حالات التعبئة منذ العام الماضي استعدادًا لهذا اليوم، كاشف أيضًا عن أن مقاومتها ستكون محدودة مقابل القوات الروسية.

وبالنسبة للانتشار العسكري الروسي، فإن الطوق البري والبحري والحصار الجوي هو تحرك للخطوط الأمامية، بينما في الخطوط الخلفية تساند قوات عسكرية من الشمال قوات بيلاروسية، وهي الساحة الاستراتيجية التي بدأت جاهزيتها قبل أكثر من أسبوع عبر مناورات "الردع الاستراتيجي" بما فيها استعدادات الأسلحة "النووية" وصواريخ "كينجال" "الفرط صوتية"، كما تم تأهيل أسطول البحر الجنوبي الروسي المعززة بطرادات "موسكفا" و"كورفيت" وغواصات "كيلو"، أما دفاعيًا فتنتشر بطاريات اعتراضية ومنظومات هجومية لصواريخ "إسكندر" في "أوسيبوفيتشي" في عمق بيلاروسيا، إضافة إلى نشر منظومتي S-400 هناك أيضًا، فضلاً عن نشر ثلاث منظومات أخرى منها في "كراسنودار كراي" باتجاه خطوط التماس مع كل من أجواء "جورجيا" و"البحر الأسود" استعدادًا لأي هجوم جوي محتمل من البحر، كما تم نشر كتائب متنوعة من هذه المنظومات في "يلينا" باتجاه الشمال لتعزيز الجبهة مع حدود البلطيق. ويُشير هذا الانتشار إلى جاهزية روسية للضربة الثانية، كسيناريو محتمل في حال أقدمت قوات الناتو على أي رد فعل من خارج أوكرانيا.

• استعدادات "الناتو": حالة تعبئة وطوارئ دفاعية

بينما بدأ التحرك الروسي عسكريًا، فإن استعدادات الناتو العسكرية أيضًا للانتشار بدأت منذ منتصف فبراير 2022، حيث كانت هناك شكوك لدى الناتو في إمكانية تراجع موسكو عن غزو أوكرانيا، وبالتزامن مع الاجتياح الروسي انطلق اجتماع مجلس الناتو للتعامل مع التحرك الروسي، ويعكس وضع "التعبئة" استعدادًا لعملية طوارئ دفاعية في المقام الأول للجدار الشرقي لأوروبا (دول البلطيق، وبولندا، وألمانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، والمجر، وبلغاريا)، علمًا بأن العديد من البنية الأساسية في العديد من الدول "تحت الإنشاء" ولا سيما في بولندا. وفيما يعتقد أن التحرك الروسي باتجاه أوكرانيا جاء كخطوة استباقية لضم أوكرانيا إلى الحلف، فمن المرجح أن ترحيل هذه الخطوة لم يأتِ من جانب الناتو في إطار سياسة "الباب المفتوح" للدبلوماسية بقدر عدم جاهزية أوكرانيا للانضمام من الناحية العسكرية، وبالتالي فإن حالة التعبئة الحالية في شرق أوروبا هي جاهزية ليست للرد على روسيا التي استُخدم ضدها سلاح العقوبات لعزلها اقتصاديًا عن العالم، ولكن استعدادًا لما أطلق عليه الاتحاد الأوروبي في ساعات الغزو الأولى محاولات موسكو "تخريب الهندسة الدفاعية لأوروبا".

في هذا السياق، نشرت القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا "يوكوم" 4000 جندي في بولندا وليتوانيا وأستونيا (منها فوج ألماني – استطلاع ومدفعية 360 جنديًا – تم نشرها قبل لقاء "بوتين – شولتز") بالتزامن مع إعلان البنتاجون وضع نحو 8500 جندي، غالبيتهم من فرقتي المظليين الـ82 والـ101 في حالة تأهب عالية في قاعدتي فورت براغ في نورث كارولاينا وفورت كامبل في كنتاكي، لنقلهم إلى شرقي أوروبا. فيما تم نشر مجموعة قاذفات 52H-B الاستراتيجية في قاعدة "فيرفورد" البريطانية، في 10 فبراير 2022، وبالتزامن أيضًا أعلن أمين عام حلف الناتو ينس ستلتنبريج أنه يمكن نشر قاذفات أخرى في رومانيا، بالإضافة إلى الأصول الرئيسية للحلف التي باتت في وضع استعداد، ومنها على سبيل المثال نشر نظام إيجس أشور Aegis Ballistic Missile Defense System الأمريكي المضاد للباليستي في بولندا ورومانيا (ديفيسلو) وتركيا (كورجيك) ومقر قيادة عملياته في ألمانيا، بالإضافة إلى قوة الرد السريع وقوامها 4600 جندي، ومجموعة العمليات المشتركة بقيادة فرنسا التي تضم 40 ألف جندي يمكن تجهيزها خلال 3 أيام للانتشار، بالإضافة إلى القيادة العليا في بلجيكا (مونس).

على هذا النحو لا يزال مبكرًا نوعًا ما احتمال القيام بضربة ثانية، فعلى الأرجح وكرد فعل يعمل الناتو بالتزامن مع تعزيز دفاعاته في شرق أوروبا على تقدير الموقف للتحرك وفق شكل التحرك الروسي في كييف، وحجم القوات والإمكانيات التي ستوظف في هذه العملية، لكن حالة التعبئة الحالية لا تعكس اتجاهًا للضربة الثانية، والتي ستستغرق استعدادات مضادة لثلاثة أيام لتعبئة شاملة، لكن على الجانب الآخر سيتوقف تقدير الموقف على الموقف الصيني لمؤازرة روسيا، وفي سياق الاصطفاف هناك تعويل على الجانب التركي العضو في الناتو، فأنقرة ساهمت في تعزيز قدرات "أوكرانيا" بطائرات البيرقدار المسيرة كمؤشر على التزاماتها تجاه الناتو، لكن في المقابل فإن روسيا تعول هي الأخرى على تركيا في إغلاق البسفور، وهو تحدٍّ كبير لأنقرة، وهي خطوات دقيقة لما قبل خوض حرب عالمية ثالثة، لا يعتقد أنها ستكون في مصلحة أي من الأطراف، وستكون السيناريو الأسوأ للعالم بأسره.

إجمالاً، بدأت روسيا بفرض قواعد الاشتباك باجتياح أوكرانيا، وهي في واقع الأمر لم تباغت أوكرانيا بقدر ما باغتت الناتو، رغم توقعاته وتقديراته العسكرية بأن الغزو كان أكثر احتمالاً، وبالتالي أصبح الناتو في مأزق رد الفعل العسكري، وحتى الآن فالأرجح هو حماية الخطوط الأمامية للحلف على خطوط التماس مع روسيا استعدادًا لما هو قادم.

من بداية الغزو إلى معركة الساحل

والعاصمة في أوكرانيا

*محمد منصور

رغم أن الأجواء المحيطة بشرق أوروبا منذ مطلع العام الجاري كانت دومًا تنذر بقرب اندلاع شرارة نزاع عسكري غير محدد المدى الزمني أو الحيز المكاني، خاصة بعد إقدام موسكو على الاعتراف بالجمهوريات الانفصالية في إقليم دونباس شرقي أوكرانيا؛ إلا أن نطاق الضربة الصاروخية والجوية الروسية على أوكرانيا، والتي شملت طول البلاد وعرضها، كانت بمثابة مفاجأة أولى في هذا التحرك؛ إذ لم تقتصر أهداف هذه الضربة على المناطق المتاخمة للحدود الإدارية لجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك، بل شملت كافة المفاصل العسكرية الأساسية للجيش الأوكراني، في ظل ضعف واضح في قدرة القوات الأوكرانية على الصمود الميداني، والرد بشكل فعال.

*باحث أول بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

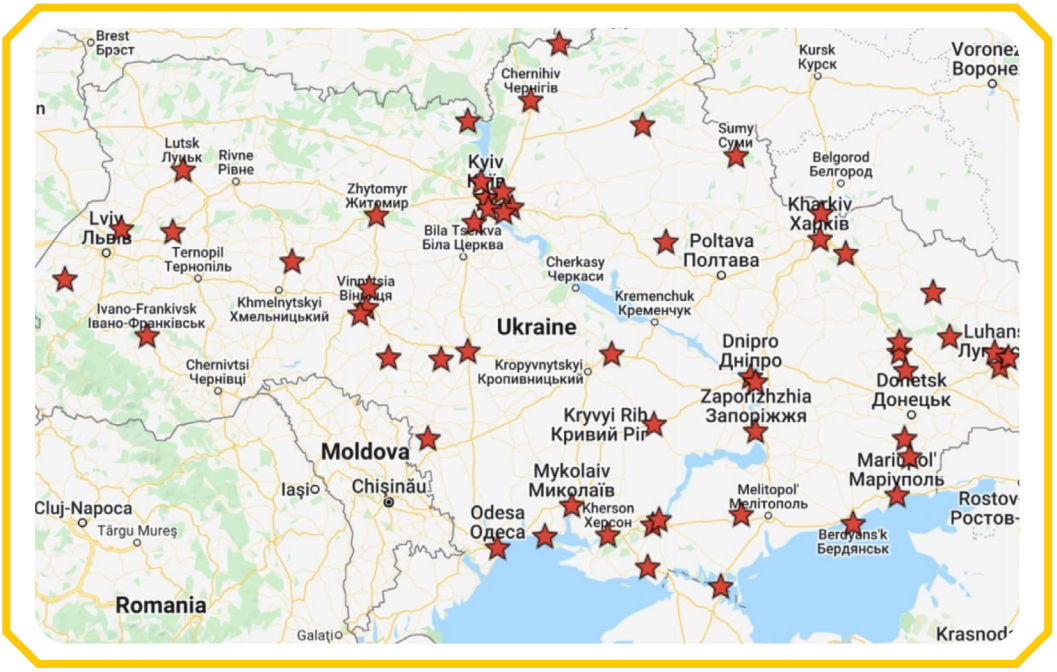

مواضع الضربات الجوية و الصاروخية الروسية في بداية العمليات

الضربة الجوية والبحرية الروسية التي كانت الصواريخ الجوالة هي أداتها الأساسية ركزت بشكل أساسي، بجانب تقديم الدعم الجوي للقوات الانفصالية في دونيتسك ولوهانسك، على استهداف المواقع العسكرية الأساسية في كافة أنحاء أوكرانيا، وعلى رأسها تلك الموجودة في المدن الرئيسية، مثل العاصمة كييف، ومدينة خاركيف على الحدود الشرقية لأوكرانيا، بجانب مدينة "لفيف"، في أقصى غرب البلاد، ومدينة "لوستك" القريبة من الحدود البولندية.

وقد حمل استهداف كلا المدينتين تحديًا واضحًا من جانب موسكو للغرب الذي كان يرى هذا النطاق بمنأى عن أي تحرك عسكري روسي. بشكل عام، ركّزت هذه الضربات التي شاركت فيها المروحيات القتالية -في المناطق الحدودية- على مراكز القيادة والسيطرة الخاصة بالدفاع الجوي، بجانب كافة المطارات والقواعد الجوية، والمواقع الأساسية لتخزين الذخائر والعتاد العسكري، وهو تكتيك قديم كان متبعًا على مدار عقود، ضمن ما يسمى "الضربة الإجهاضية الشاملة" التي تفقد الطرف الآخر القدرة على إدارة المعركة أو تقديم الدعم الجوي لقوات المشاة، وتوفر في الوقت نفسه وسطًا آمنًا للطائرات القاذفة.

النقطة الأساسية في خطة التحرك العسكري الروسية كانت في اعتمادها على ثلاثة محاور رئيسية في التحرك الميداني، استهدفت في كل منها تحقيق أهداف مرحلية وتكتيكية مختلفة، فكان المحور الأول هو المحور الشرقي الذي تمت فيه العمليات البرية من اتجاهين متقابلين، الأول من داخل مدينة لوهانسك باتجاه الشمال، والثاني من مدينة "بيلوجراد" الروسية -إحدى أهم مراكز الحشد العسكري الروسية خلال الأيام الماضية- في اتجاه مدينة "خاركيف" الأوكرانية. أما المحور الهجومي الأساسي الثاني فكان

المحور الجنوبي، من شمال جزيرة القرم باتجاه منطقة "خيرسون"، ونحو مدينتي "ماريوبول" و"أوديسا"، أما المحور الثالث فكان انطلاقًا من جنوب بيلاروسيا، وإن كانت التحركات الروسية فيه كانت أقل زخمًا.

• الجبهة الجنوبية.. خيرسون

فيما يتعلق بالمحور الجنوبي -شبه جزيرة القرم- فقد بدأت القوات الروسية فجر اليوم عملية مركبة شاركت فيها وحدات الإنزال الجوي والقطع البحرية التابعة لأسطول البحر الأسود، بجانب وحدات المشاة الوحدات المدرعة، والمروحيات القتالية من نوع "كا-52" وقاذفات "سوخوي-25". إذ أطلقت القطع البحرية الروسية وابلاً من صواريخ "كاليبر" الجوالة نحو نقاط المراقبة العسكرية على الضفة الأخرى من قناة "خيرسون" التي تفصل بين شبه الجزيرة والأراضي الأوكرانية، بما في ذلك مطار "خيرسون" الدولي، ومطار "ميكولايف" شمال غرب خيرسون، بجانب قصف قاعدة "أفانو فرانكفيسك" الجوية جنوب غرب أوكرانيا، والتي يوجد فيها اللواء الجوي التكتيكي 114 التابع لسلاح الجو الأوكراني. يضاف إلى ذلك شن قصف مركز للمرافق التابعة للبحرية الأوكرانية، داخل وحول مدينة "أوديسا" غرب خيرسون، ومدينة "ماريوبول" شرقها.

عمليات القصف الروسية العنيفة في هذا الاتجاه الهجومي، تسببت في عدم وجود أي قدرة لدى القوات الأوكرانية الموجودة جنوب منطقة خيرسون في صد الأرتال الروسية التي عبرت الجسر الرابط بين شبه جزيرة القرم والمنطقة، وتوغلت في عدة مواقع بالمنطقة، منها منطقة "كاخوفا" المطلة على نهر "دنيبر". في حين نفذت وحدات الإنزال الجوي الروسية إنزالاً قرب المرافق البحرية الأوكرانية الموجودة شرق مدينة أوديسا، وعلى رأسها ميناء "أوشاكيف"، حيث تستمر في هذه الأثناء المعارك بين الوحدات الأوكرانية المتحصنة داخل أحياء مدينتي "أوديسا" و"ماريوبول"، وبين وحدات المظليين الروس.

• الجبهة الأهم.. الحدود الشرقية لأوكرانيا

بطبيعة الحال، كانت الجبهة الشرقية هي الأساس في العمليات العسكرية الروسية الجارية

جسور عبور قناة القرم نحو منطقة (خيرسون) في الجبهة الجنوبية

منذ فجر اليوم، والتي بدأ التمهيد لها منذ السابع عشر من الشهر الجاري. التحرك الروسي في هذه الجبهة كان عبر قصف مركز براجمات الصواريخ لمدينة "خاركيف" ومحيطها، انطلاقًا من المواقع الروسية في مدينة بيلوجراد، وشمل هذا القصف قاعدة "شوهاييف" الجوية، ومدينة "سومي" شمال خاركوف"، وقاعدة "ميرغرود" العسكرية غرب خاركيف.

بالتزامن مع هذا القصف، استهدفت الراجمات الروسية والمروحيات القتالية المناطق الأوكرانية المقابلة لخط وقف إطلاق النار في إقليم دونباس، فقد هاجمت الأرتال الأوكرانية والمواقع العسكرية الرئيسية، مثل المواقع الموجودة في مدينة "كراماتورسك" شمال دونيتسك، وقاعدة اللواء الميكانيكي الأوكراني الرابع والخمسين الموجودة في منطقة "باخموت" في دونيتسك، بجانب مخازن الذخيرة التابعة للجيش الأوكراني في مدينة "دنيبرو" شمال غرب دونيتسك.

وحاليًا تستهدف القوات الروسية تحقيق توغل في منطقة "خاركيف"، إذ وصلت القوات حاليًا إلى منطقة "ليبتسي" الواقعة على بعد 20 كم شمال شرق خاركيف، بالإضافة إلى استمرار المعارك شمال مدينة لوهانسك في دونباس، بعد أن أطلقت القوات الانفصالية اليوم عمليات عسكرية في اتجاه "شاسيتيا" شمال مدينة لوهانسك.

المعارك الأهم والأعنف كانت في جبهة خاركيف، حيث تواجهت المدرعات الروسية مع المدرعات الأوكرانية، وخسر كلا الطرفين بعض الدبابات، بجانب إعطاب مروحية قتالية روسية من نوع "كا-52" نتيجة للدفاعات الجوية الأوكرانية، وسقوط قاذفة روسية من نوع "سوخوي-25" نتيجة عطل تقني، وفقد سلاح الجو الأوكراني عددًا غير محدد من مقاتلاته خلال الغارات الجوية الروسية على المطارات الأوكرانية، وكذلك تم إسقاط طائرة نقل تابعة له من نوع "أنطونوف-26".

الجبهة الثالثة والأقل زخمًا كانت جبهة بيلاروسيا، حيث اقتحمت وحدات عسكرية روسية المواقع الحدودية الأوكرانية في منطقتي "سينكيفيكا" و"كومارين"، وتوغلت جنوبًا دون معرفة حدود هذا التوغل.

على المستوى التكتيكي، يمكن القول من حيث المبدأ إن العملية الروسية -حتى الآن- هي محدودة وتركز على السيطرة على ما تبقى من إقليم دونباس "أربع مناطق في لوهانسك وخمسة في دونيتسك"، وتأمين منطقة "خاركيف" المحاذية للحدود الروسية الأوكرانية، بجانب تعزيز حظوظ سيناريو "الاتصال البري" بين القرم وجنوب دونيتسك، وكذا السيطرة ناريًا على ما تبقى من الساحل الأوكراني المطل على بحر آزوف والبحر الأسود.

حقيقة الأمر أن القوة العسكرية الأوكرانية قد تعرضت لضربة قوية، شملت نحو 80 مركزًا عسكريًا أساسيًا، و11 قاعدة عسكرية، ونحو 18 نقطة دفاع جوي، في استخدام فعّال للغاية للصواريخ الروسية الجوالة "كي إتش-31" التي أصابت أهدافها بشكل شبه كامل. ولم تتمكن الدفاعات الجوية الأوكرانية من تحقيق أية نتائج ضد هذه الصواريخ، ناهيك عن شل قدرة سلاح الجو الأوكراني على التصدي للتحركات الروسية.

وإلى أن تنجلي ملامح التحرك الميداني الروسي البري، يمكن القول إن إقليم دونباس هو الهدف المرحلي الأساسي لموسكو، وهذا بدا واضحًا منذ اعتراف روسيا باستقلال جمهوريات الإقليم، فقد اعتبرت موسكو حدود جمهوريتي لوهانسك ودونيستك هي الحدود الإدارية الأصلية لكلا المنطقتين، وليست الحدود الحالية المرسومة عبر خط وقف إطلاق النار بين القوات الانفصالية والجيش الأوكراني عام 2015.

احتمالات توسع هذا التحرك أكثر تبدو غير قليلة، بالنظر إلى حديث أوكرانيا عن تحركات روسية داخل الأراضي الأوكرانية انطلاقًا من بيلاروسيا، لكن هنا يجب العودة بالذاكرة إلى النزاع حول أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عام 2008، بين روسيا

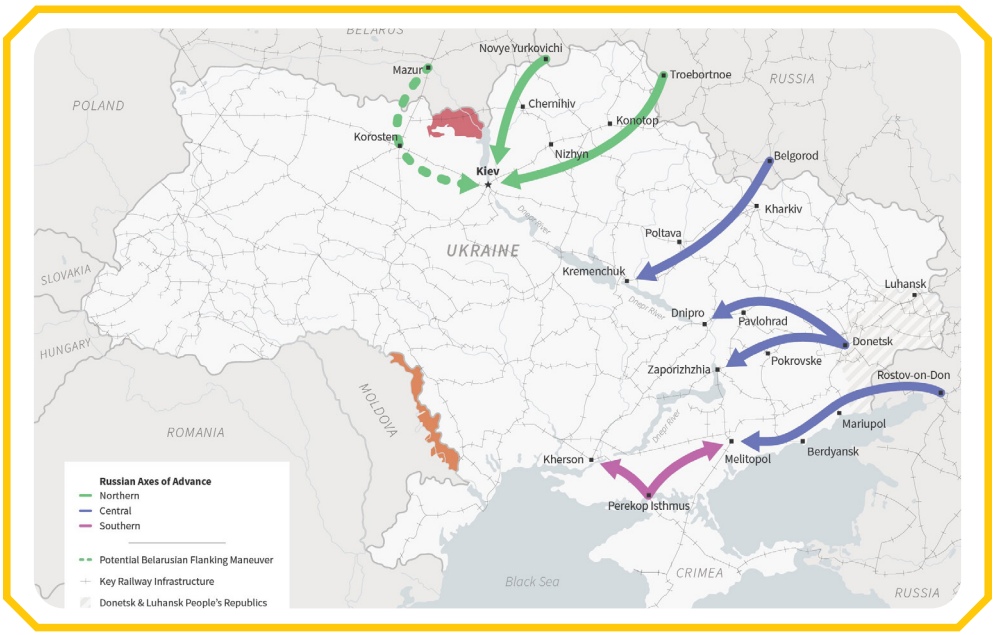

اتجاهات التحرك الهجومي الروسي نحو نهر (دنيبر)

وجورجيا، حيث تضمن التدخل العسكري الروسي حينها احتلالاً لمناطق داخل العمق الجورجي، انسحبت منها موسكو لاحقًا.

• اليوم الثالث:

مع دخول العمليات الروسية في أوكرانيا يومها الثالث، وإيعاز وزارة الدفاع الروسية اليوم لكافة وحداتها في أوكرانيا بالتحرك قدمًا على الأرض دون توقف، بدأت بشكل أكبر تتضح ملامح الخطة العسكرية العامة التي شرعت القوات الروسية في تنفيذها على الأراضي الأوكرانية. هذه الخطة التي ترتكز -في جانبها التكتيكي- على مزيج بين مبدأ "الصدمة والرعب" ومبدأ "تعدد الجبهات"، بدأت في إحراز بعض الثمار الميدانية بالنسبة للجيش الروسي، وهو شيء كان متوقعًا بالنظر إلى الفارق الهائل في القوة العسكرية المتوفرة لدى كل من موسكو وكييف، وإن كانت هذه الثمار قد جاءت بمعية صعوبات ميدانية بدأت في الظهور بشكل أوضح مساء اليوم الثاني للعمليات، مما فرض على المخطط العسكري الروسي اللجوء إلى توسيع أكبر للاتجاهات الهجومية التي تتقدم منها القوات حاليًا على كافة الجبهات.

هنا لا بد من توضيح أن الخطة العسكرية الروسية التي ارتكزت في اليوم الأول على التقدم من ثلاثة اتجاهات هجومية رئيسية شمالاً وشرقًا وجنوبًا تحولت في اليوم الثاني لتصبح خطة متشعبة الاتجاهات، انقسم فيها كل اتجاه هجومي لعدة اتجاهات، بحيث يتم الربط بشكل أو بآخر بين الجبهات الجغرافية الرئيسية شمالاً وشرقًا وجنوبًا؛ بهدف أساسي وهو تشتيت جهود القوات الأوكرانية التي بدأت في أوائل اليوم الثاني للمعارك في الإفاقة من صدمة قصف اليوم الأول، وأبدت مقاومة أساسية في المنطقة الشرقية، وصمدت في عدة مواقع بالجبهة الجنوبية.

النقطة الأساسية التي يمكن ملاحظتها في تطور الخطة الروسية خلال الأيام الثلاثة الأولى للعمليات في أوكرانيا أنه تم تطويرها بشكل أساسي من التركيز في اليوم الأول على شمال شبه جزيرة القرم وإقليم دونباس، لتصبح مرتكزة بشكل كامل على تنفيذ سيناريو تأمين كامل الضفة الشرقية لنهر دنيبر، بما في ذلك المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية والشمالية الشرقية لأوكرانيا والعاصمة كييف. وقد كان تنفيذ هذا السيناريو يقتضي تنفيذ القوات الروسية تحركات متزامنة من المحور الشمالي، سواءً من خلال ممر "تشيرنوبل" الذي يعد هو الأقصر للوصول إلى العاصمة من الشمال، أو من خلال ممرات أخرى مماثلة يتزامن التحرك فيها مع اجتياح للمقاطعات الشرقية، بجانب تحرك مزدوج من شبه جزيرة القرم؛ بهدف خلق اتصال جغرافي مع منطقة دونباس، وتأمين منطقة خيرسون والساحل الأوكراني على بحر آزوف والبحر الأسود، وهو ما يمكن القول إنه يتحقق فعليًا الآن على الأرض الأوكرانية.

• الجبهة الجنوبية.. أهداف متعددة ومحاور عديدة

التطور السالف ذكره في الخطة العسكرية الروسية، أو ما يمكن أن نطلق عليه "المرحلة الثانية من العمليات"، بدا واضحًا من خلال متابعة اتجاهات تقدم الوحدات العسكرية الروسية، بعد تمكنها من عبور قناة القرم نحو الساحل الجنوبي الأوكراني. فقد انفتحت القوات الروسية على نسقين أساسيين، الأول في اتجاه الغرب، على طول الساحل، بهدف تأمين القسم الغربي من مقاطعة "خيرسون"، بما في ذلك المدينة التي تحمل نفس الاسم، وبالتالي الوصول إلى ميناء "أوديسا" على البحر الأسود، وتأمين كامل الساحل الأوكراني على هذا البحر، والسيطرة على كافة المرافق البحرية الأوكرانية في هذا النطاق.

خاضت القوات الروسية معارك ضارية قرب مدينة "خيرسون" التي تمترست داخلها القوات الأوكرانية، وهنا يلاحظ أن بعض الوحدات الروسية فضلت تجاوز هذه المدينة والتوجه شمالاً نحو

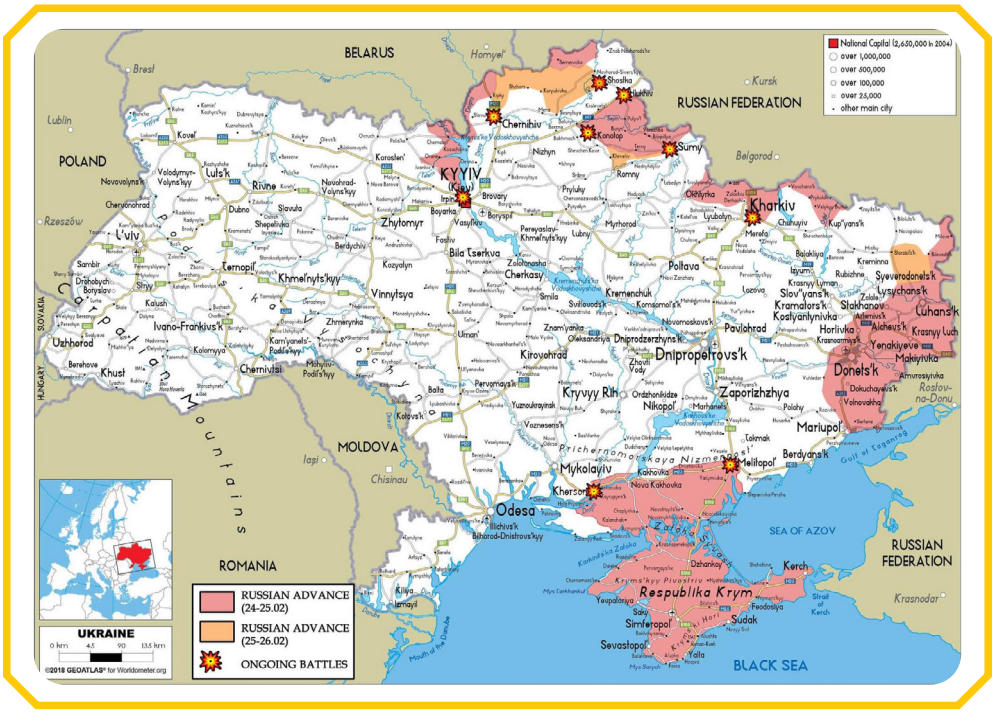

الجبهة الشمالية في بداية العمليات

الجبهة الشرقية و الشمالية الشرقية في بداية العمليات

أحد أهم المدن الجنوبية في أوكرانيا، وهي مدينة "ميكولايف"، وتزامن ذلك مع نشاط بحري وجوي مستمر للوحدات الروسية جنوب ميناء أوديسا الذي تم فرض حصار كامل عليه، وتم تدمير عدة حاميات أوكرانية موجودة على الجزر القريبة من الميناء، وعلى رأسها جزيرة "زيميني"، لكن حتى الآن مازال الميناء تحت السيطرة الأوكرانية.

النسق الثاني استهدف في البداية التحرك شمالاً للسيطرة على النقاط الأوكرانية الموجودة على نهر الدنيبر، لكن تم تعديل اتجاهاته لتصبح نحو الشرق على طول الساحل الأوكراني على بحر آزوف، وفي هذا الإطار سيطرت القوات الروسية على مدينة "ميليتوبول"، وهنا كان لهذا التحرك أهمية ميدانية كبيرة، حيث بدأت القوات الروسية في التحرك أكثر على الساحل في اتجاه الهدف الرئيس في هذه الجبهة وهو مدينة "ماريوبول"، وفي الوقت نفسه التحرك شمالاً نحو مدينة "زابوراهيا" للاقتراب حثيثًا من مدينة "دنيبرو" الاستراتيجية، ومن ناحية أخرى تطويق القوات الأوكرانية الموجودة غربي إقليم "دونيتسك" في دونباس ومحيط مدينة "ماريوبول".

• جبهة دونباس.. تدعيم عمليات الجنوب والشمال

رغم ما بدا أنه تركيز روسي على الجبهة الشرقية "إقليم دونباس" في اليوم الأول للعمليات، باتت هذه الجبهة في اليوم الثالث للقتال بمثابة "جبهة داعمة" لكل من الجبهات الجنوبية والشمالية؛ ففي القسم الجنوبي من دونباس "دونيستك"، تمكنت القوات الانفصالية من التقدم بحدود 6 كم في اتجاه الغرب، وقطعت الطريق الرابط بين مدينة ماريوبول ومدينة "فولنوفاخا"، وهو تحرك يبدو داعمًا للعمليات الروسية السالف ذكرها على الساحل الأوكراني في بحر آزوف.

في القسم الشمالي لدونباس "لوهانسك"، كان التقدم الميداني للقوات الانفصالية أكبر، بالنظر إلى أن المحور الشمالي لمدينة لوهانسك كان من ضمن الجبهات التي بدأ القتال فيها من اليوم الأول، وحققت هذه القوات حتى الآن تقدمًا في حدود 30 كيلو متر شمالاً في منطقة "سيفيرودونيستك". هنا لا

بد من الإشارة إلى أن هذا التحرك يبدو داعمًا للمحور القتالي الروسي في هذا النطاق، وهو محور "خاركيف"، حيث تستهدف القوات الانفصالية الضغط على القوات الأوكرانية جنوبي خاركيف، في حين تتقدم القوات الروسية من الاتجاه الشمالي لتأمين مدينة خاركيف، والتوجه جنوبًا نحو مدينة "دنيبرو".

• الجبهة الشمالية.. الهدف كييف

أصبح التركيز الميداني الروسي النوعي الأساسي منصبًا على العاصمة كييف، وهذا بدا واضحًا بعد السيطرة السريعة على منطقة تشيرنوبل، حيث شرعت القوات الروسية المدرعة في التحرك على ثلاثة اتجاهات نحو العاصمة، منهما اتجاهين على الضفة الشرقية والغربية لنهر الدنيبر نحو المداخل الشمالية للعاصمة، بجانب اتجاه ثالث شمالي شرقي تم تفعيله من الأراضي الروسية نحو مدينتي "سومي" و"كونوتوب"؛ بهدف تشتيت وحدات الحرس الوطني الأوكرانية المدافعة عن العاصمة من جهة، ومن جهة أخرى دعم العمليات الروسية في الطرف الغربي من جبهة "خاركوف".

نظريًا، باتت الوحدات الروسية الثقيلة على بعد 10 كم من العاصمة كييف، بعد أن تمكنت عقب معارك قوية من عبور منطقة "تشيرنهوف"، لكن اللافت أنه قبيل اقتراب القوات الروسية من هذا النطاق قامت الوحدات المظلية أمس بعدة إنزالات في عدة مناطق تقع أغلبها في التخوم الشمالية الغربي للعاصمة، على رأسها مطار "أنطونوف" في منطقة "غوستوميل" الذي شهد معارك كر وفر بين القوات الروسية ووحدات الحرس الوطني الأوكرانية. هذا التكتيك صاحبه عمليات خاصة نفذتها وحدات روسية داخل الأحياء الأوكرانية بالعاصمة؛ بهدف بث الذعر في الوحدات المدافعة عن العاصمة.

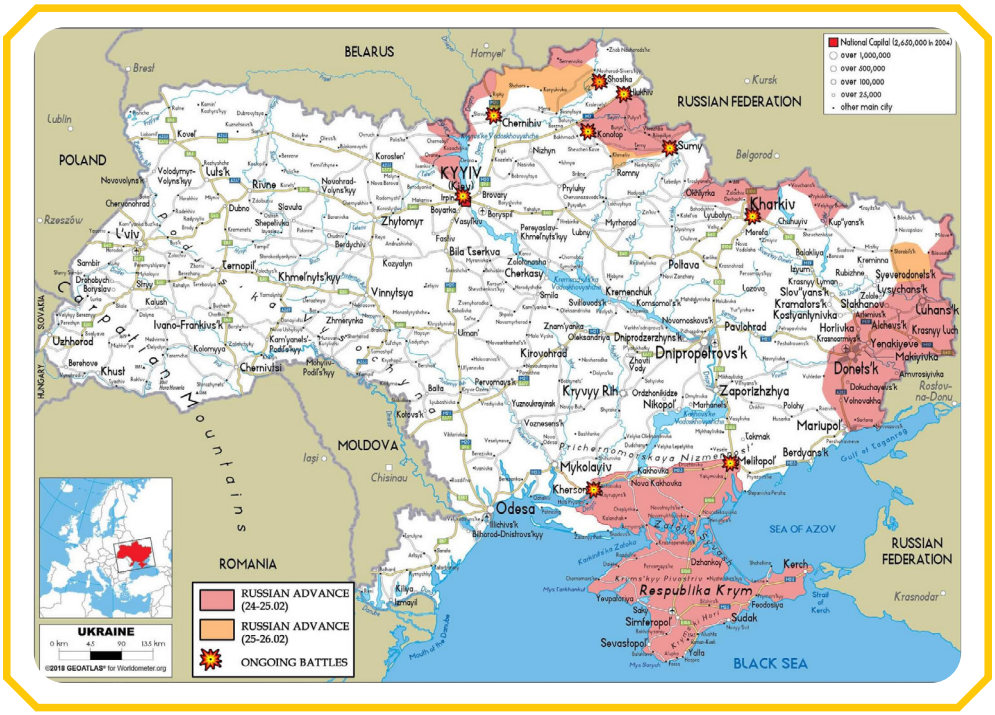

الجبهة الجنوبية في الايام الأولي للعمليات

بوصول الوحدات المدفعية والمدرعة الروسية إلى تخوم العاصمة، بات من الصعب على القوات المدافعة عنها الاستمرار بشكل أكبر في المقاومة، خاصة أن الاشتباكات مع القوات الخاصة الروسية أصبحت في مناطق تعد من أحياء العاصمة، مثل "بوتشا" و"أوبيلون"، بجانب منطقتي "ايفانيكف" و"غوستوميل" اللتين تعدان النطاق الأساسي لمحاولات التقدم الروسية نحو العاصمة.

الحرس الوطني الأوكراني من جانبه قام بتفجير عدة جسور مؤدية إلى العاصمة، وبدأ في توزيع الأسلحة وزجاجات المولوتوف استعدادًا للمعارك داخل العاصمة، بجانب انتشار لافت للوحدات شبه العسكرية التابعة لليمين المتطرف الأوكراني، ووحدات عرقية أخرى من بينها ما يتبع للقومية الشركسية، التي توجد أيضًا في محور "خاركوف" الشرقي.

من النقاط اللافتة في مجريات العمليات العسكرية في أوكرانيا حتى الآن حقيقة أن معظم المطارات الأوكرانية التي تعرضت إلى هجمات جوية روسية ظلت عاملة بشكل أو بآخر، فقد استمرت الطلعات الجوية الأوكرانية خاصة في المنطقة الجنوبية، رغم أن الضربات الروسية طالت أهم القواعد الجوية الأوكرانية مثل "هوهيوف" و"ميكولايف" و"فاسيلكيف"، وهذه الأخيرة ظل النشاط الجوي الأوكراني مستمرًا فيها حتى اليوم.

لذا يبدو أن القوات الروسية بدأت في تقييم نتائج الضربات السابقة، وشرعت منذ مساء أمس في حملة قصف جديدة على القواعد الجوية الأوكرانية، خاصة قاعدة " ستاروكونستانتينوف" الجوية في منطقة "خميلينتسكي" غربي البلاد، التي كانت تعد ضمن القواعد الجوية القليلة التي مازالت عاملة في أوكرانيا حتى أمس.

النقطة الثانية تتعلق بالضربة الصاروخية التي تعرضت لها قاعدة "ميليروفو" الجوية الروسية أمس عبر صاروخ باليستي أوكراني من نوع "توشكا"، فقد تمكن الصاروخ من إصابة القاعدة، رغم أنها ظلت في حالة تشغيلية كاملة. وهذا إن أضفناه إلى الخسائر الروسية في الوحدات المدرعة والمروحيات القتالية خلال أيام العمليات الثلاث، نستطيع أن نخلص إلى ان المعضلة الأساسية التي تواجه القوات الروسية في المرحلة الحالية تكمن في بطء التقدم الذي تحرزه على المحورين الشرقي والشمالي، وهو ما يفتح الباب أمام مزيد من الخسائر، خاصة مع قرب دخول القوات الروسية في معارك المدن بشكل أكبر. إن استعداد موسكو لهذا الوضع بدا واضحًا من خلال بدء تحرك نحو 12 ألف جندي شيشاني نحو الجبهات القتالية في أوكرانيا، وكذا تحريك موسكو لمزيد من وحدات المدفعية الثقيلة نحو محور "خاركيف" الشرقي.

معركة شرق أوروبا

مالات صراع الأسلحة والقوات

* محمد منصور

ربما لا تعد المعارك الجارية حاليًا في أوكرانيا هي المعارك الأولى التي تتواجه فيها الأسلحة شرقية المنشأ مع بعضها بعضًا بشكل مباشر، ولكن يمكن اعتبار العملية العسكرية الروسية، والتي بدأت أواخر يناير 2022 مثالاً "موسعًا" لاشتباك تشكيلة من الأسلحة شرقية وغربية المنشأ، ومن خلفها قوى عسكرية مختلفة، تتصارع فيما بينها لتحقيق السيطرة الميدانية على الأراضي الأوكرانية، التي ستمهد لفرض واقع سياسي وعسكري جديد في شرق أوروبا، قد يحدد مسار العلاقة بين موسكو وحلف الناتو لعقود طويلة مقبلة.

*باحث أول بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أهمية معركة أوكرانيا تأتي بالنظر لاعتبارات جيوسياسية عديدة -تتعلق أغلبها بموقع أوكرانيا وخشية موسكو من وصول حلف الناتو إلى تخومه الغربية- لكن لهذه المعركة أيضًا أهمية عسكرية كونها تعتبر مسرح اختبار مثاليًا لمدى استفادة الجيش الروسي من تجربته الميدانية في سوريا التي واجه فيها أسلحة أمريكية الصنع مثل الصواريخ المضادة للدبابات "تاو"، وأيضًا اختبار مدى نجاعة التدريبات المكثفة التي تلقتها القوات الأوكرانية على يد المستشارين العسكريين الغربيين منذ عام 2015، والتي تضمنت التدريب على استخدام مجموعة من الأسلحة ذات المنشأ الغربي، كان لها دور في المعارك الحالية في أوكرانيا.

• التحرك الروسي.. الأولوية للسلاح التقليدي

الملاحظة الأساسية بشأن طبيعة الأسلحة الروسية التي تم الدفع بها خلال الأيام الأولى للتحرك العسكري في أوكرانيا، هي نفسها الملاحظة التي تم رصدها خلال الانفتاح العسكري الروسي في سوريا منذ سنوات، وهي الدفع بأنساق أولى تضم أسلحة ومعدات قتالية أقل حداثة من تلك المخصصة للنسق القتالي الأساسي، وهو أسلوب يتم من خلاله -بالنظر إلى الخسائر المتوقعة في الساعات الأولى لبدء القتال- تركيز هذه الخسائر في المعدات الأقدم وتجنيب المعدات الأحدث أي خسائر أو اضرار. على هذا الأساس تحركت وحدات النسق "Z" من محاور التحرك الرئيسية شمالاً "منطقة تشيرنوبل"، وشرقًا "إقليم الدونباس - خاركيف"، وجنوبًا "منطقة خيرسون".

تضمن هذا النسق تشكيلة من ناقلات الجنود المدرعة، سواء المدولبة أو المجنزرة، بجانب عربات القتال "بي إم بي-1" و"بي إم بي-2"، بجانب المدفعية الصاروخية بأنواعها وتشمل راجمات "جراد" من عيار 122 ملم، وراجمات "أوراغان" من عيار 220 ملم، وراجمات "سميرتش" عيار 300 ملم، مضافًا إليها وسائط الدفاع الجوي ذاتية الحركة "بوك-أم2" و"بانتسير" و"أوسا"، ومدفعية الميدان المقطورة وذاتية الحركة من كافة العيارات "ما بين 120 و152 ملم"، وهذا بالطبع كان مدعومًا بدبابات القتال الرئيسية "تي-72" و"تي-80"، وتشكيلة من الطائرات المقاتلة والقاذفة. بالنسبة للطائرات المقاتلة تم الدفع بطائرات "سوخوي-30" و"ميج-29"، والطائرات القاذفة "سوخوي-25" و"سوخوي-34"، بجانب المروحيات القتالية "مي-24" و"كا-52"، التي عملت على استهداف المدرعات الأوكرانية في الجبهة الشرقية والجنوبية.

الثقل الأساسي للهجوم الروسي تمثل في استخدام مكثف لسلاحين أساسيين، الأول هو صواريخ "إسكندر" الباليستية التكتيكية، البالغ مداها الأقصى 500 كيلو متر، وتبلغ زنة رأسها الحربي نحو نصف طن، وتتميز بهامش خطأ ضئيل لا يتعدى سبعة أمتار. اما السلاح الثاني فهو صواريخ "كي إتش-31"، التي تصل سرعتها القصوى إلى ثلاثة أضعاف سرعة الصوت، ومداها الأقصى هو 110 كم، وتحمل شحنة متفجرة تبلغ زنتها 95 كيلو جرام، ويتم اطلاقها من على متن مقاتلات "ميج-29" او"سوخوي-34. كلا السلاحين كانا الأدوات الأساسية لتنفيذ "الضربة الإجهاضية الشاملة"، لمواقع الدفاع الجوي والمطارات ومراكز القيادة والسيطرة الأوكرانية.

لكن مع توسع المعارك بشكل أكبر ودخولها ضمن نطاق المدن، لوحظ اتخاذ القيادة الروسية عدة إجراءات على المستوى التكتيكي والاستراتيجي، منها وضع القوة النووية الاستراتيجية الروسية في حالة الاستعداد القصوى، وكذا الدفع بعدة أنظمة قتالية نوعية إلى الميدان الأوكراني، عبر الأنساق "V" و"0"، من بينها دبابات القتال الأحدث في الترسانة الروسية "تي-90، وعربات القتال المدرعة "بي ام بي-3"، وراجمات الصواريخ الثقيلة "توس-1 إيه"

المزودة بذخائر الوقود المتفجر، بجانب بعض أنواع المدافع الأثقل عيارًا في الترسانة الروسية، وتحديدًا مدفعية الهاوتزر ذاتية الحركة "بايون"، البالغ عيارها 203 ملم، والتي تمتلك القدرة على إطلاق ذخائر ذات شحنة نووية.

السلاح الأكثر أهمية الذي تم الدفع به إلى ميدان المعركة هو صواريخ "كاليبر" الجوالة، التي تم استخدامها بشكل موثق منذ اليوم الثالث للعمليات، واستهدفت بشكل مركز مدينة "خاركيف" في الجبهة الشرقية، بجانب عدة مناطق في الجبهة الجنوبية، وهي جميعها مناطق واجهت فيها القوات الروسية مقاومة عنيفة. هذه الصواريخ، التي يمكن إطلاقها من على متن الطائرات أو من القطع البحرية، يبلغ مداها الأقصى "حسب النسخة المستخدمة"، إلى 2500 كيلومتر، وتزود بشحنة متفجرة تبلغ نصف طن، ويتم توجيهها اما عبر التوجيه الرادارى الإيجابي الداخلي، أو عبر التوجيه بالأقمار الصناعية.

بشكل عام لا يمكن النظر إلى مسألة رفع جاهزية، "قوات الردع النووية" على أنها خطوة تمهد لاستخدام هذه القوات قتاليًا، بالنظر إلى اعتبارات عديدة تتعلق بأن هذا سيعني بالضرورة بدء حرب عالمية شاملة تشارك فيها القوى النووية الأخرى. يضاف إلى ذلك حقيقة ان قوات الردع النووية الروسية، لا تتألف فقط من الوحدات الصاروخية العابرة للقارات، والتي تشمل صواريخ تتراوح أمديتها بين 10 و16 ألف كم، بعضها متعدد الرؤوس الحربية، وبعضها يتم إطلاقه من على متن الغواصات النووية، ومن خلال القاذفات الاستراتيجية، بل تشمل أيضًا منظومات دفاعية - من البديهي تفعيلها في مثل هذه الظروف - مثل وسائط الدفاع الجوي الإستراتيجية المضادة للصواريخ، ووحدات الإنذار المبكر ضد أطلاق الصواريخ الباليستية، ومنظومات مراقبة المجال الجوي والفضائي، وكذا الوحدات الجوية الخاصة بالقاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى.

رغم عدم وجود مؤشرات على استخدام موسكو للصواريخ الباليستية العابرة للقارات في معارك أوكرانيا، إلا أنه يمكن وضع خطوة تفعيل الجاهزية الكاملة لقوات الردع النووية، في إطار تحذير موسكو القوى الغربية من الانخراط بشكل مباشر في معارك أوكرانيا، نظرًا لتزامن القرار الروسي مع إعلان البحرية الأوكرانية عن نية عدة دول في شرق أوروبا، منحها طائرات مقاتلة، ستعمل من على متن دول مجاورة لأوكرانيا بطيارين أوكران، لخدمة المجهود العسكري الأوكراني، وبالتالي كانت الخطوة الروسية تحذيرًا لهذه الدول.

على جانب آخر، تمتلك الصواريخ الباليستية الروسية العابرة للقارات إمكانية استخدام رؤوس حربية تقليدية، وهو ما يجعل استخدامها ممكنًا في المعارك الحالية في أوكرانيا، خاصة في المنطقة الغربية التي تُعد الملاذ الأخير بالنسبة للحكومة الأوكرانية والسفارات الغربية. ناهيك عن ان موسكو تمتلك قرب الأراضي الأوكرانية، عدة منظومات نوعية لم تستخدم بعد، وعلى رأسها صاروخ "كينجال" ذو القدرات النووية، الذي تتسلح به مقاتلات "ميج-31" الروسية الموجودة في منطقة "كالينجراد" بين بولندا وليتوانيا، ويصل مداه إلى 2000 كم، وتتجاوز سرعته عشرة أضعاف سرعة الصوت.

• رد الفعل الأوكراني.. السلاح الغربي هو الأساس

كانت الخطة العسكرية العامة للجيش الأوكراني، تعتمد بشكل أساسي على "المقاومة الشعبية"، عبر إقرار البرلمان الأوكراني قانونًا موسعًا يتضمن بنودًا خاصة بتشكيل وحدات شبه عسكرية من المدنيين لإطلاقها ضد القوات الروسية حال دخولها للأراضي الأوكرانية. هذه الخطة كانت -بطبيعة الحال- منسقة بشكل

كامل مع العواصم الغربية المختلفة، وتولى تنفيذها القائد العسكري المعروف في أوكرانيا يوري جالوشكين، الذي قاد المعارك ضد القوات الانفصالية المدعومة روسيًا في إقليم دونباس عام 2014. وقد بدأ جالوشكين منذ منتصف العام الماضي في عمليات تجنيد تستهدف حشد نحو 130 ألف متطوع، بهدف تشكيل ما بين 20 إلى 25 كتيبة، يتم نشرها في معظم المدن الرئيسية بالبلاد، لمعاونة وحدات الجيش الأوكراني ميدانيًا، وخلق بيئة ميدانية تعاني فيها القوات الروسية من خسائر بشرية مستمرة.

هذه الخطة، كانت تقتضي الاعتماد بشكل شبه كامل على الدعم التسليحي الغربي، الذي تدفق على أوكرانيا خلال الفترة السابقة لبدء العمليات الروسية، وتحديدًا منذ منتصف يناير الماضي، حين أقرت واشنطن مساعدات عسكرية عاجلة بقيمة 200 مليون دولار لصالح وزارة الدفاع الأوكرانية، وقد تركزت بشكل رئيسي على الصواريخ المضادة للدبابات، مثل 300 صاروخ مضاد للدبابات من نوع "جافلين"، وقاذفات الصواريخ المضادة للتحصينات "SMAW-D"، بجانب ذخائر متنوعة. كذلك منحت واشنطن الأذن لبعض الدول الحليفة، كي تزود أوكرانيا بمساعدات عسكرية طارئة، حيث قامت أستونيا بتزويد أوكرانيا بالمزيد من صواريخ "جافلين"، ووصلت أول دفعة من صواريخ "ستينجر" المضادة للطائرات منتصف الشهر الماضي إلى أوكرانيا قادمة من ليتوانيا، وأرسلت بريطانيا 2000 صاروخ مضاد للدبابات سويدي الصنع من نوع "NLAW" إلى أوكرانيا.

عقب بدء العمليات القتالية في أوكرانيا، تزايدت وتيرة الدعم التسليحي المقدم لأوكرانيا من الدول الأوروبية، حيث أقر الاتحاد الأوروبي مساعدات بقيمة 450 مليون يورو، وكذا فعلت الولايات المتحدة التي رصدت مساعدات جديدة بقيمة 350 مليون دولار. دخلت إلى مضمار المساعدات العسكرية المقدمة إلى أوكرانيا، بعض الدول التي كانت تحافظ على مستوى معين من الحياد في النزاعات الإقليمية، مثل السويد التي أعلنت عن تقديمها خمسة آلاف صاروخ مضاد للدروع من نوع "4-AT" مع خمسة آلاف خوذة ومثلها من الدروع الواقية.

كذلك فعلت فنلندا التي قدمت إلى أوكرانيا 2500 بندقية هجومية و150 ألف قطعة ذخيرة، بجانب 1500 صاروخ كتفي مضاد للدروع. ألمانيا من جانبها أعلنت أواخر يناير الماضي، عن تقديمها - للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - مساعدات قتالية إلى أوكرانيا، بحيث سترسل إليها من هولندا وأستونيا، ألف مدفع مضاد للدبابات، بجانب 500 صاروخ كتفي مضاد للطائرات من نوع "ستينجر"، بجانب سماحها لهولندا بتصدير 400 صاروخ كتفي مضاد للدبابات ألماني الصنع من نوع "بانزرفاوست-3"، ستضاف إلى أسلحة اخرى ترسلها هولندا إلى أوكرانيا، تتضمن 200 صاروخ كتفي مضاد للطائرات من نوع "ستينجر" ومائة بندقية قنص، وكذلك إلى معدات أخرى ترسلها النرويج وبلجيكا وإستونيا، تشمل المزيد من صواريخ "جافلين" و"ستينجر"، بجانب صواريخ "لاو" الكتفية المضادة للدبابات.

على المستوى الميداني، وفي ظل إحجام أوكرانيا عن استخدام كامل قوتها المدرعة، وكذلك ضعف قدرتها الجوية على مجابهة سلاح الجو الروسي، استخدمت الوحدات الأوكرانية بشكل رئيسي- سواء وحدات الحرس الوطني المدافعة عن العاصمة والمتواجدة في الجبهة الشرقية، أو وحدات مشاة البحرية في الجبهة الجنوبية، صواريخ "جافلين" و"NLAW" المضادة للدبابات ضد الوحدات المدرعة الروسية، والحقت بها خسائر معتبرة خاصة في النطاق المحيط بمدينة "تشيرنيهيف" شمالي العاصمة، أو مدينة "خاركيف" في الجبهة الشرقية، كما نفذت هذه القوات عدة كمائن للوحدات الروسية المحمولة جوًا، والتي كانت تعتمد على المروحيات للإنزال فوق المطارات والمواقع الحيوية، وتمكنت عبر صواريخ "ستينجر" المضادة للطائرات، من تحقيق بعض النجاحات، خاصة في الجبهة الجنوبية وفي المناطق الشرقية للعاصمة.

على مستوى الأسلحة النوعية، ورغم تواجد منظومات عديدة للحرب الإلكترونية الروسية على الأراضي الأوكرانية، واستهداف القواعد الجوية بشكل مكثف خلال الأيام الأولى للمعركة، إلا أن الطائرات الأوكرانية الهجومية دون طيار "بيرقدار" تمكنت من تنفيذ عدة هجمات على الأرتال الروسية، وألحقت خسائر ببعض وحدات الدفاع الجوي ذاتية الحركة "بوك-إم". كذلك تمكنت القوات الصاروخية الأوكرانية عدة مرات من إطلاق الصواريخ الباليستية التكتيكية "توشكا"، أصاب أحدها قاعدة "ميليروفو" الجوية الروسية، وتم إسقاط عدد منها خلال تحليقها نحو جبهة القتال في إقليم الدونباس.

حتى كتابة هذه السطور، لم تتضح بشكل كامل أبعاد الخطة التي أعلنت عنها قيادة البحرية الأوكرانية، والتي تتضمن إرسال نحو 70 طائرة حربية من نوعي "ميج-29" و"سوخوي-25" من كل من بلغاريا وسلوفاكيا وبولندا، إلى أوكرانيا كدعم جوي، حيث لا يُعرف بشكل قطعي ما إذا كانت هذه الطائرات ستعمل من مطارات دول قريبة مثل بولندا أو رومانيا، أو ستدخل إلى المطارات الأوكرانية، لكن يرجح الاحتمال الأول، وهذا قد يفسر -كما سبق ذكره- لجوء روسيا للتلويح بالسلاح النووي.

• القوة البشرية على الأرض الأوكرانية

على الجانب الروسي، شاركت الوحدات الخاصة الروسية "سبيتسناز" منذ البداية في العمليات القتالية بجانب وحدات الإنزال الجوي "VDV"، لكن لوحظ الدفع بعدة وحدات خاصة مدربة على حرب المدن ومكافحة الشغب، ومنها وحدتا "روزجفارديا" و"رازفيدشيكي"، والتي تعززت لاحقًا بالدفع بنحو عشرة آلاف جندي من الوحدات الشيشانية في الحرس الوطني الروسي، وهي قوات تمتلك خبرة كبيرة في حرب المدن، وتم إدخالها في الجبهة الشمالية نحو العاصمة كييف. على الجانب الآخر، وبالنظر إلى ما سبق

ذكره حول "الحرب الشعبية" التي خططت لها القيادة العسكرية الأوكرانية، فقد كان إعلان الرئاسة الأوكرانية عن فتح باب التطوع لتشكيل "فيلق أجنبي" من المتطوعين، بمثابة تكرار لتوجه تم اتخاذه فعليًا في إقليم الدونباس منذ عام 2015.

ففي هذا الإقليم، تقاتل منذ سنوات وحدات من المتطوعين، على رأسهم وحدة تتألف من مئات الجورجيين، بجانب وحدة أخرى مكونة من متطوعين شيشانيين. خطوة الرئاسة الأوكرانية، التي ترافقت مع بدء توزيع واسع للأسلحة على المدنيين في عدة مدن أوكرانية، تستهدف الاستفادة من المتطوعين الأجانب من جهة، ومن جهة أخرى إصباغ صبغة "دولية" على المعارك الدائرة حاليًا في أوكرانيا، علمًا أنه بدء فعليًا وصول بعض المتطوعين الشيشان والبيلاروسيين، بجانب بعض العسكريين السابقين من دول مثل بريطانيا.

عمليات التطوع والتجنيد هذه، والتي تدخل في إطارها السفارات الأوكرانية في الخارج، وتحمل ارتباطات بمواقف سابقة من جانب بعض الأطراف الإقليمية والدولية، من النهج الروسي في ملفات دولية سابقة، مثل الملف السوري، ربما تفلح في حشد أعداد كبيرة من المتطوعين الأجانب، للقتال مع القوات الأوكرانية، لكن تُشير التقديرات أن هذه العمليات لن تجدي نفعًا إلا في حالة ما إذا تركز حشدها في الجانب الغربي من البلاد، بالنظر إلى أن سير العمليات الحالي يُشير إلى أن سيناريو سيطرة موسكو على كامل الضفة الشرقية لنهر "دنيبر"، بما في ذلك العاصمة كييف والساحل الأوكراني على بحر "آزوف"، باتت مسألة وقت، وأن المعركة المقبلة ستكون حول الضفة الغربية للنهر.

2

الدوافع والأسباب

- في صعوبة قراءة الحسابات الروسية (1)
- روسيا وأوكرانيا: في صعوبة قراءة الحسابات الروسية (2)
- الحدّ الأقصى: قراءة في الحسابات الروسية حيال الأزمة الأوكرانية
- الأزمة الاوكرانية: الأهداف الحقيقية لروسيا والولايات المتحدة

في صعوبة قراءة

الحسابات الروسية (1)

* د. توفيق أكليمندوس

ازداد التوتر على عدد من الجبهات في أوروبا الشرقية وفي الفضاء، وأصحاب قرار التصعيد إما الرئيس بوتين ورجاله في موسكو، أو حلفاؤه في الدول التي تدور في فلك روسيا، أو مؤيدوه في البلقان. ومنذ عدة أشهر تتعالى الشكاوى وبيانات شجب السلوك الروسي في العواصم الأوروبية، وتفيد المؤشرات الموضوعية أن روسيا تنتهج مسلكًا أكثر عدوانية على عدد من الجبهات. وأحد الأسئلة التي تفرض نفسها هي: هل جميع التحركات الروسية تأتي في إطار خطة عامة؟ أم هل هي خطوات منفصلة عن بعض فرضتها -من وجهة نظر موسكو- آليات كل ملف؟ وهل التصعيد هو دعوة مستترة إلى العودة إلى المفاوضات، أم جس نبض، أم بحث عما يرفع رصيد النظام لدى جمهوره أم تمهيد لهجوم عسكري يستهدف غالبًا أوكرانيا؟ وهل هذا التصعيد محسوب بدقة أم مجرد تعبير عن غضب عارم؟

* رئيس وحدة الدراسات الأوروبية بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• المشهد العام وموازين القوة

قد يكون من المفيد تحليل المشهد الدولي العام وموازين القوة من وجهة نظر متخذ القرار في موسكو، فما زالت الولايات المتحدة القوة العسكرية الأولى بوضوح، ولكن انتشار قواتها الحالي لا يتفق وأهدافها، خاصة وأن تواجدها في بحر الصين ضعيف، ومن الواضح أيضًا أن الولايات المتحدة فقدت أو في طريقها إلى فقدان القدرة على خوض حربين كبيرتين في آن واحد، وتركيزها على الصين معناه إن آجلاً أم عاجلاً تقليل الموارد المخصصة لردع روسيا، وطلب مزيد من الجهود العسكرية لأوروبا. ولعل تحليل الوضع العسكري الحالي للقوى العظمى تعتريه بعض الصعوبات، لأن مراكز التفكير الأمريكية ومعها وزارة الدفاع تشكو من عدم جاهزية قوات بلادها ومن حال تسليحها، فالتسليح الحالي -وفقًا لها- قديم نسبيًا، وعدد هام من برامج التسليح إما فشل أو أنتج سلاحًا مكلفًا وصيانته مكلفة، وتجديد العتاد سيستمر وقتًا، والتساؤل هنا: هل هذا الكلام صادق أم مجرد تكتيك لحث إدارة الرئيس بايدن والكونجرس على زيادة الميزانيات؟.

يقول الخبراء الأوروبيون إن الأمر مزيج من الاثنين، ومن غير المعلوم بصورة دقيقة كيف هو حال واستعداد الجيوش الروسية والصينية، المعلوم هنا هو أن هناك مجالات يكون فيها التسليح الروسي جيدًا للغاية، وحالات يكون فيها تقليديًا دون المستوى، ومعلوم أيضًا أن روسيا استفادت من التعاون مع الصين لسد ثغرات، والعكس صحيح. وحتى عندما يكون معلومًا أن السلاح الروسي ممتاز لا يمكن التحقق بدقة من مدى فعاليته. فعلى سبيل المثال، من غير المعلوم بدقة ما إذا كانت شبكة الصواريخ المضادة للطيارات والصواريخ مانعة تمامًا لدخول المنطقة أم رافعة لتكلفة هذا الدخول رفعًا ضخمًا. وفيما يتعلق بالصين فالمؤكد أنها تضخ استثمارات ضخمة لتقوية جيشها ولتطوير التكنولوجيات العسكرية والمدنية التي يمكن استخدامها عسكريًا، والمؤكد أيضًا أن معدلات وسرعة التقدم مذهلة، ولكن الولايات المتحدة ما زالت الأكثر قوة في أغلب المجالات وأغلب المناطق، ومن غير المعلوم أيضًا الكثير فيما يتعلق بالقوى الكبرى عن وطنية وكفاءة والروح المعنوية لعساكرهم.

استنادًا إلى ما سبق، لا يتضح بدقة كيف يقرأ القائمون على الأمر في موسكو خريطة موازين القوة، ورأيهم في الرئيس بايدن وإدارته، ومن المؤكد أن هذا التقييم مهم، وأن أغلب حلفاء موسكو يتصرفون وكأن الرئيس بايدن متردد وضعيف، ومن غير المعلوم ما هي الحالة الصحية والنفسية للرئيس بوتين، هل يميل حاليًا إلى التفاؤل أم إلى التشاؤم؟ هل يعتقد أن أمامه وقت أم لا؟ هل يعتقد أن نظامه قوي متحكم في الجبهة الداخلية أم ضعيف مضطر إلى قمع شديد لأن الشرعية تآكلت؟. ما هو مؤكد هو حدوث تراجع حاد لنفوذ الخارجية في صنع القرار، وتزايد نفوذ مجلس الأمن الروسي، وهو مكون من صقور شديدي القرب من بوتين ويكرهون الغرب، وما هو مؤكد أن الرئيس بوتين يكره المسئولين الأوكرانيين كراهية عميقة تؤثر على حساباته.

• أزمة المهاجرين.. الملف الأبرز

الملف الذي جذب انتباه الجميع هو أزمة المهاجرين على حدود بيلاروسيا وبولندا وليتوانيا ولاتفيا، وقد فتحت بيلاروس أبوابها لمهاجرين من المشرق العربي وغيره، وسهلت دخولهم إلى أراضيها وحشدتهم على حدود الدول المذكورة وحاولت مساعدتهم على اقتحام الحدود لطلب اللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي التي تخشى موجات هجرة جديدة. وفي ظل حساسية ملف الهجرة لدى الأوروبيين، يبدو أن لوكاشنكو توقع فعلاً أن إدارة هذا الملف ستعمق الخلافات والتوتر

بين بروكسل ووارسو لاختلاف مقارباتهم حول ملف المهاجرين. وعلى عكس توقعات الرئيس البيلاروسي وعلى غير عادتهم، كان رد الأوروبيين حازمًا قويًا موحدًا، فأعلنوا تضامنهم مع الدول المستهدفة، ووصفوا سياسة البيلاروس بأنها هجوم على أراضي الاتحاد، وأعلنوا عن عقوبات ضدها، فعلوا كل هذا رغم التوتر بين بروكسل ووارسو، ورغم أن بولندا استنجدت بالناتو لا بالاتحاد الأوروبي، وطالبت تفعيل المادة الرابعة من المعاهدة المؤسسة للحلف، واضطرت حكومة مينسك إلى التراجع، وعندما ظهرت مؤشرات التراجع اتصلت المستشارة الألمانية ميركل بكل من الرئيسين بوتين ولوكاتشنكاو، وكان واضحًا أنها تتكلم باسم دول الاتحاد، وأنها اختيرت لهذا، ليس فقط لأهمية ألمانيا، بل أيضًا لأن المستشارة تُتقن الروسية. رأت سلطات مينسك في هذه المكالمة نصرًا كبيرًا واعترافًا بها، ولكن الألمان أنكروا هذا التفسير، ولم يصف البيان الألماني لوكاشنكو بالرئيس ولكن بالسيد.

أيًا كانت تطورات الموقف، فالسؤال الذي يفرض نفسه هو سؤال دور موسكو في الأزمة، هل هي آمرة أم محرضة؟ هل فوجئت بالأزمة؟. مال عدد كبير من المراقبين إلى اعتبار موسكو وراء الأزمة، فهي مثلاً أرسلت طائرات قد تحمل رؤوسًا نووية لتحلق في السماء البيلاروسية، دعمًا لموقف مينسك، وهي أصرت على ضرورة تحدث الأوروبيين مع لوكاشنكو، ويستشهدون بمؤشرات أخرى منها مدى تبعية البيلاروس لروسيا، ولكنني أميل إلى رأي الأقلية التي تقول إن روسيا علمت ولم تُفاجَأ، ولكنها ليست صاحبة الفكرة أو الآمرة بهذا، فالعملية كلها لا تشبه العمليات المعقدة التي تقوم بها روسيا، وهناك عددٌ كبير من المحللين يتناسون أن لوكاشنكو شديد التمسك باستقلاله وغير مطمئن إلى نوايا موسكو تجاهه، ويعلم أنها لا تأتمنه، وأن بعض الكبار في موسكو يرون فيه عبئًا، وهو لم يعترف إلى الآن بضم روسيا للقرم رغم اعتماده كلية على الدعم الروسي، والأهم من ذلك هو دلالة رد فعل موسكو العصبي والغاضب جدًا عندما هدد لوكاشنكو بقطع إرسال الغاز الروسي لأوروبا، فهذا الإجراء يضر بروسيا كما يضر بالغرب، ولم يستشر لوكاشنكو موسكو قبل قيامه بالتهديد، واضطر الكرملين إلى تذكرة سلطات مينسك علانية ببعض الحقائق، فهي التي مكنت لوكاشنكو من الاستمرار في الحكم

رغم الغضب الشعبي، وقررت هذا رغم أن المعارضة له لم تكن معارضة لمبدأ علاقات وثيقة مع موسكو.

وحدث ما هو أخطر وأشد دلالة في رأي الكاتب، حيث أطلقت روسيا يوم 15 نوفمبر صاروخًا دمر قمرًا صناعيًا روسيًا لم يعد صالحًا للاستخدام، وتم هذا دون إخطار سابق وتسبب في ضجة كبرى رغم أن روسيا ليست أول دولة تدمر قمرًا صناعيًا. وهناك أسباب موضوعية لهذه الضجة تتعلق باختلاف هذه الضربة عن غيرها، فهذه العملية شأنها شأن مثيلاتها حولت القمر الصناعي إلى آلاف من الحطام المتناثرة، والجديد أولاً أن هذا الحطام عرض للخطر حياة رواد الفضاء الموجودين في المحطة الفضائية الدولية، ومنهم اثنان من المواطنين الروس، وأجبرهم على إلغاء بعض الأنشطة، ومن ناحية أخرى كان القمر الذي تم تدميره يدور على مسار ومدار مزدحم، وكان ضخمًا، وبعيدًا نسبيًا عن الأرض، وبالتالي ستدور الحطام التي أوجدتها عملية التدمير حول الأرض بسرعة مهولة. ولشرح جسامة الحادث يقارن المراقبون بين عملية التدمير وعملية سابقة قامت بها الهند عندما دمرت قمرًا وتصرفت بطريقة "مسئولة" فحطمت قمرًا صغيرًا لا يبعد كثيرًا عن الأرض فوقعت نسبة كبيرة من الحطام في الغلاف الجوي للأرض ولم يبق في الفضاء إلا أعداد صغيرة من قطع الحطام لا تشكل نفس الخطر.

• تساؤلات قائمة

ثمة تساؤلات فرضت نفسها، منها: هل أخطرت السلطات الروسية هيئة الفضاء الروسية بهذه العملية قبل حدوثها؟ وبدا أن الرد غالبًا: لا، حيث لا توجد هيئة ستخاطر بحياة رواد فضاء، ومنها أيضًا أسئلة حول التوقيت ومضمون الرسالة التي حملتها هذه العملية. فهي أكدت إصرار روسيا على اعتبار الفضاء الخارجي منطقة عمليات حربية محتملة في المستقبل، وأنها ليست ملكًا الولايات المتحدة أو في حيازتها، وبدا أنها استهدفت عمدًا الإكثار من الحطام الذي يعقد الدوران في مدارات حول الأرض. هذا الحطام كان أساسًا مصدر خطر جسيم قبل هذه العملية. فوفقًا لموقع "ناشيونال جيوغرافيك" National Geographic كان هناك ما يقرب من 20000 قطع حطام تتتبعها وترصدها وكالات الفضاء حاليًا في المدارات حول الأرض، وربما ستضيف هذه العملية 10 بالمائة من قطع الحطام إلى ذلك، وهناك قطع حطام بالغة الصغر بحيث يستحيل تتبعها وعددها تجاوز الربع مليون قبل الضربة الروسية، ولا أحد يعلم عدد قطع الحطام الجديدة التي لا يمكن تتبعها، ولفهم جسامة المشكلة فعلى القارئ إدراك أن سرعة الدوران حول الأرض تعني أن الاصطدام بقطعة صغيرة جدًا في حجم كرة التنس مثلاً يكفي لتدمير قمر صناعي، وأن هناك سيناريوهات كارثية، أخطرها سلسلة متتالية من الحوادث، أول حادثة تتسبب في التي تليها وتكون الحصيلة تدمير المئات بل الآلاف من الأقمار. وطبعًا مع تزايد الحطام يزداد احتمال حدوث كارثة كبرى إلى درجة تمنع دوران الأقمار الصناعية في الفضاء وحول الأرض لمدة طويلة. الاستنتاج الوحيد الممكن لتفسير ما حدث أن روسيا ترى أنه من الضروري حرمان الولايات المتحدة من المزايا العسكرية والاستخباراتية والمعلوماتية الخاصة بالاتصالات التي تتمتع بها نتيجة لتفوقها الساحق في الفضاء، ولكن خبراء يعترضون على هذا التفسير قائلين إن روسيا في حاجة إلى مزايا وتسهيلات وإمكانيات الأقمار الصناعية شأنها شأن أمريكا، وبالتالي ما زالت الدوافع غامضة، وأيًا كان الأمر فقد لاقت العملية الروسية إدانة أمريكية وفرنسية، وأجمعت الدولتان على اعتبار العملية مقصودة، واستعراضًا للقدرات، وغير مسئولة.

روسيا وأوكرانيا

في صعوبة قراءة الحسابات الروسية (2)

* د. توفيق أكليمندوس

لا تهدد أزمة البيلاروس وبولندا وليتوانيا ولاتفيا أزمة السلام العالمي، فهي أزمة صغيرة إن قورنت بأزمة أوكرانيا، فهي لا تعدو أن تكون محاولة من نظام مينسك -ربما بمباركة روسية- لاستغلال ملف مزعج للأوروبيين لتعميق الخلاف بينهم ولانتزاع تنازلات منهم. ورغم سعي بولندا إلى تفادي اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي وإلى إدخال الناتو في الصراع، فإن الأطراف الأوروبية هي التي لعبت الدور الأكبر في التصدي للبيلاروس وإفشال خططها، من جهة أخرى فللأزمة بين أوكرانيا وروسيا شأن آخر، لأنها الأقدم وإن اشتعلت مجددًا، ولأن روسيا تلعب بوضوح الدور الرئيسي فيها، ولأن الولايات المتحدة هي التي تتصدى لها، ولأن روسيا حشدت 92 ألف عسكري مسلحين بأسلحة هجومية حديثة، ولأنه من الصعب تخيل حل سياسي يُرضي جميع الأطراف الرئيسية.

* رئيس وحدة الدراسات الأوروبية بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• الحسابات الروسية

لعل ما يزيد الأمور تعقيدًا تحديد ماهية الحسابات والنوايا الروسية، فعلى عكس أغلب الملفات الأخرى، لا يمكن الاكتفاء بحساب المكاسب والخسائر المحتملة لكل سيناريو، ففي هذا الملف تحديدًا تلعب التصورات عن الدور التاريخي لبوتين والعواطف والمشاعر والأيديولوجيات الوطنية دورًا متضخمًا للغاية، وإملاءاتها تناقض إملاءات حسابات المكسب والخسارة، وقد يخطر على بال الرئيس بوتين تصور مفاده أن الوقت يلعب ضده، وأن عليه التصرف سريعًا مهما كانت التكلفة -وستكون مرتفعة للغاية كما سيتبين- وإلا "ضاعت أوكرانيا" للأبد، وتفصيل هذا أن الرئيس بوتين، ومعه قطاع كبير من الرأي العام الروسي، يرفض تمامًا قبول مقولة أن هناك شعبًا أوكرانيًا منفصلاً عن الشعب الروسي، ونشر الرئيس الروسي في يوليو الماضي على موقع الرئاسة الروسية مقالاً بالغ الطول ليشرح وجهة نظره مستشهدًا بقراءته للتاريخ، حيث يرى أن الأوكرانيين هم روس الحدود الغربية، وأنهم -هم والبيلاروس- مكون من مكونات الشعب أو الشعوب الروسية، وجزء لا يتجزأ من الشعب أو الشعوب الروسية، فالتاريخ واحد واللغة واحدة -مع بعض الفروق في العامية- والدين واحد والأرض واحدة. وطبعًا يمكن الرد على ذلك بالقول إن السمة الرئيسية التي تسمح بالحديث عن شعب واحد هي الرغبة في العيش المشترك وفي بناء مستقبل مشترك، وأن هذه الرغبة أصبحت غير متوافرة، ولكن الرئيس بوتين سيقلل من أهمية هذا الشرط، قائلاً إن الرغبة في التميز والانفصال عن روسيا ما هي إلا ظاهرة حديثة نتجت عن غسيل مخ أجراه أعداء روسيا - بولندا، الحزب الشيوعي السوفيتي الذي كان يرتاب من التعصب القومي الروسي/سلافي.

تاريخيًا أرض أوكرانيا، واسمها أيضًا روسيا الصغيرة، كانت محل نزاع بين مملكة بولندا/ليتوانيا الكاثوليكية والإمبراطورية الروسية الأرثوذكسية، واختار السكان الولاء والانتماء لمن هم من نفس الملة، وشاركوا في بناء الدولة الروسية، وتولى بعض أعيانهم مناصب رفيعة فيها. وأيًا كان رأي بوتين في القومية الأوكرانية -يقول صراحة إنه ليس لها أساس تاريخي- فهو يقر بأن رغبة الانفصال عن روسيا موجودة، وأن هناك أيديولوجيا قومية أوكرانية، ولكنه يدافع عن ضمه/استرداده للقرم، قائلاً إنها أرض روسية وليست أوكرانية، أرض روسية سلبها الحكم الشيوعي ومنحها لأوكرانيا كمقابل للانضمام إلى الاتحاد وما دامت أوكرانيا اختارت الانفصال فلم يعد لها نصيب في القرم (طبعًا هذا الكلام أيًا كانت وجاهته فهو يخالف تمامًا أحكام القانون الدولي حول الحدود)، ثم يحاول بيان أن النزعة القومية الاستقلالية الأوكرانية تضر أوكرانيا قبل روسيا، لأن أوكرانيا بانفصالها عن روسيا فقدت حقوقها في عائد البترول والغاز الروسيين، ويقول إن روسيا قبلت استقلال أوكرانيا وسعت إلى توثيق وتعميق الروابط الاقتصادية والثقافية والتجارية ولكن حسن نيتها قوبل بالرفض وبإعادة كتابة التاريخ لتصوير روسيا كقوة احتلال بغيضة ارتكبت جرائم وقوبلت أيضًا بخطابات كراهية ذات طابع نازي.

كما يرى أن أوكرانيا سوّقت نفسها في الغرب كحاجز بين الغرب والعدوانية الروسية، وشجعها الغرب على فك الروابط الاقتصادية والثقافية والدينية (حدث انشقاق في الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية بين من ظل تابعًا للكنيسة الروسية، ومن استقل، ودعمت سلطات كييف الفرع الذي استقل) وعلى تهميش تدريس اللغة الروسية، وعلى عدم الحوار مع روسيا، وترك الغرب أوكرانيا تمارس التمييز ضد الأقلية الروسية، وانتقلت سلطات كييف تدريجيًا من مقولة "أوكرانيا ليست روسيا" إلى مقولة "أوكرانيا ضد موسكو"، وبعد ذلك يقوم بعرض وجهة نظره في تطورات الموقف في أوكرانيا منذ سنة 2014، ويصور القومية الأوكرانية على أنها النسخة السلافية من الأيديولوجيا النازية (الواقع أن هناك حركة فاشية قوية في أوكرانيا، ولكنها ليست التيار الوحيد أو الغالب)، ويُحمّل الرئيس الروسي سلطات

كييف المسئولية عن تدهور الأوضاع، فهي التي تجاهلات رغبات الملايين من المواطنين، ويقول إن السلطات الأوكرانية على عكس ما تدعي لا تريد استرداد إقليم الدونباس، ونعلم طبعًا أن حكومة كييف والدول الغربية ترفض جملة وتفصيلاً الرواية الروسية، ولديهم حجج وجيهة.

ليس من الهام للغاية التطرق تفصيلاً لحرب الروايات تلك، بل بيان أن الموضوع عاطفي يشهد توترًا بين الخيال والعقل المعتمد على حساب المكسب والخسارة، هناك جرح جماعي في كل من روسيا وأوكرانيا. الرئيس بوتين وغيره في روسيا يرون أن القومية الأوكرانية تستند إلى تزييف للتاريخ، وقطاعات كبيرة من الأوكرانيين تبادلهم الاتهام، وتقول إن الاستناد إلى التاريخ أو إلى قراءة انتقائية له لا يلغي واقع الإرادة الشعبية الحالية. الرئيس بوتين يرى أن كييف مدينة روسية وليست أوكرانية، الرئيس بوتين يميل إلى الاعتقاد بأن الأوكراني الذي لا يرى نفسه روسيًا إما مخدوع أو خائن أو نازي. وأخيرًا، بوتين يرى أنه أحد القادة القلائل الذين كتب عليهم وقدر لهم أن يتولوا مهمة مقدسة، وهي أن يوحدوا الأراضي والشعوب الروسية، أقصد أن بوتين لا يتذرع بذرائع، بل يؤمن بما يقوله، ويكره نخب كييف كراهية عميقة لا تمثيل فيها، وبالتالي ليس من المؤكد أن يجري ببرود حسابات المكسب والخسارة.

• الجبهة الداخلية الروسية

هناك مشكلات عدة عند التطرق لتقييم الموقف في "الجبهة الداخلية" الروسية من وجهة نظر موضوعية من ناحية، ومن وجهة نظر الرئيس بوتين من ناحية أخرى، وتأثير هذا الموقف على القرار الروسي فيما يتعلق بأوكرانيا. بعض المراقبين يرون أن الوضع الداخلي سيئ، ثم ينقسمون إلى فريقين، فريق يرى أن الوضع السيئ يدفع الرئيس بوتين إلى مغامرة خارجية بحثًا عن نصر قوي، وفريق يرى أن الوضع لا يحتمل مزيدًا من التدهور، وأنه من الصعب تصور أهداف واقعية (وهذه النقطة محل تشكيك المعتقدين أن روسيا ستتدخل، فهم يعرضون لقائمة من الأهداف الممكنة) لعمل عسكري، وهذا يحث الرئيس بوتين على التروي، وعلى تفادي عقوبات دولية جديدة. وهناك -في المقابل- من يرى أن الموقف في الجبهة الداخلية جيد أو جيد جدًا، ثم ينقسمون أيضًا إلى فريقين، فريق يرى أن بوتين يملك ترف سياسة خارجية تتفق ومعتقدات النخبة فيما يخص أوكرانيا، وفريق يرى أن أي مغامرة خارجية ستهدم ما تحقق.

من يرى أن الوضع سيئ يقول إن حملات المعارض نافالني نجحت في بيان فساد نخبة النظام وحياة البذخ والترف التي تعيشها رغم أن الشعب يعاني، وسيضيف أن النظام تآكلت شرعيته وكانت كبيرة في وقت ما، وأنه يستند الآن إلى قمع يزداد شدة وتوحشًا، وأن النظام أدار أزمة الجائحة بطريقة كارثية، وأن معدلات التضخم ارتفعت، وسيضيف أن الشعب الروسي مستاء من تكلفة السياسة الخارجية لا سيما التدخل في سوريا، وأنه ملّ من الرئيس بوتين وطول رئاسته، ومن ميله إلى الاختفاء عندما تزداد الأزمات الداخلية ضراوة. أما من يرون أن الوضع الداخلي جيد فيقولون إن الرئيس بوتين ونظامه نجحا في إسكات المعارضة، وفي إحكام القبضة على المجتمع وتخويفه، وأن الارتفاع الدولي لأسعار الطاقة قوّى الوضع المالي لروسيا بطريقة غير متوقعة، وأن الشعب راضٍ إلى حدٍ ما بنجاحات النظام على صعيد السياسة الخارجية، ويثمن بعض الخبراء نجاح رئيس الوزراء في إجراء إصلاح كامل لمنظومة الضرائب.

ومن يرون أن وضع النظام السياسي سيئ منقسمون بين من يرى أن شعار توحيد الأراضي والشعوب الروسية جذاب، ويلقى تأييدًا سيدفع الرئيس بوتين إلى تجديد شرعيته والتدخل العسكري في أوكرانيا. ويذكرنا هذا الفريق بأن الملف الأوكراني هو الملف الذي سمح للرئيس بوتين بتجديد شرعيته في بداية العقد الماضي، وهناك من يرى أن المغامرة محفوفة بالمخاطر،

لا سيما أن الرئيس بايدن لا يستطيع تحمل صفعة أخرى بعد صفعة أفغانستان، وأن أي تدخل عسكري روسي قد يُجبر ألمانيا على إلغاء مشروع "ستريم 2" وهو مشروع حيوي وصفقات الغاز، وقد يوقع الغرب عقوبات أخرى مثلاً على القطاع البنكي، ويقولون إن الرئيس بوتين رغم تخيلاته وتصوراته عن دوره التاريخي رئيس بارع في الحسابات السياسية ولذلك لن يغامر. وعامة، يدعو أنصار هذا الرأي الأخير الرئيس بايدن وقادة أوروبا إلى تبني مواقف واضحة حاسمة وحازمة.

ويمكن القول بالانقسام نفسه في الفريق الذي يرى أن الوضع الداخلي جيد بالنسبة لبوتين، فهناك من يقول إن ارتفاع أسعار الطاقة يمكن أن يقنع الرئيس بوتين أن الله أو القدر معه ومع مهمته التاريخية، ويسمح بتمويل شبكات تضامن اجتماعي وبرامج تسليح وربما مغامرات عسكرية. وهناك من يقول إن النظام كان سعيد الحظ ولن يغامر مجددًا. أو يقولون إن الرئيس بوتين حشد قوات في مارس الماضي ثم سحبها بعد أن حقق مكاسب منها إجبار إدارة بايدن على الحوار معه، وأنه لن يبادر بالهجوم، ولكنه سيبتز الغرب ويمارس أشد الضغوط على أوكرانيا، لأنه يرى أن المسار الدبلوماسي لم يحقق نتائج، ويلفتون النظر إلى قيام الرئيس بوتين بتشديد خطوطه الحمراء، فأصبح تواجد خبراء عسكريين وجنود أمريكيين في أوكرانيا خطًا أحمر، بعد أن كان الممنوع هو انضمامها إلى الناتو أو الاتحاد الإفريقي.

ونبه بعض الخبراء إلى آليات عمل بيروقراطية الكرملين، وقالوا إن الأغلب أن رجال بوتين يقومون بفلترة الأخبار وبتعظيم أهمية الأخبار الجيدة، وتقليل تغطية الأخبار السيئة، ويساعدهم في ذلك أن الإشراف اليومي على عمل الدولة من اختصاص رئيس الوزراء وبدرجة أقل الوزراء والعمد ومنهم عمدة موسكو، ومن الواضح أن الإدارة الأمريكية تعتقد أن احتمالات قيام روسيا بعمل عسكري ازدادت وأبلغت حلفاءها بذلك. ولا يمكن القول إن التدخل العسكري أمر حتمي، ولكن احتمالات حدوثه أعلى من المعتاد، ويمكن الإشارة هنا مجددًا إلى انقسام الخبراء حول نيات موسكو.

الحدّ الأقصى

قراءة في الحسابات الروسية حيال الأزمة الأوكرانية

*د. توفيق أكليمندوس

تدريجيًا تتضح الصورة، نحن لسنا بصدد أزمة عادية، ولا أمام مناورات لانتزاع نصر صغير، الرئيس بوتين يعتقد أن اللحظة مواتية لفرض تغيير المعادلات السياسية والأمنية والعسكرية القائمة في أوروبا، وهي معادلات يرى أنها تظلم روسيا، لأن الحلف الأطلنطي يتمدد شرقًا، ولأن صواريخه أقرب إلى روسيا من الصواريخ الروسية إلى الولايات المتحدة. الحلف -وفقًا له- يستعد لضم دول جديدة، ويكثف نشاطه في البحر الأسود مستخدمًا قواته البحرية والجوية، مما يشكل تحديًا استراتيجيًا جسيمًا. ويرى الرئيس الروسي أن الولايات المتحدة -نظرًا لماضيها في أمريكا الوسطى واللاتينية- لا تستطيع الكلام عن تطلعات وحقوق الشعوب في اختيار مصيرها وتحالفاتها وفي حكم ذاتها.

* رئيس وحدة الدراسات الأوروبية بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• التصعيد الروسي واللحظة المواتية

قام الرئيس الروسي بتصعيدٍ على كل الجبهات، حيث لم يكتفِ بحشد عددٍ بالغ الضخامة (170 ألف جندي وفقًا لتقديرات أمريكية) على حدود أوكرانيا، منها تشكيلات قتالية آتية من مواقع بعيدة عن المسرح؛ بل لجأ إلى استخدام سلاح الطاقة ضد أوروبا، وقلل من إمدادات الغاز إليها في وسط شتاء قارص، أي يشهد استهلاكًا كبيرًا للطاقة، وتحدث الرئيس البيلاروسي عن إمكانية نشر روسي لأسلحة نووية على أراضي البيلاروس، وقال مسئولون روس نفس الكلام، وصعّدت روسيا من خطابها الدعائي المعادي لأوكرانيا والناتو وهو خطاب حملهما مسئولية الأحداث وزعم أن القوات الأوكرانية نشرت أسلحة كيماوية في إقليم الدونباس، وأن الشركات الأمنية الخاصة الأمريكية متواجدة في أوكرانيا، وتوجت موسكو خطابها بنشر قائمة مطالبها. وحتى لو اعتبرنا هذه القائمة موقفًا أوليًا سيتغير إن جرت مفاوضات، فإن المطالب الروسية مستفزة ومهينة، وفي نشرها ابتزاز صارخ. فقد طالبت روسيا بعدم ضم دول جديدة إلى الناتو، وبتوفير ضمانات قانونية في هذا الصدد. هذا الكلام لا يستهدف أوكرانيا فقط، فالسويد في الوضع نفسه، وطالبت موسكو بامتناع الناتو عن نشر قوات عسكرية إضافية في أوروبا، ليس مقارنة بوضع اليوم بل مقارنة بالوضع الذي كان سائدًا في عام 1997، قبل توسيع الحلف ليشمل بولندا ودول البلطيق. ووفقًا لموسكو فإن على الناتو التعهد بعدم الانخراط في "أي نشاط عسكري على أراضي أوكرانيا، أو أوروبا الشرقية، أو القوقاز، أو آسيا الوسطى!".

اللحظة الراهنة مواتية في نظر الرئيس الروسي لأن القوى الغربية تمر بفترة ضعف غير مسبوقة، وقبل هذه الأزمة كانت الدول الغربية تجد صعوبة بالغة في توحيد مواقفها من كل من روسيا والصين، كانت الولايات المتحدة أميل إلى التركيز على المواجهة مع الصين مع الاستمرار في معاداة روسيا، وموقف ألمانيا وفرنسا كان غير واضح، فهما من ناحية من أنصار الحوار مع موسكو، ومن ناحية أخرى يدركان أن المحاولات السابقة لم تسفر عن أي تقدم.

وهي لحظة ضعف لأن الكثير من منتجات الثورات التكنولوجية ومن الجيل الجديد من الأسلحة لم يدخل بعد الخدمة، أوروبا لم تتقدم بالقدر الكافي في مشاوير إعادة بناء جيوشها، والجيش الأمريكي ركز آخر عقدين على نوع معين من الحروب وهي الحروب اللا نظامية، وتأخر جدًا في تحديث قواته وبناء قدراته، هذا لا ينفي أنه ما زال أقوى جيوش العالم وبكثير ولكنه لم يعد قادرًا على خوض حربين كبيرتين في الوقت نفسه، وهو الآن في مرحلة انتقال وتحول كبير، وفي الوقت نفسه يعتمد الاقتصاد الحديث على شبكات اتصال وتقنيات سيبرانية من الصعب تأمينها، وعلى سلاسل توريد هشة، ويعتمد الاقتصاد الأوروبي على الغاز الروسي، وفي شتاء قارص لا تستطيع أوروبا المخاطرة بقطع إمدادات الغاز.

ويُقدر الرئيس بوتين أن عناصر أخرى تعزز موقفه، منها توجهات الرأي العام الأمريكي الذي ملّ من المواجهات والمغامرات الخارجية، ومنها تأثير فيروس (كوفيد-19) على معنويات الغربيين وعلى صحتهم واقتصادهم وأوضاعهم المالية، ومنها ضعف أداء الإدارة الأمريكية الحالية منذ توليها السلطة، حتى لو نحينا جانبًا الملف الأفغاني، منذ سنة كانت العواصم الغربية تتحدث عن رغبة الحزب الديمقراطي الأمريكي ومعه ما يمكن تسميته تجاوزًا الدولة الأمريكية العميقة في معاقبة الرئيس بوتين الذي تجرأ وتدخل تدخلاً صارخًا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي أُجريت سنة 2016 وفي غيرها من الانتخابات الحاسمة في دول الغرب، ولجأ كثيرًا إلى الهجمات السيبرانية وكان الشعار السائد "انتهت الفسحة" والسلوك السيئ

لن يمر دون عقاب، ووصف الرئيس بايدن نظيره الروسي بـ"القاتل". ثم عجز الجبل عن توليد فأر ولم يحدث شيء. بل وافقت الإدارة الأمريكية على تكملة وتشغيل مشروع "نورد استريم 2" الذي يمد ألمانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى بالغاز الروسي، وهو مشروع حيوي بالنسبة لكل من روسيا وألمانيا التي وضعت نفسها في ورطة عندما قررت المستشارة الألمانية السابقة الخروج من النووي بعد كارثة أوكيناوا سنة 2011، وفيما يتعلق بالعلاقات مع روسيا رسمت الإدارة الحالية عددًا من الخطوط الحمراء لم تحترم موسكو أيًا منها ولم يحدث شيء.

• الموقف الأمريكي غير المشروط

في الأزمة الحالية حصل الرئيس بوتين على موافقة أمريكية لإجراء مباحثات دون أن تضع الولايات المتحدة شروطًا مسبقة تتعلق بتخفيض التوتر والتوقف عن التصعيد، ووافقت الولايات المتحدة على عقد هذا اللقاء رغم قيام موسكو بنشر قائمة مطالب ليست فقط غير معقولة بل هي مهينة، وسمح الرئيس الروسي لنفسه بأن يقول إنه "مستعجل" وإنه لن ينتظر فترة طويلة، أي إنه يطالب بتوافق على تعديل جذري للمعادلات الحاكمة لأوروبا ليكون لموسكو نوع من "حق" الاعتراض على خيارات دول الجوار، ويحد جذريًا من التواجد العسكري في دول المعسكر الشرقي السابق، ويضغط الرئيس الروسي من أجل التوصل إلى مثل هذا الاتفاق بسرعة بالغة، بصرف النظر عن عدم احترام كل هذا للأعراف ولهيبة الولايات المتحدة؛ إلا أنّ الطلب الروسي الأخير يُشير إلى عامل مهم وهو "الوقت"، إن الحشد على الحدود الأوكرانية مكلف جدًا والاقتصاد الروسي ليس قويًا كالاقتصاد الصيني، والسؤال الذي يفرض نفسه: هل تستطيع الولايات المتحدة استغلال هذا العامل أم لا؟.

وبصفة عامة، فإن التصريحات الأمريكية أثناء الأزمة بدت غير موفقة أو على الأقل شديدة الحرص على عدم إقلاق الرأي العام الأمريكي، فشدد الرئيس الأمريكي على أنه لن يقوم بإرسال قوات أمريكية مقاتلة إلى أوكرانيا لأن هذه الدولة ليست عضوًا في الناتو، وطبعًا يمكن فهم هذا التصريح على أنه حث لأوكرانيا على عدم استفزاز روسيا وعلى عدم الاشتراك في التصعيد، ولكنني أعتقد أن توصيل الرسالة نفسها بطريقة غير معلنة وعبر القنوات الدبلوماسية كان حلاً أفضل. ومن واشنطن قالت مصادر إن العقوبات ضد الغاز الروسي ستكون آخر العقوبات ولن يكون رد فعل واشنطن الأول، وطبعًا قيل هذا لتطمين المواطن الأمريكي والأوروبي الذي يخشى أزمة اقتصادية وارتفاع أسعار الطاقة في حال اتخاذ عقوبات ضد روسيا، ولكن إرسال هذا القول رسالة خاطئة. تحدث المسئولون الأمريكيون ومجلس الشيوخ الأمريكي عن عقوبات اقتصادية قاسية قسوة لم يسبق لها مثيل، ولكن ما تم الإعلان عنه غير مقنع. قطعًا نستطيع أن نتخيل عددًا من العقوبات القاصمة للاقتصاد الروسي، ولكن السؤال يبقى: لماذا التكتم؟. وأخيرًا وليس آخرًا وافقت الولايات المتحدة على الحوار رغم اللهجة الروسية وطلبات موسكو.

• حسابات "بوتين"

قامت استراتيجية الرئيس بوتين على تصعيد دائم ومتواصل للأزمة، ولا نعرف ولا يعرف أحد إن كان يريد تحقيق حلمه بتوحيد الشعوب الروسية (شعوب روسيا والبيلاروس وأوكرانيا) وبتشديد القبضة على البحر الأسود أم يريد فرض معادلة جديدة في أوروبا، أو الاثنين. يرى بعض الخبراء أنه يسعى أولاً وأخيرًا إلى صفقة كبرى تفقد المعسكر الغربي قدرًا كبيرًا من مكتسبات 1991، وتوقف ما يراه الرئيس بوتين أنه زحف دائم نحو الحدود الروسية، ويقولون

إن خيار غزو جزئي أو كلي لأوكرانيا سيكون كارثيًا لأنه حتى لو نجح في غزو كل المدن وكل أوكرانيا فإن التكلفة ستكون غالية جدًا بين الخسائر في الأرواح والمعدات أثناء الغزو وبين تكلفة احتلال وإعادة بناء وإعاشة الإقليم الأوكراني وتكلفة العقوبات الغربية، واستحالة قبول المجتمع الدولي لمثل هذه العمليات، ويقولون إن الرئيس بوتين إن قرر الهجوم فسيختار غالبًا غزو جزء كبير من أوكرانيا أو كلها، ولن يكتفي بتقدم محدود كما يأمل البعض أو بضم إقليم الدونباس إلى روسيا. ومنطقهم في هذا ما دامت التكلفة كبيرة فيستحسن أن يكون المكسب كبيرًا.

هذا الكلام –تفضيل بوتين لصفقة كبرى- يبدو وجيهًا وإن توقف جزء من دقته على قدرة الرئيس الروسي على التحكم في مشاعره وفي أحلامه باسترداد ما خسرته روسيا، وإن توقف جزء آخر على كفاءة الجيوش الروسية والأوكرانية. لا يشكك أحد في تفوق الجيش الروسي الساحق، ولكن السؤال الحالي يتعلق بقدرة الجيش الأوكراني على إلحاق خسائر كبيرة به ترفع كلفة الغزو. يقول الأمريكيون إن القوات البرية الأوكرانية أقوى بكثير مما كانت عليه سنة 2014، ولكنها ليست قوية بالقدر الكافي، ويضيفون أن هناك تساؤلات حول ولائها لنظام كييف، حيث إن هناك أقلية أوكرانية تفضل الالتحاق بروسيا، ورفض مسئول أوكراني سابق تحدث في حلقة نقاشية في المجلس الأطلسي يوم 22 ديسمبر هذا التشاؤم، وقال إن القوات ستقاتل بشراسة، وإن الرأي العام الأوكراني أقل انقسامًا اليوم مما كان عليه سنة 2014. ومن ناحية أخرى، لا يعرف أحد بدقة قوة الجيش الروسي، قطعًا شبكة الصواريخ قوية، ولكن الدبابة الأحدث –على سبيل المثال- ليست متوافرة بأعداد تكفي. وهناك من يرى أن روسيا تبالغ في تقدير خطابها العام لقوتها، وهناك من يقول إنها تقلل من شأنها، ولا نملك المؤهلات والمعلومات التي تسمح لنا بحسم الجدل حول هذه النقاط. وعلى العموم فإن سير العمليات لا يعكس بالضرورة ميزان القوة عند بدء الحرب. المهارات والتكتيك والروح المعنوية والحظ والأحوال الجوية تلعب دورًا هامًا، أما الرأي العام الروسي فالثابت أنه يشارك رئيسه في تشخيصه، يتحمل الناتو وأوكرانيا مسئولية الأزمة وسلوكهما غير مقبول، ولكنه قطعًا لا يريد حربًا تتسبب في موت أبنائه، وهناك مؤشرات على تململه من السياسات البوتينية وعلى استيائه من تجاهل النظام لحدة المشكلات الداخلية وتراجع مستويات المعيشة.

وفي مطلع نوفمبر، قال الرئيس الأوكراني إنه ورد إلى علمه وجود محاولة روسية لتدبير انقلاب في كييف يطيح به، ولم يعط تفاصيل، وأنكرت موسكو هذا بشدة. يبدو لي أن مثل هذا السيناريو يفترض أن حكومة الانقلاب ستطلب مساعدة الجيش الروسي، وستوفر له غطاء شرعيًا. وعلى العموم سرعان ما اختفى هذا الحديث، ويبدو هذا السيناريو واردًا وإن كانت احتمالات حدوثه ضعيفة نظرًا لتبعاته المحتملة في أوكرانيا.

وأيًا كانت نوايا الرئيس بوتين إلا أن مقاربته للأزمة لها عيوب، تصعيده المتواصل والسريع ورفعه الدائم لسقف طلباته يغلقان أمامه طريق العودة والخروج الآمن من الأزمة إن لم يحصل على نصر كبير، نصر حقيقي وليس رمزيًا، وهو نصر لا تستطيع الإدارة الأمريكية قبوله أو الموافقة عليه دون أن تخسر كل مصداقية ودون أن يؤثر هذا على سلوك الصين وسلوك حلفاء أمريكا. ومن ناحية أخرى، يلعب الوقت ضد روسيا نظرًا لتكلفة الحشد الباهظة، وبالتالي قد يجد الرئيس الروسي نفسه مضطرًا إلى مغامرة عسكرية محفوفة بالمخاطر إن طال أمد المفاوضات.

الأزمة الاوكرانية

الأهداف الحقيقية لروسيا والولايات المتحدة

* د. دلال محمود

لا يتوقف الحديث عن الأزمة الأوكرانية في الإعلام وفي الأروقة السياسية، والعالم يترقب الخطوة القادمة في تطورات الأزمة، وتتزايد فرص مواجهة عالمية على الأراضي الأوكرانية. لكن من يمعن النظر يجد أن أوكرانيا هي الموضوع ولكنها ليست الهدف، وتتساوى في هذا روسيا مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وبعبارة موجزة، فإن كافة الأطراف تحمل من الأهداف ما يتجاوز أوكرانيا وأزمتها العالمية.

العودة للبدايات في عام 2014 حينما استحوذت روسيا على شبه جزيرة القرم في مشهد فاق كافة التقديرات الغربية في ذلك الحين، وعكس الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة بالنسبة لروسيا التي تعتبر أوكرانيا كلها في نطاق مجالها الحيوي الذي يجب تأمينه، في ذلك الحين كانت روسيا تقدر خطورة نظام الحكم في أوكرانيا وتوجهها إلى الغرب؛ إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية ومعها حلف شمال الأطلنطي قد طورا حضورهما العسكري تجاه أوروبا الشرقية منذ بداية الألفية الثالثة، وتبلور هذا الحضور بنشر منظومة الدرع الصاروخي التي يمتلكها حلف شمال الأطلنطي في الجمهوريات السوفيتية السابقة منذ عام 2008.

* مدير برنامج الأمن و الدفاع بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

ومنذ بداية نشر وحدات برنامج الدرع الصاروخي المخطط لإنشائها كانت تتمثل في قاعدة في إحدى دول القوقاز، وعشر قواعد في بولندا، وقاعدة في جمهورية التشيك، و21 قاعدة في المحيط الهادي، ورادارات في كل من اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية (في كاليفورنيا وألاسكا، والجزء الأكبر منها في ألاسكا). ويلفت النظر هنا أن العدد الأكبر من القواعد الصاروخية الدفاعية يقع في منطقتين لهما دلالاتهما في سياق هذا الموضوع، هما المحيط الهادي (21 قاعدة بحرية)، و10 قواعد في بولندا وحدها، وقاعدة جمهورية التشيك. فالمحيط الهادي هنا يعني الولايات المتحدة والصين وروسيا الاتحادية، ودول الأمريكيتين، وبولندا والتشيك لهما موقعان استراتيجيان في المركز الجيوسياسي، وهما يفصلان أو يصلان بين الولايات المتحدة وروسيا.

ويقوم برنامج الدرع الصاروخي على تعقب وكشف أماكن منصات إطلاق الصواريخ الهجومية المعادية، من خلال قمر صناعي للإنذار المبكر، مع مواصلة تعقب الصواريخ الهجومية المعادية بواسطة الرادارات الأرضية، ثم إطلاق الصاروخ المعترض، ثم يتم تدمير الصاروخ المعادي، أو الصواريخ المعادية، الهجومية الباليستية عن طريق قمر صناعي مجهز بأشعة دون الحمراء، ليوجه الصاروخ نحو هدفه، ثم بعد ذلك تنفصل مركبة فضائية عن الصاروخ لتصطدم بالصاروخ المعترض. والدرع الصاروخي مصمم للتصدي لأي هجوم صاروخي يمكن أن تقوم به واحدة من الدول الكبرى، فالدول الكبرى تعلم أن نظام الدرع الصاروخي متطور، ويمكن أن يحقق أهدافه بدقة، وهو ما يُقلل من احتمالات لجوء الدول العظمى أو الكبرى لسياسة الهجوم الصاروخي. وبعيدًا عن التفاصيل الفنية لهذا البرنامج فإنه قادر على تقويض قدرة الردع الروسية في مجالها الحيوي.

ورغم ادّعاء الولايات المتحدة أن نظامها الصاروخي ليس موجهًا ضد روسيا وإنما تحسبًا

لصواريخ معادية من دول مارقة مثل إيران أو كوريا الشمالية، فإنه قول ينافي المنطق، فالحقائق المجردة توضح أن إيران تقع على مسافة 4 آلاف كم من بولندا، بينما الصواريخ الأمريكية المراد نشرها فيها مداها ألفا كم. ولذا قدرت روسيا أن الهدف الأمريكي المحدد هنا هو قواعد الصواريخ الاستراتيجية النووية في قلب روسيا، بما يقلص تمامًا قدرتها على الردع النووي، ولهذا اعتبرت أن انضمام بولندا إلى المشروع الأمريكي يضعها ضمن أهداف الرد الصاروخي النووي الروسي في حال المواجهة. ولم يكن الموقف الروسي من تغير توجه نظام الحكم في أوكرانيا عام 2014 وميله إلى الغرب، إلا انعكاسًا لإدراك روسيا للتهديد المحتمل بوصول الغرب إلى أوكرانيا مثل ما وصل إلى بولندا ورومانيا والتشيك، وهو التهديد الذي يخترق الأمن القومي الروسي.

وأفصحت روسيا عن غضبها من فكرة التوجه الغربي لأوكرانيا واستقدامها للحلف على الحدود الروسية، وظهر هذا عام 2019 حينما صدر تصريح مهم أثناء انعقاد المؤتمر الأمني في ميونيخ، حيث صرّح مان فيلد ويبر (عضو في البرلمان الأوروبي)، بأن "الاتحاد الأوروبي يتوجب عليه بناء نظام دفاع صاروخي للتعاون مع أوكرانيا، وأن هكذا مبادرة ستساعد في التغلب على الانقسام الأوروبي بين غربية وشرقية".

وهنا يمكن طرح عدة تساؤلات: لماذا الآن يتم إثارة موضوع انضمام أوكرانيا لحلف شمال الأطلنطي مرة أخرى؟ هل هناك متغيرات مثلت تهديدات أمنية جديدة لأوكرانيا؟ وإلى أي مدى توقع الغرب اختلاف رد الفعل الروسي؟ ومَن الطرف الذي بدأ تصعيد الأزمة روسيا أم الدول الغربية؟ وهل هذا التصعيد يرتبط حقًا بأوكرانيا؟

• أما الآن؟

يتبنى هذا المقال وجهة نظر تفترض أن هناك أهدافًا لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في هذه المرحلة ترتبط بالاستراتيجية العالمية لكل منهما، وأن تجديد أزمة أوكرانيا قد يوفر لكل منهما الفرصة لتحقيق هذه الأهداف، ولذا كان التصعيد من الطرفين هو الاختيار الأنسب في المراحل الأولية من الأزمة؛ لكن الخطر الأكبر في هذه اللحظة أنه ربما تتصاعد الأزمة تلقائيًا وتخرج الأمور عن السيطرة، خاصة إذا لم تتمكن إحداهما من تحقيق أهدافها الحقيقية منها. ولتوضيح هذا الرأي يمكن النظر في أهداف كل منهما فيما يلي.

• الولايات المتحدة الأمريكية والسعي للبقاء

حينما أصبحت قيادة المعسكر الغربي مسئولية الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت هي القوة العظمى؛ كان عليها أن تكون لديها استراتيجية كبرى تتناسب مع هذه المكانة، وبالفعل أسست استراتيجيتها على ركيزة "الاحتواء والتطويق" للخطر الشيوعي الذي يمثله الاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية. وبعد انتهاء الحرب الباردة تمت إعادة صياغة هذه الاستراتيجية لتكون "قيادة العالم"، واختلف الرؤساء الأمريكيون منذ ذلك التاريخ على كيفية القيادة بين من يقود بمنظومة القيم الليبرالية ومن يقود بالقوة الأمريكية (سواء الصلبة أو الناعمة). وكذلك اختلفوا بين من يريد الانفراد بقيادة العالم وبين من يقبل بشركاء يتقبلون ويدعمون القيادة الأمريكية لهذا العالم.

ولم يختلف هذا التوجه إلا مع إدراك التهديد المحتمل للاستراتيجية الأمريكية "قيادة العالم"، كان هذا مع إدارة الرئيس السابق باراك أوباما والتحول شرقًا؛ ليصبح الهدف الأساسي للاستراتيجية الكبرى هو "الحفاظ على البقاء"، والاحتفاظ لأطول فترة ممكنة بالهيمنة

على النظام العالمي. ورغم اختلاف الرؤساء، وتبعتها سياسات أمريكية متباينة بينهم لكن ظل هذا الهدف ثابتًا.

ومع ارتفاع مستوى التهديد الذي تمثله القوى الصاعدة، الصين وبدرجة أقل روسيا، وتجسيدهما لتحدي الهيمنة الأمريكية؛ كان على الولايات المتحدة أن تطور سياساتها وتتبع استراتيجيات تكفُل لها تحقيق هدفها. ووجدت الولايات المتحدة الإجابة في النظريات الجيوسياسية التي تفسر كيف يمكن لدولة ما فرض سيطرتها ونفوذها، وقد انقسمت هذه النظريات بين اتجاهين أساسيين؛ الاتجاه الأول يرى أن الدولة التي تمتلك السيطرة على الأقاليم الهامة استراتيجيًا، أي التي تمتاز بموقع جغرافي هام وغنية بالموارد الطبيعية هي التي يمكنها فرض نفوذها وسيطرتها على بقية دول العالم، وفي هذا الاتجاه كانت نظرية **"قلب الأرض"** هي النظرية الرائدة. بينما يرى الاتجاه الثاني أن الدولة التي تمتلك السيطرة على البحار المفتوحة والمحيطات هي من يمكنها توسيع نفوذها وبسط سيطرتها على العالم والأقاليم الاستراتيجية فيه، وكانت نظرية **"القوة البحرية"** لألفريد ماهان هي المرجع الرئيسي في هذا الاتجاه.

نظرية **"قلب الأرض"**: قدمها عالم الجغرافيا والسياسة البريطاني هالفورد جون ماكندر، حيث اعتبر قارات العالم القديم الثلاث قارة واحدة أطلق عليها جزيرة العالم، ويرى ماكندر أنَّ من يستطيع أنْ يسيطر على جزيرة العالم فإنَّه يستطيع أن يسود العالم كله. القارة الأوراسية تقع في مركز العالم ويقع في مركزها قلب العالم، وهو تجمع الكتل القارية للأوراسيا، وهذا الجسر الجغرافي الأكثر ملاءمة للسيادة على العالم بأسره. وعلى هذا؛ يقوم ماكندر بتدريج المدى الكوني عبر نظام الدوائر المتحدة المركز، وأطلق ماكندر على المنطقة الوسطى في الجزيرة العالمية اسم قلب الأرض، وهي المنطقة الممتدة من نهر الفولغا إلى نهر اليانغتسي، ومن جبال الهيمالايا إلى المحيط المتجمد الشمالي، ويتميز بأنه يضم ثلث قارة آسيا، وربع قارة أوروبا، كما أنه يشكل منطقة سهلية واسعة، تحيط بها حواجز طبيعية (الأنهار، الجبال، المحيط المتجمد الشمالي) تحميها من الغزو باستثناء جهة الغرب، فجهة الشمال تطل على المحيط المتجمد الشمالي، فمن المستحيل اختراقه. وقسم ماكندر أوروبا إلى شرق وغرب، واعتمد الخط الفاصل بين القسمين الخط الواصل بين البحر الأدرياتيكي إلى بحر البلطيق، وتبعًا لذلك لخّص أهمية أوروبا الشرقية في عام 1919، من خلال صياغة نظريته على النحو التالي: "من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم، ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يحكم العالم".

وقد اتفق "نيكولاس سبيكمان"، أستاذ العلاقات الدولية في الولايات المتحدة، مع نظرية ماكندر في تحليله على الدمج بين العوامل الاقتصادية والديموغرافية والعسكرية، وخلص إلى أن أمن الولايات المتحدة يعتمد على توازن قوى ملائم في أوروبا والشرق الأقصى، وأن من يحكم أوراسيا يستطيع أن يتحكم في مصائر العالم. واستطاع أن يتنبأ في بداية حقبة الأربعينيات بالمنافسة الجارية بين واشنطن وبكين حاليًا، مؤكدًا أن العوامل الجيوسياسية ستؤدي إلى أن الصين ستكون القوة المهيمنة في الشرق الأقصى، وجادل بأن الميزة الجغرافية للولايات المتحدة المتمثلة في كونها محمية بواسطة محيطين كبيرين لن تكون إيجابية إذا سيطر على أوروبا وآسيا دول عدوانية.

نظرية "القوة البحرية": قدمها ألفريد ماهان حول القوة البحرية من دراسته بريطانيا، التي وجد فيها النقيض التاريخي لإمبراطوريات قامت على أساس القوة البرية، لكن بريطانيا كقوة عظمى في التاريخ الحديث بنت قوتها في البحر معتمدة على الأساطيل البحرية

القوية، بما لم يمكن لأية قوة أوروبية أخرى منافستها في سيادة البحر، كما أن انفرادها في البحر أبعدها عن الانقسامات السياسية التي حدثت آنذاك بين القوى الأساسية. ويرى ماهان أن المستقبل لقوى البحر، وأن الدول البحرية هي المؤهلة لامتلاك القوة البحرية التي هي سبيل السيادة العالمية. وما زالت نظرية القوة البحرية التي قدمها ألفريد ماهان توحي للدول الكبرى بصياغة استراتيجيتها البحرية العالمية، فقد افترضت النظرية أن أي دولة تحتاج لشواطئ على بحار مفتوحة أو محيطات إن أرادت أن تصبح قوة عظمى، مع ضرورة أن تتوافر لديها المتطلبات اللازمة لامتلاك قوة بحرية وقدرة على الانتشار في المياه العالمية، مثل: الموقع الجغرافي للدولة، ويقصد به الموقع البحري فيما إذا كانت تقع على بحر واحد أو على بحرين أو أكثر، مع الأخذ بعين الاعتبار صلاحية هذه البحار الملاحية وسهولة اتصالها ببعضها وبأعلى المحيطات. والنشاط البحري العسكري لأي قطر بحري يرتبط بنوع البحر الذي يطل عليه، فيما إذا كان مفتوحًا أو مغلقًا. وطبيعة سواحل الدولة، بالنظر إلى طولها ونوعيتها الملائمة لإنشاء الموانئ، فكلما كانت السواحل متعرجة تكثر فيها الخلجان العميقة، أصبحت جاذبة للاتصال ببقية أنحاء العالم. فسواحل الاتحاد السوفيتي سابقًا كانت طويلة، ولكن معظمها غير صالح للنشاط البحري بسبب رمال البحر. هذا بالإضافة إلى متطلب ثالث يرتبط بمساحة الدولة وعدد سكانها، حيث يرى ماهان أن المساحة الواسعة للدولة التي تطل على أكثر من بحر واحد، مع سواحل طويلة وصالحة للملاحة زائد ثروات طبيعية وكثافة سكانية كقوة بشرية تساعد على بناء الأساطيل البحرية وصيانتها، هي محفزات رئيسية لبناء القوة البحرية.

والنظر في هاتين النظريتين يمكن أن يُفسر السياسات الراهنة للولايات المتحدة لإعادة ترتيب أولوياتها وإعادة انتشارها عالميًا من أجل تحقيق هدف استراتيجيتها الكبرى "حفظ البقاء". ومن هذا المنطلق يمكن تفسير اتجاه الولايات المتحدة من أفغانستان ومن العراق ومن بعض المناطق في إفريقيا إلى كونها تتجه للانتشار في المياه العالمية بديلاً عن الانتشار البري، كتوسيع تواجدها في منطقة "الإندوباسيفيك" وتحالف أوكوس يشير إلى هذا، في محاولة لعزل الصين ومراقبة مسار حركة الملاحة والتجارة العالمية، من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن اهتمام الولايات المتحدة بتوسيع التوجه الغربي عبر حلف شمال الأطلنطي في شرق أوروبا ومنطقة الأوراسيا يعكس مقولات نظرية قلب الأرض، وهذا البعد هو ما يرتبط بالأزمة الراهنة في أوكرانيا؛ إذ إن هناك عدة أهداف يمكن أن تتحقق للولايات المتحدة، أبرزها:

ضمان نفوذ الغرب في النطاق الجغرافي الذي تحدده نظرية قلب الأرض.

الاستفادة من الموارد الطبيعية في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية المعروفة.

المزيد من اعتماد الدول الأوروبية على الولايات المتحدة، ومن ثم الحفاظ على تماسك المعسكر الغربي، خاصة بعد الضعف النسبي الذي لحق بالولايات المتحدة مؤخرًا. فرغم تباين الموقف الأوروبي عن الموقف الأمريكي في الأزمة الأوكرانية؛ تحرص أوروبا على عدم التصعيد للاعتبارات الأمنية والاقتصادية حيث تعتمد أوروبا على ثلث احتياجاتها من الغاز الروسي، وبالتالي فإن التصعيد يمكن أن يهدد أمن الطاقة الأوروبي مع صعوبة الحصول على البدائل الأخرى، والتي في مقدمتها النفط الصخري الأمريكي مرتفع التكلفة!.

المزيد من اعتماد الدول الأوروبية على منظومات الدفاع الجوي الأمريكية، تحسبًا للقوة الصاروخية الروسية المتطورة، خاصة بعد انتهاء اتفاقية INF التي تحظر صناعة واستخدام الصواريخ النووية قصيرة ومتوسطة المدى.

الحفاظ على الهيبة الأمريكية إذا ما نجحت في تحجيم التطلعات الروسية والحد من التحدي الروسي للهيمنة الأمريكية. فقد أضر الانسحاب الأمريكي المرتبك من أفغانستان وكذلك عجز الإدارة الأمريكية –حتى الآن- عن ردع إيران أو تجديد الاتفاق النووي معها، أضر نسبيًا بالهيبة الأمريكية ومكانتها كقوة عظمى مهيمنة. ويرتبط بهذا بحث إدارة بايدن عن إنجاز ظاهر لها بعد مرور عام كامل على وجودها تتراجع فيه شعبيتها وفقًا لنتائج استطلاع الرأي الأمريكية؛ حيث يجمع المراقبون على أن الرئيس جو بايدن يواجه تراجعًا كبيرًا في شعبيته داخل البلاد، على خلفية تعامل إدارته مع ملفات عديدة. فقد قامت مراكز عديدة إلى جانب الصحافة الأمريكية باستطلاعات للرأي اتفقت جميعها على أن شعبية بايدن التي كانت بين 50 بالمائة إلى 59 بالمائة في بداية توليه منصبه في يناير 2021، بدأت في الانخفاض منذ أن هيمنت الأزمة في أفغانستان على التغطية الإعلامية. ووفقًا لاستطلاع أجراه مركز "ريل كلير بوليتيكس" تتراوح شعبية بايدن بين 45 بالمائة إلى 49 بالمائة.

تحتاج الولايات المتحدة إلى الحصول على ميزة نسبية في منطقة الأوراسيا تمكنها من تحجيم النفوذ الروسي ثم الصيني، ففي إطار التنافس مع كل من الصين وروسيا تمتلك الولايات المتحدة ميزة نسبية في قوتها البحرية التي تمنحها القدرة على استغلال محيطات العالم - المشاعات العالمية التي تغطي أكثر من ثلثي سطح الكوكب، والدفاع عن المصالح الأمريكية حول العالم؛ إذ يمكن للبحرية الأمريكية أن تنشر جزءًا كبيرًا من قواتها -تقريبًا في أي لحظة 30% أو أكثر من البحرية- في مناطق العمليات البعيدة، ولا سيما غرب المحيط الهادئ، والمحيط الهندي/ منطقة الخليج العربي، والمياه حول أوروبا. وهذه الأماكن هي الأهم للمصالح الأمريكية مثل: دعم القوات الأمريكية والقواعد العسكرية المنتشرة، وردع الاعتداءات المحتملة، وطمأنة الحلفاء والشركاء، ودعم الأنشطة الأخرى الاستخباراتية والمراقبة والاستطلاع، بالإضافة إلى عمليات مكافحة الإرهاب والاستجابة للأزمات والاحتواء. وفي مقابل هذا التفوق البحري للولايات المتحدة تسعى للتفوق الأرضي أيضًا بما يزيد من فرص احتفاظها بالهيمنة العالمية.

• روسيا واستثمار الفرص

"إن الولايات المتحدة تعيد ترتيب أولوياتها".. هذا ما تدركه روسيا جيدًا، فلديها تجربة ثرية في قراءة نهايات الإمبراطوريات القيصرية والسوفيتية، ومن ثم فهي تقيم التحركات الأمريكية المختلفة وتسعى لاستثمارها والاستفادة القصوى منها لإعادة بناء مكانتها العالمية. وبعبارة أخرى، فإن روسيا تسعى لملء الفراغ الاستراتيجي الذي يمكن أن ينتج عن انسحاب الولايات المتحدة التدريجي من بعض الأقاليم الاستراتيجية الهامة كالشرق الأوسط أو القرن الإفريقي، وبدرجة أقل ربما الخليج. وكذلك تسعى لمنع الولايات المتحدة من مد نفوذها للمجال الحيوي الروسي حتى لا تتحول إلى تهديد جسيم للأمن الروسي، خاصة مع الفارق النسبي في القوة العسكرية التقليدية بينهما لصالح الولايات المتحدة، والذي تجتهد روسيا ومعها الصين في تقليصه نسبيًا بالاعتماد على التطورات التكنولوجية في المجال العسكري والسيبراني.

ويمكن القول إن روسيا لديها عدة أهداف دفعتها للتصعيد في الأزمة الأوكرانية، أهمها:

في تقدير روسيا أن القوة الأمريكية في حالة تراجع، وأن التزام الولايات المتحدة تجاه حلفائها أصابه ضعف كبير، وتنامت توجهات العزلة داخل الولايات المتحدة لمواجهة المشكلات والتحديات الداخلية بالأساس، ومن

ثم قد تكون هذه اللحظة مناسبة لتحدي الهيمنة الأمريكية والحصول على مكاسب من هذا التحدي تُعلي من المكانة الروسية وتزيد من نفوذها العالمي.

تهدف روسيا للاستفادة من الأزمة الأوكرانية لإعادة رسم التوازن العسكري مع الغرب وبناء معادلات أمنية جديدة في أوروبا، ولذلك يمكن تفسير استعراض القدرات العسكرية لروسيا سواء بالحشود أو بالمناورات العسكرية التي أجرتها مؤخرًا كوسيلة لردع حلف شمال الأطلنطي ومنعه من توسيع توجهه شرقًا، وردع دول الأوراسيا الأخرى من التوجه للغرب على حساب تهديد الأمن الروسي. وكما يرى الكثير من الخبراء فإن نقطة البداية في تفكير بوتين هي أن الحرب الباردة لم تنتهِ بهزيمة روسيا وانتصار الولايات المتحدة، كما يدعى الغرب، ولكن الأمر ارتبط بإرادة روسية، سواء فيما يتعلق بتفكيك الاتحاد الروسي واستقلال جمهورياته، أو حل حلف «وارسو» وخروج دول أوروبا الشرقية من الفلك السوفيتي، وأن الولايات المتحدة هي التي تخلت عن تعهدها بعدم توسع حلف شمال الأطلنطي «بوصة واحدة» شرق ألمانيا بعد توحيدها، ولكن القيادات الأمريكية المتعاقبة استغلت حالة عدم الاستقرار التي كانت تمر بها روسيا، وأخلفت وعدها حتى اقترب الحلف من حدود روسيا.

بالنسبة لأوكرانيا فإن أهميتها لروسيا ليست مجهولة، ولذلك عندما حاولت كييف الاحتفاظ بتوازن بين منهاج التعاون الغربي والتعاون مع الاتحاد الروسي في 2014/2013، لم تتوانَ روسيا عن التدخل المباشر والسافر لمنع هذا. وبعد عام 2014، بدأت أوكرانيا تحديث أنظمتها الصاروخية الموجودة في ترسانتها الصاروخية، إضافة إلى تطوير أنظمة صواريخ متوسطة وقصيرة المدى ضمن إطار قيود معاهدة Intermediate – Range Nuclear Forces (INF). وفي عام 2015 أعلن أمين عام المجلس القومي للدفاع والأمن الأوكراني Olexsandr Turchynov عن نية أوكرانيا استرجاع

درعها الصاروخي. وبغية تعزيز هذا الهدف، أصدر Turchynov أمرًا حكوميًا لتطوير واسترجاع قدرات صاروخية أوكرانية، وتطوير الصاروخ الجوال Neptune والنظام المدفعي الصاروخي Vilkha 2-Hrimg في المجمع التكتيكي العملياتي. كما يوجد هناك مشروع آخر لمكتب تصميم Pivdenne وهو الصاروخ الجوال دون سرعة الصوت 2-Hun، والذي بفضل تصميمه، بحسب بعض العسكريين الأوكرانيين، ينافس الصاروخين الجوالين Tomahawk الأمريكي وCalibr الروسي. أي إنه رغم عدم انضمام أوكرانيا لحلف شمال الأطلنطي من 2014 حتى الآن، لكنها زادت من قدراتها الصاروخية خاصة في مجال الإنتاج الصاروخي. وهذا الأمر يمكن أن يمثل تهديدًا نسبيًا لروسيا إذا ما كان نظام الحكم غير موالٍ لها وأكثر ميلاً للغرب كما يُظهر النظام الحالي.

تدرك روسيا أن الدول الغربية يمكنها أن تدعم أوكرانيا عسكريًا ولوجستيًا، لكنها لن تخاطر بدخول أي منها كطرف في المواجهة العسكرية مع روسيا إذا ما ساقت التطورات لهذا السيناريو، وبالتالي فإنه ربما يكون الرهان الروسي قائمًا على مدى قدرة أوكرانيا على الصمود في قتال مباشر مع كل من إقليمي دونيتسك ولوغانسك -اللذين اعترفت روسيا باستقلالهما- وقتال غير مباشر حتى الآن مع روسيا، وهو ما يمكن أن يتحول لمواجهة مباشرة إذا ما طالب كل منهما بالانضمام لروسيا على غرار شبه جزيرة القرم. ويزيد من قناعة روسيا بهذا اختلاف الرؤى نسبيًا بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية حول مواجهة روسيا، فالدول الأوروبية يمكن أن تكون هي الخاسر الأكبر أمنيًا واقتصاديًا من هذه المواجهة إذا ما تمت على أراضي أوكرانيا.

• الخطر الأكبر

إن وجود أهداف واضحة لدى كل من الولايات المتحدة وروسيا في هذه الأزمة لا يحول دون التخوف من أن تنساق كل منهما وراء تحقيق أهدافها وتفتقد الرشادة بما يجعل الأزمة تتطور تلقائيًا دون سيطرة، وهذا يعني ألا يتوقف الأمر عند فرض العقوبات على روسيا كما يقدر الموقف الغربي، بل ربما يندفع الغرب بإيعاز أمريكي لتصعيد المواجهة حفاظًا على الأهداف السابق ذكرها، ومنعًا لتنامي تحدي هيمنتها العالمية. وربما يتم التصعيد داخل أوكرانيا في صراع داخلي بين الانفصاليين والنظام الأوكراني بما يعني إطالة أمد هذا الصراع والإبقاء على أوكرانيا منقسمة، لتتحول إلى بؤرة توتر مدولة في شرق أوروبا، تعاني منها أوكرانيا وتستفيد منها الدول الكبرى صاحبة المصلحة في هذه الأزمة.

• مجمل القول

إن الأزمة الأوكرانية هي نموذج لما يمكن أن يشهده العالم في السنوات المقبلة طالت أم قصرت، فهي مرحلة محدودة في عمر الدول ستشهد تنافسًا متعدد الأبعاد بين القوة العظمى الراهنة (الولايات المتحدة الأمريكية) والقوى المتطلعة لتكون عظمى (الصين وروسيا). وخلال هذه المرحلة سيشهد العالم العديد من الأزمات الاستراتيجية العالمية، أوكرانيا ولاحقًا تايوان، وربما أخرى في الشرق الأوسط أو في إفريقيا، وهذا التنافس تمتد تبعاته لبقية للعالم كله بدوله وأقاليمه المختلفة بدرجات ومستويات مختلفة تتناسب مع أهمية كل دولة أو كل إقليم. وهذه المرحلة هي الإرهاصات لنظام دولي مختلف عن مثيله الراهن، ربما يأتي تلقائيًا وربما بعد حروب وصراعات تقليدية وغير تقليدية.

3

الأبعاد غير العسكرية

- الغاز الروسي.. طبيعة السلاح والمدى المنظور
- التأثيرات الجيوسياسية: الغاز والشرق الأوسط في الأزمة الأوكرانية
- حرب موازية: البُعد السيبراني في الحرب الروسية-الأوكرانية
- كيف يمكن أن تؤثر الأزمة الأوكرانية على الأوضاع الإنسانية؟
- حرب على الجبهات الإعلامية.. في الأزمة الروسية الأوكرانية

الغاز الروسي

طبيعة السلاح والمدى المنظور

*د. خالد عكاشة

مع اقتراب فصل الشتاء تواصل أسعار الغاز الطبيعي قفزاتها الاستثنائية، محطمة في طريقها الكثير من الأرقام القياسية، خاصةً بعد وصول بعض عقود التوريد مؤخرًا إلى مستوى تجاوز (1000 دولار) لكل 1000 متر مكعب. هناك من بدأ يتحدث عن نهاية لحقبة «الغاز الطبيعي الرخيص»، وأنها لن تعود مرة أخرى حتى في حال تراجعت الأسعار أو انضبطت الإمدادات بصورة أو بأخرى مستقبلاً. وفي الوقت الذي تتشكل فيه مؤشرات عدة، سوف تُشكل معضلات سوق الغاز عقبة كبيرة أمام محاولات التعافي العام من جائحة «كوفيد 19»، بل يمكن أن تتأثر أسواق أخرى ذات صلة بالنظر إلى محورية دور الطاقة في حركة الاقتصاد ودوائر ارتباطاته.

* مدير عام المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

المتتبع لرحلة صعود أسعار الغاز يجدها قد بدأت في الارتفاع بدرجة ملحوظة بداية من الصيف المنصرم في نصف العالم الشمالي، عندما أصبح من الواضح أنه لم يكن في أوروبا الإمدادات الكافية التي تتيح لها إعادة الملء المعتاد لمواقع التخزين بعد فصل الشتاء الماضي. وهنا برز الدور الروسي الذي بدا على قمة الأسباب الرئيسية لموجة صعود الأسعار، في حين أرجعت روسيا (المورّد الأول لقارة أوروبا) هذا الاضطراب لعدد من الأسباب، منها ارتفاع الطلب المحلي وتعثر الإنتاج، فضلاً عن نقل كمية أقل من الوقود عبر أوكرانيا. وما بين «كييف» و«موسكو» العديد من الإشكاليات التي توضح أن هناك شبهة تعمد روسي وراء ما يشهده سوق الغاز، فوفق الاتفاقية التي جرى توقيعها 2019 بين «كييف» و«غاز بروم» الروسية، يفترض أن توفر الأخيرة لمدة خمس سنوات -هي مدة العقد- كميات ثابتة ومتفقًا عليها مسبقًا من الغاز الروسي، مع النص بالعقد أيضًا على الزيادة في الإمدادات الشهرية. لكن الواقع يذهب بالمشهد في اتجاه آخر يعكس تعنت الجانب الروسي، حيث رفضت شركة «غاز بروم» أكثر من مرة العروض الأوكرانية للشراء، مما استتبعه ارتفاع تلقائي للأسعار في كل مرة. وعندما لوحظ أن روسيا تذهب تجاه شل قدرات أوكرانيا على الوفاء بالتزاماتها تجاه تمرير ومد أوروبا بما اتفق عليه من كميات الغاز، صارت مناورة «موسكو» مكشوفة، حيث تقوم بذلك من أجل رفع الأسعار من ناحية، ومن ناحية أخرى أهم من أجل الضغط تجاه إنفاذ مشروع «نورد ستريم 2».

المأزق الذي تشعر به الدول الأوروبية أن حجم اعتمادها على الغاز الروسي ما زال كبيرًا، بل ويمثل أهمية قصوى لبعض من الدول الرئيسية بالاتحاد يقيد من قدرتها على التحرك المضاد، حيث تتراوح نسب اعتماد ألمانيا على الغاز الروسي بنحو 50% من إجمالي احتياجاتها الحالية، وتأتي إيطاليا بعدها مباشرة بنسبة تصل إلى 47%، وفرنسا تصل إلى 20% تقريبًا، وجميعها نسب مؤثرة تضع قيودًا على إمكانية هذه الدول منفردة، وداخل قرار الاتحاد، الاستجابة للضغوط الأمريكية الرامية إلى فرض قيود مؤثرة على روسيا، والأكثر أنه جعل مشروع «نورد ستريم 2» بكامله خارج نطاق العقوبات الأوروبية المفروضة على روسيا، في وقت تشهد فيه منطقة اليورو ارتفاع معدل التضخم الرئيسي إلى أعلى مستوى له منذ عقود بوصوله إلى 3%، ولهذا يضغط مسئولو البنك المركزي الأوروبي من أجل إعادة الأمور إلى نصابها سريعًا، بعدم إقحام مشاكل الطاقة القادرة على القفز بهذا المعدل إلى مستوى أبعد، خاصة في فترة التعافي التي يأمل البنك أن يخرج منها بأقل خسائر ممكنة.

الجديد أن صراعًا جيواستراتيجيًا بدأت تتشكل ملامحه على خلفية هذا الارتباك والارتفاع المطرد لأسعار الغاز، فأوكرانيا تحارب خط أنابيب الغاز «نورد ستريم 2» بقوة وشراسة، لأنها تعتمد منذ عقود على المليارات الروسية التي تدر لها نحو (1,5 مليار دولار) سنويًا من العائدات التي تجنيها لقاء مرور الغاز الروسي عبر أراضيها، كما تشعر أيضًا بتوجس كبير من خسرانها لأداة ضغط دبلوماسية طالما استخدمتها في مواجهة «موسكو»، عندما كان الاعتماد عليها منفردة في عملية الإمداد. ويشاركها عدم الارتياح بالطبع الولايات المتحدة، حيث شكل المشروع موضوع خلاف جوهري على مدى سنوات بين «واشنطن» و«برلين»، والقلق الأمريكي له على أرض الواقع وفي خطط الرئيس الروسي ما يؤكده، فبالنظر إلى خريطة شبكة أنابيب الغاز القادمة من روسيا إلى أوروبا، يتضح كيف تحاصر الأخيرة أوكرانيا وجيرانها في شرق أوروبا من خلال مشروعات «نورد ستريم 1، 2»، لهذا تعتبر «واشنطن» أن أوروبا، وفق هذا الوضع، تجعل نفسها «رهينة» للغاز الروسي في إمداداتها من الطاقة.

نزولاً على رغبة وضغوط «برلين» المتزايدة، غيَّرت «واشنطن» موقفها بالتوصل إلى تسوية ألمانية - أمريكية لمحاولة إنهاء هذا الخلاف

رغم اقتناعها بأن «نورد ستريم 2» سيظل سلاحًا جيوسياسيًا خطيرًا في يد روسيا، في الوقت الذي يتهم فيه «الكرملين» الولايات المتحدة بالسعي في المقام الأول لتحقيق مصالحها الاقتصادية، حيث تعرض «واشنطن» غازها الصخري المسال كبديل للغاز الروسي في السوق الأوروبية، لذلك سار فلاديمير بوتين مع المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل في سبيل إجهاض الاستحواذ الأمريكي على قرار «برلين»، بالتعهد للمستشارة المتحمسة للمشروع بأن من الممكن الاستمرار في استخدام شبكة الغاز الأوكرانية إذا كانت هناك حاجة إلى مثل هذه الكميات من الغاز الروسي في أوروبا، وأكد «بوتين» لها التزام بلاده بعقد تمرير الغاز مع أوكرانيا حتى نهايته.

يرى الرئيس الروسي أنه بهذا تمكن من تهدئة الخصوم إلى حين، وانتزع من الولايات المتحدة رفع العقوبات وتنحيتها عن طريق مشروعه الكبير، ليكون بذلك قد حقق نهاية سعيدة تترسخ مع هذه الارتفاعات المتتالية للأسعار، مما يرشح لمزيد من حصد المكاسب في الأفق المنظور، وهذا يمكن روسيا من السير في مقدمة طابور الباحثين عن التعافي، دون إغفال إمساكها بسلاح جيواستراتيجى لا يقل أهمية عن تلك العوائد المنتظرة والمتوقعة، خاصة مع ظهور بوادر أزمة آسيوية مماثلة عنوانها الأكبر الصين، لكن لهذا حديث وخريطة صراع أخرى قد تدفع لمزيد من المفاجآت..

التأثيرات الجيوسياسية

الغاز والشرق الأوسط في الأزمة الأوكرانية

* رحاب الزيادي - ماري ماهر - نوران عوضين

يبرز الغاز كأداة رئيسية في الأزمة الأوكرانية التي سلطت الضوء على ضرورة الحاجة إلى تنويع إمدادات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي، مع تهديد روسيا بقطع الإمدادات المُغذية لأوروبا عبر الخطوط المارة بأوكرانيا حال فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية عليها. وهنا تُطرح منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كبديل محتمل للغاز الروسي.

*باحثون ببرنامج العلاقات الدولية بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• الغاز كسلاح روسي في مواجهة الغرب

يضفي الغاز الروسي مزيدًا من التعقيد على الصراع الراهن بين روسيا والغرب بالنظر إلى النقاط التالية:

1- الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي: بشكل عام، توفر روسيا حوالي ثلث استهلاك الغاز الطبيعي في أوروبا، والذي يستخدم للتدفئة الشتوية وكذلك لتوليد الكهرباء والإنتاج الصناعي. كما يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى روسيا لتوفير أكثر من ربع وارداته من النفط الخام، وهو ما يجعل روسيا أكبر مصدر منفرد للطاقة في الاتحاد. وبشكل أكثر تحديدًا، في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021، استهلك الاتحاد الأوروبي 291 مليار متر مكعب من الغاز، بزيادة قدرها 6% مقارنة بعام 2020. فيما بلغ الإنتاج الأوروبي من الغاز نحو 38 مليار متر مكعب والذي من شأنه تغطية 13% فقط من الاستهلاك الأوروبي المحلي، في حين تشكل الإمدادات الخارجية، ومعظمها من روسيا والنرويج والجزائر، حوالي 80% من الغاز الذي يستهلكه الاتحاد الأوروبي. وتبعًا لما ورد بإحصائيات عام 2020 الصادرة عن موقع Statista، فقد كانت روسيا أكبر مورد للغاز إلى أوروبا، وبلغت حصتها 43% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي، وفي النصف الأول من عام 2021، مثل نصيب الغاز الروسي من واردات الغاز الأوروبية نحو 44%، فيما ارتفعت واردات الاتحاد الأوروبي من "الغاز الطبيعي المسال" قليلاً، ولكنها بقيت دون 23%، وتوزعت بين أمريكا وروسيا ودولٍ أخرى.

في جميع أنحاء أوروبا، يختلف الاعتماد على الغاز الروسي بشكل كبير من دولة إلى أخرى، حيث يشتري البعض بالكاد أي غاز روسي، مثل المملكة المتحدة، أو يستخدمون كميات منخفضة من الغاز الطبيعي، مثل السويد. في المقابل، فإن هناك دولاً أخرى خاصة في وسط وشرق أوروبا، بما في ذلك الدول التي كانت جزءًا من الكتلة السوفيتية، تعتمد بنسبة 100% -أو قريبة منها- على روسيا للحصول على احتياجات كبيرة من الغاز الطبيعي، مثل: مقدونيا الشمالية، البوسنة والهرسك، مولدوفا، لاتفيا، فنلندا، صربيا.

وبنسبة أقل من اعتماد الدول بوسط وشرق أوروبا، تحصل ألمانيا على أكثر من نصف غازها الطبيعي وأكثر من 30% من إمداداتها من النفط الخام من روسيا، فيما تحصل فرنسا على معظم احتياجاتها من الكهرباء من الطاقة النووية لكنها لا تزال تعتمد على الواردات الروسية لتلبية احتياجاتها من الوقود الأحفوري، بينما تعتمد إيطاليا على الغاز الروسي في إمدادها بما نسبته 46% من احتياجاتها. وتُشير تقارير إلى أن خطط ألمانيا ودول أخرى للتخلص التدريجي من الطاقة النووية والفحم قد تزيد من اعتمادهم على الغاز الروسي.

ويمكن الإشارة إلى وجود عدد من العوامل التي أسهمت في زيادة الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، منها ضعف الإنتاج المحلي نظرًا لعوامل بيئية تقيد عملية استخراج الغاز (تسببت عملية استخراج الغاز من حقل "غرونينجن" الهولندي إلى حدوث زلازل، وهو ما أدى إلى تقييد الإنتاج بالحقل)، وتضاؤل احتياطيات بحر الشمال بشكل أدى إلى لجوء بريطانيا إلى النرويج في توفير نصف الطلب البريطاني على الغاز، فيما تعاني النرويج نفسها –التي تعد حاليًا أكبر منتج للغاز بالقارة- من ضغوط لوقف استخراج الغاز أو تخفيفه، لما في ذلك من أضرار بيئية. يضاف إلى ما تقدم صعوبة الاعتماد الأوروبي على الغاز المسال بشكل أكبر أو كبديل عن الغاز الطبيعي الروسي لأسباب متعلقة بارتفاع تكلفة الغاز المسال، بشكل لا يتناسب مع الأسعار المحلية الأوروبية، فضلاً عن طرق نقل الغاز المسال وضرورة وجود بنية تحتية مجهزة لاستقباله (يوجد في أوروبا حاليًا نحو 30 محطة لإعادة تحويل الغاز المسال عند درجة حرارة 162 درجة مئوية إلى غاز طبيعي متناسب مع درجة حرارة الغلاف الجوي).

2- خطوط الغاز الروسي إلى أوروبا: تتدفق معظم صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا بعد تفكّك الاتحاد السوفيتي عبر البنية التحتية الموجودة في خطوط الأنابيب في أوكرانيا. فعندما انهار الاتحاد السوفيتي السابق، احتفظت روسيا بأكبر احتياطيات الغاز في العالم، فيما ورثت أوكرانيا خطوط الأنابيب. ومنذ ذلك الحين، اختلف البلدان حول هذا الإرث. ولذا عمدت روسيا إلى تنويع شبكة الغاز، وتقليل اعتمادها على أوكرانيا عبر عقد شراكات واتفاقات جديدة تستطيع عبرها مد خطوط أنابيب جديدة إلى الدول الأوروبية لا تمر بالضرورة عبر أوكرانيا.

وعليه، جرى العمل على خط أنابيب "يامال – أوروبا" عام 1997، والذي بمقتضاه يتم نقل الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر المرور ببيلاروسيا وبولندا. وفي عام 2003، بدأت روسيا في استخدام خط أنابيب "بلوستريم" الذي يمر تحت البحر الأسود. وفي سبتمبر 2005، تم التوقيع على اتفاقية بناء الخط الأول من نورد ستريم بحضور المستشار الألماني السابق جيرهارد شرودر والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وتم بدء العمل به في عام 2012. وفي عام 2020، تم تشغيل خط أنابيب (ترك ستريم) الواصل بين روسيا وتركيا ومن ثم دول الاتحاد الأوروبي، فيما بدأ العمل في خط أنابيب (نورد ستريم 2) الواصل بين روسيا وألمانيا عبر بحر البلطيق عام 2018، واكتمل بناؤه في عام 2021، ولكن نظرًا لموقعه في واجهة الصراع الروسي مع الغرب، لم يتم تشغيله بعد، حيث لا يزال ينتظر الترخيص النهائي من هيئة تنظيم الطاقة الألمانية.

وفي أغسطس 2021، توصلت روسيا إلى اتفاق مع المجر، بشأن استيراد الأخيرة للغاز الروسي دون المرور بأوكرانيا، حيث ستحصل المجر على 4,5 مليارات متر مكعب من الغاز سنويًا (3,5 مليارات متر مكعب عبر صربيا من خلال خط أنابيب غاز ترك ستريم، ومليار متر مكعب عبر النمسا).

3- استخدام روسيا للغاز في مواجهة الغرب: غني عن البيان أن روسيا تستخدم سلاح الطاقة بغرض جني منافع اقتصادية، إلى جانب المحافظة على نفوذها السياسي في دول "الخارج القريب" (يُقصد بها تلك الدول التي كانت منضوية تحت مظلة الاتحاد السوفيتي)، وفي حال ما إذا دعت الحاجة إلى ممارسة ضغط سياسي على المستهلكين النهائيين، تستخدم موسكو الغاز بغرض تذكيرهم بمحورية اعتمادهم على الغاز الروسي.

ولا تُقْدِمُ روسيا أبدًا على الاعتراف باستخدامها الطاقة عمومًا أو الغاز على وجه التحديد كوسيلة للضغط، حيث دائمًا ما تقدم شركاتها غازبروم أو روسنفت تبريرًا تجاريًا لقراراتها الضاغطة على المستهلكين، وذلك عند النظر في عدد من حالات تعطل الإمدادات أو نزاعات التسعير. في عام 1993، قطعت روسيا إمدادات الغاز عن أوكرانيا، ظاهريًا للضغط على كييف لإعادة الصواريخ النووية السوفيتية إلى روسيا، هذا على الرغم من ادعاء روسيا بأن ذلك كان بسبب فشل أوكرانيا في دفع ثمن الغاز. وفي أعقاب الثورة البرتقالية في أوكرانيا نهاية عام 2004، والتي أدت إلى الإطاحة بزعيم موالٍ للكرملين واستبداله بشخص يسعى إلى توثيق العلاقات مع الغرب، طالبت شركة غازبروم أوكرانيا عام 2005 بدفع أسعار السوق بالكامل مقابل الغاز المصدر إليها.

وفي يناير 2009، في أعقاب النزاع بين روسيا وأوكرانيا حول رسوم العبور، تم حظر إمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا. وأدى الحصار، الذي لم يحدث حتى في أكثر لحظات الحرب الباردة توترًا، إلى ترك بعض دول أوروبا الشرقية، التي كانت روسيا المورد الوحيد لها، بدون إمدادات في منتصف الشتاء لمدة أسبوعين. واضطرت سلوفاكيا وبعض دول البلقان إلى تقنين الغاز وإغلاق المصانع وقطع إمدادات الكهرباء.

وقبيل تصاعد الأزمة بين روسيا والغرب، كان يتم الترويج لخط أنابيب (نورد ستريم 2) من قبل شركة غازبروم وشركات الطاقة الغربية كمشروع تجاري بحت لتعويض الانخفاض في إنتاج الغاز الأوروبي المحلي. ومع ذلك، ترى الحكومات في أوروبا

الوسطى والشرقية، في خط الأنابيب محاولة لزيادة النفوذ السياسي لروسيا عليها، وربما سيسهم هذا الخط في توسع الانقسامات السياسية الأوروبية حول كيفية الرد على العدوان الروسي. وفي الوقت نفسه، تشعر دول أوروبا الشرقية، مثل بولندا وأوكرانيا، بالقلق من أن يحرمها الخط الجديد من مليارات الدولارات من رسوم العبور السنوية، وكذا إمدادات الغاز المباشرة، وسيضعها تحت رحمة روسيا.

بالفعل، أسفر افتتاح (نورد ستريم 1) عن خسارة سنوية لأوكرانيا قدرها 720 مليون دولار أمريكي، التي كانت تجنيها من عبور الغاز الروسي، وفي حال تشغيل الخط الجديد يمكن أن تخسر كييف نحو 1,8 مليار يورو. ونتيجة التأخر في منح خط (نورد ستريم 2) الموافقة التنظيمية النهائية، يبدو أن روسيا قد لجأت إلى استخدام سلاح الضغط مجددًا، والذي برزت معالمه في ديسمبر 2021، حيث خفضت روسيا صادراتها من الغاز إلى أوروبا مع اشتداد حدة الأزمة المتعلقة بأوكرانيا. فعلى الرغم من أن روسيا كانت لا تزال تفي بعقودها من الناحية الفنية، إلا أنها توقفت عن بيع غاز إضافي فوري كما كانت تفعل في الماضي، بما أدى في النهاية إلى ارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا ثلاث مرات وسط تهديدات بحدوث نقص في إمدادات الطاقة في جميع أنحاء القارة. ويمكن القول إنه خلال الأزمة الأخيرة، نجحت روسيا في استخدام سلاح الطاقة بشكل لا يمكن اتهامها بخرق أي من علاقاتها التجارية، لكنها في الوقت نفسه تمكنت من تذكير ألمانيا، على وجه الخصوص، وبقية أوروبا، مقدار اعتمادهم على الغاز الروسي.

• حدود القدرات التنافسية لغاز الشرق الأوسط

سلطت الأزمة الأوكرانية الضوء على ضرورة الحاجة إلى تنويع إمدادات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي مع تهديد روسيا بقطع الإمدادات الغذية لأوروبا عبر الخطوط المارة بأوكرانيا حال فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية عليها. وهنا يبرز الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كبديل محتمل، وهو ما يُمكن توضيحه كالتالي:

1- قطر: تُعد بديلاً ممكنًا على المدى البعيد، فهي تمتلك ثالث أكبر احتياطات من الغاز الطبيعي، والمنتج الثاني الأكبر للغاز المسال عالميًا، لا سيمَّا أنها تخطط لزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 64% بحلول عام 2027 من خلال مشروع توسعة حقل الشمال. ومع ذلك، فهي بديل محدود الفاعلية على المدى القصير، حيث إنها تنتج بطاقتها القصوى وترتبط حوالي 90% من صادراتها بعقود طويلة الأجل مع العملاء الآسيويين تتراوح مدتها بين 20 و25 عامًا، فيما ستكون قادرة على تحويل ما بين 8% إلى 10% فقط من غازها الطبيعي المسال إلى أوروبا بعقود فورية، وحتى هذا الخيار سيستغرق وقتًا، حيث يستغرق شحن الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى أوروبا وقتًا أطول منه إلى آسيا، وتُشير التقديرات إلى أنه إذا أرسلت قطر جميع إمداداتها غير المتعاقد عليها إلى أوروبا فسوف تُقدر بنحو 60 ألف متر مكعب في اليوم، وهو جزء بسيط من صادرات روسيا اليومية.

ويظل الخيار الوحيد أمامها هو تعديل بعض العقود الآسيوية مع الصين أو اليابان لإعادة توجيه تلك الإمدادات إلى أوروبا، لكن هذا يتطلب منها دفع تعويضات للعملاء الموافقين، كما أن هذا السيناريو يحمل مخاطر خسارة بعض الأسواق الآسيوية. لكن على المدى البعيد يُمكن أن يجد الغاز المسال القطري طريقه إلى الشبكة الأوروبية التي رفعت قدرتها لاستقبال الغاز المسال وإعادة تغييزه بقدرة بلغت 150 مليون طن متري سنويًا بحلول نهاية عام 2021، وهو ما يحقق مكاسب سياسية واقتصادية للدوحة ليس أقلها التحول لمورد رخيص أكثر موثوقية وأمانًا وشريكًا لاستراتيجية التحول للطاقة النظيفة منخفضة التكلفة، وربما

يمنحها ورقة ضغط للمطالبة بإغلاق تحقيق أطلقته المفوضية الأوروبية عام 2018 للنظر في استخدام قطر المزعوم لعقود طويلة الأجل لمنع تدفق الغاز إلى السوق الأوروبية الموحدة.

2- الجزائر: تبرز أيضًا كخيار محتمل أمام الاتحاد الأوروبي باعتبارها ثالث أكبر مزود للغاز في الاتحاد بعد روسيا والنرويج، حيث صدرت حوالي 34 مليار متر مكعب من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي عام 2021 (8% من إجمالي واردات الاتحاد) من خلال خطوط أنابيب عبر البحر المتوسط الواصلة إلى إسبانيا وإيطاليا، ومحطة للغاز الطبيعي المسال. وتُشير التقديرات إلى إمكانية أن توفر الجزائر 7 مليارات متر مكعب إضافية من الغاز إلى أوروبا عام 2022 من خلال زيادة الشحنات عبر خط أنابيب "ترانسميد" إلى إيطاليا، وكذلك عبر التوسع الأخير في خط أنابيب "ميدغاز" إلى إسبانيا وربما بعض شحنات الغاز الطبيعي المسال. ومع ذلك، فإن زيادة الاستهلاك المحلي للغاز وعدم الاستقرار السياسي في البلاد وإغلاق خط الأنابيب المغاربي الأوروبي "GME" عبر المغرب إلى إسبانيا يحد من فاعلية البديل الجزائري على المدى القصير. لكن ربما يدفع هذا الاتحاد الأوروبي لممارسة ضغوط سياسية على المغرب والجزائر لتسوية الخلافات السياسية العالقة وإعادة تشغيل خط GME.

3- مصر: حققت مصر الاكتفاء الذاتي من الغاز وتحولت إلى مصدر صافٍ للغاز الطبيعي المسال منذ 2018 بعد تنمية اكتشافات حقل ظهر بالبحر المتوسط، ليستقر إنتاجها اليومي ما بين 6,5 و7 مليارات قدم مكعبة، مما انعكس على ارتفاع صادراتها من الغاز المسال لتصل إلى 4,3 ملايين خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 صعودًا من 0,45 مليون طن خلال الفترة نفسها من عام 2020 (بنسبة ارتفاع 385%)، وشمل ذلك إرسال 75 شحنة غاز مسال إلى الخارج حتى نوفمبر 2021 مقارنة بـ 24 شحنة خلال 2020، وهو ما يجعلها أحد موردي الطاقة الأقرب والأرخص إلى أوروبا، لكنها على المدى القصير لن تكون قادرة على تلبية الاحتياجات الأوروبية المتزايدة كون صادرتها بلغت طاقتها القصوى كما تعمل محطتي الإسالة في إدكو ودمياط بكامل طاقتها.

ومع ذلك، فإن مصر ستكون شريكًا استراتيجيًا لأوروبا في مجال الطاقة على المدى البعيد من خلال العمل كمركز إقليمي لتداول الطاقة، وبالأخص الكهربائية، حيث تمتلك فائضًا بحوالي 26 جيجاوات، وتعمل الدولة على ربط الشبكة المصرية بالأوروبية عبر قبرص واليونان بحوالي 3 جيجاوات بحلول عام 2023 يتم مضاعفتها إلى 6 جيجاوات لاحقًا، كما أنها ستعمل كمعبر للطاقة الكهربائية النظيفة الخليجية والإفريقية حيث وقعت مصر والسعودية اتفاقية للربط الكهربائي في أكتوبر 2021 بقدرة 3 جيجاوات خلال ثلاث سنوات. كما سيلعب قطاع الطاقة المتجددة المصري دورًا في استراتيجية التصدير لأوروبا، حيث سيبلغ إنتاجه بحلول عام 2035 حوالي 90 جيجاوات (42% من إجمالي إنتاج الطاقة محليًا).

4- ليبيا: تمتلك احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي تُقدر بـ 52 تريليون قدم مكعب، ومع ذلك ظلت معدلات الإنتاج منخفضة نظرًا لاعتماد البلاد الأكبر على النفط، إذ يُقدر الإنتاج بـ 2,2 مليار قدم مكعب سنويًا تقريبًا، موزعة بحوالي 700 مليون قدم مكعب من المنطقة الشرقية، وحوالي 1,5 مليار قدم مكعب من المنطقتين الجنوبية والغربية، ويتم التصدير إلى الشبكة الأوروبية عبر خط الأنابيب البحري الوحيد الواصل إلى إيطاليا "غرين ستريم"، إلا أن قدرة الدولة الليبية على تلبية الاحتياجات الأوروبية ضعيفة للغاية لاعتبارات عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية؛ فاستمرار الانسداد السياسي يُعزز سيطرة المرتزقة على المنشآت الغازية ويضعها ضمن بنك أهداف هجمات المتشددين، كما يعني انقسام قطاع الطاقة الليبي بين المؤسسة الوطنية للنفط وحرس المنشآت النفطية، وخضوعه لثلاث حكومات هي المؤتمر الوطني العام والمجلس الرئاسي

في طرابلس ومجلس النواب في طبرق، وهو ما يعرقل خطط صيانة البنية التحتية وتنمية الإنتاج والصادرات.

علاوة على افتقار ليبيا للإمكانيات التقنية اللازمة لزيادة الإنتاج والصادرات وتوقف الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع الغاز، وتحويل كميات الغاز المخصصة للتصدير إلى أوروبا للاستخدام المحلي وتشغيل محطات الكهرباء؛ حيث تصدر البلاد 24% فقط من إنتاجها الغازي، والباقي يوزع على الاستهلاك المحلي.

5- إيران: تُعد أسواق الطاقة الأوروبية جائزة مغرية أمام طهران، ورغم شراكتها الاستراتيجية مع روسيا (المورد الأكبر للسوق الأوروبية) فإنهما تتنافسان في سوق الطاقة، وهو ما يجعل البعض يطرحها كأحد البدائل المحتملة للغاز الروسي، إلا أن هذا الطرح يواجه معوقات جيوسياسية واقتصادية بالجملة تجعله غير مرجح على المدى القريب، وحتى مع استبعاد الحسابات السياسية الدقيقة لإيران والتي قد تمنعها من الاصطفاف إلى جانب المحور الغربي خلال الأزمة الحالية، فإن تحول إيران لدولة مصدرة للغاز أمر مستبعد على الأجل الفوري، فخلال السنوات الماضية كان الغاز الطبيعي خارج استراتيجية الطاقة الإيرانية ولم يتجاوز حجم صادراته 7% من الإنتاج الكلي مقابل استهلاك 244 مليار متر مكعب محليًا ضمن استراتيجية إحلال الغاز محل النفط لتعظيم الصادرات النفطية، وبالتالي فإنها لم تهتم لإقامة بنية تحتية لشبكات نقل وتسيل الغاز.

ومع اكتشاف حقل غاز تشالوس ببحر قزوين الذي يُعتقد امتلاكه احتياطات تُقدر بحوالي 120 تريليون قدم مكعب، تجددت التكهنات بإمكانية بروز إيران كمورد رئيسي لأوروبا كونه سيمكن طهران من تلبية 20% من احتياجات الغاز الأوروبية، كما ترددت أنباء على استحياء بشأن رغبة إيران إحياء مشروع "خط الصداقة" الهادف لتصدير الغاز الإيراني إلى أوروبا عبر العراق وسوريا ولبنان، إلا أن تحديات جيوسياسية بالغة تعترض هذا المسار، لعل أهمها الهيمنة الروسية على القرار السوري، فلطالما تقلق روسيا من المنافسة الجيواستراتيجية لإيران في مجال تصدير الغاز، وتحرص على إبعاد صادراتها من الغاز عن أوروبا، علاوة على الأوضاع الأمنية والسياسية الهشة داخل الدول الثلاث وعرقلتها لتنفيذ أي مشاريع تكامل إقليمي. وحتى إن سمحت روسيا مستقبلاً بمشروع كهذا فإنها ستكون شريكًا أساسيًا به يؤهلها للتحكم بعائداته الاقتصادية.

• ختامًا

من غير المرجح حدوث قطع مفاجئ وكامل للغاز الروسي عن أوروبا. حيث تشير تقديرات إلى ما تمثله صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا من أهمية كبيرة في الميزانية الروسية، فضلاً عن موقع أوروبا كسوق رئيسي للغاز الروسي. وعلى الرغم من وجود بدائل يمكن لروسيا الاعتماد عليها جزئيًا في تصدير الغاز (كالصين، والهند، ودول جنوب شرق آسيا، وإفريقيا)، لكن يظل التمسك الروسي باستمرار التصدير إلى أوروبا وإتاحة مواردها من الطاقة عمومًا والغاز على وجه التحديد بشكل مستمر ودائم غير منقطع، ضامنًا للحيلولة دون دفع الدول الأوروبية بشكل جدي للبحث عن بديل -حتى وإن كان مكلفًا- بما يفقد روسيا سلاحها الذي تضمن في إطاره فرض رؤيتها ومصلحتها القومية، وتواجه بمقتضاه الضغوط الغربية. وبالنظر إلى الشرق الأوسط كبديل محتمل لتدفقات الغاز الطبيعي، فإنه لن يكون قادرًا بمفرده على تغطية تدفقات الغاز الروسي المُقدرة بحوالي 130 مليار متر مكعب وفقًا لعام 2021، لكنه مرشح بقوة ليصبح شريكًا مستقبليًا لاستراتيجية التحول الأخضر الأوروبية من خلال صادرات الطاقة النظيفة.

حرب موازية

البُعد السيبراني في الحرب الروسية-الأوكرانية

* د. رغدة البهي

في امتداد للحرب العسكرية، تدور رحى حرب أخرى بين الجانبين الروسي والأوكراني في الفضاء السيبراني، وهي الحرب التي يمكن تسميتها "حرب الظل"؛ حيث تحتشد جيوش من القراصنة الوطنيين وراء أجهزة الاستخبارات الوطنية، وتُوظّف البرامج الخبيثة، وتَسقُّط المواقع الإلكترونية، وتُستهدف أنظمة وشبكات المعلومات الرئيسية، وتتوقف الخدمات الإلكترونية عن العمل، وتنتشر الأخبار المغلوطة والأكاذيب، ويُزجّ بوسائل التواصل الاجتماعي، وتتدخل جماعات القرصنة الدولية. وعلى الرغم من تغير ساحة المعركة، وتنوع الأدوات المستخدمة فيها، واختلاف أهداف الجانبين الروسي والأوكراني، وتفاوت القدرات السيبرانية بين الدولتين؛ تظل نتيجة تلك الحرب الموازية حاسمة في النتيجة النهائية للحرب، ولا سيما أن محاربيها قد تعهدوا بمواصلة القتال بغض النظر عمن ينتصر في الساحات العسكرية الدموية.

* رئيس و حدة الأمن السيبراني بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• طبيعة التوظيف

سبق أن تعرضت أوكرانيا لهجوم سيبراني في 14 يناير 2022، مستهدفًا نحو 70 موقعًا من المواقع الإلكترونية التابعة لهيئات حكومية وسفارات أجنبية، وقد شمل ذلك مجلس الأمن والدفاع ومجلس الوزراء ووزارتي الخارجية والتعليم من بين وزارات عدة، ناهيك بالمواقع الإلكترونية لسفارة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والسويد. كما استُهدف موقع (Diia) الإلكتروني (وهو نظام أساسي يضم دوائر حكومية أوكرانية، ويُخزّن بيانات شخصية خاصة باللقاح وشهاداته)، بجانب خدمات الطوارئ ومكتب تأمين المركبات.

وعقب مضيّ ما يزيد قليلاً على شهر على هذا الهجوم السيبراني، وتبعًا لهيئة رقابة الاتصالات الأوكرانية ومركز الأمن السيبراني الأوكراني ووزير التحول الرقمي "ميخائيلو فيدروف"، تعرض الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الأوكرانية في يومي 15 و16 فبراير الجاري لهجوم سيبراني غير مسبوق استمر عدة ساعات، لتظهر رسالة عليه تشير إلى تعطله وخضوعه لصيانة تقنية. حيث نجح المهاجمون في اكتشاف نقاط الضعف في التعليمات البرمجية، مما دفع أوكرانيا للاستعانة بشبكات أمريكية لمجابهة ما أطلقت عليه "القرصنة الإلكترونية". وقد أكدت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية تورط إدارة المخابرات الروسية الرئيسية (GRU) بشكل شبه مؤكد في هذا الهجوم السيبراني.

وقد طالت هجمات رفض الخدمة الموزعة (DDOS) الموقعين الإلكترونيين لاثنتين من كبريات المؤسسات المالية الأوكرانية، وهما "أوشاد بنك" (Oschad Bank) و"بريفات بنك" (Privat Bank)، لتتوقف خدماتهما المصرفية الإلكترونية حتى مساء الخامس عشر من فبراير الجاري دون أن يسفر ذلك عن تهديد لأموال المودعين.

وفي وقت مبكر من 16 فبراير الجاري، تعذر الوصول مرة أخرى إلى الموقعين الإلكترونيين لوزارة الخارجية ومجلس الوزراء الأوكراني مع بطء شديد في تحميل عدد من المواقع الإلكترونية الأخرى. وقد وصف المسئولون الأوكرانيون حالات الانقطاع بأنها نتيجة لما وصفته بأكبر هجوم في تاريخ أوكرانيا بعد أن تجاوزت تكلفته ملايين الدولارات، بيد أن شركة (Netscout) الأمريكية أكدت أن حركة البيانات كانت متواضعة مقارنة بهجمات مماثلة في دول أخرى، مما يؤكد محدودية تأثير هذا الهجوم. وقد تعرضت المواقع الإلكترونية لعدد من الوزارات الحكومية ومؤسسات الخدمات المالية في 23 فبراير لموجة أخرى من هجمات رفض الخدمة الموزعة، لتتوقف 10 مواقع إلكترونية أوكرانية على الأقل عن العمل، بما في ذلك المواقع الإلكترونية لوزارات الدفاع والخارجية والثقافة والصحة وقدامى المحاربين.

كما اكتشف خبراء الأمن السيبراني أيضًا برنامجًا خبيثًا يمكنه مسح بيانات أجهزة الحاسب الآلي التي يستهدفها؛ فقد أكدت شركة (Symantec Threat Intelligence) إصابة ما يقرب من 50 حاسبًا آليًا في إحدى المؤسسات المالية الأوكرانية -بالإضافة إلى متعاقدين مع الحكومة الأوكرانية في لاتفيا وليتوانيا- ببرنامج ضار ماسح للبيانات. كما اكتشف خبراء الأمن السيبراني فيما يعرف باسم (ESET Research Labs) برامج ضارة أُنشئت خصيصًا في أواخر شهر ديسمبر الماضي لتعمل على مسح البيانات الأوكرانية دون أن يتضح بعد عدد الشبكات المستهدفة، وسط إشارات تؤكد تأثر بعض المنظمات الكبرى بها. وقد تتبع الخبراء أصل تلك البرامج إلى شهادة رقمية صدرت إلى شركة قبرصية غامضة تسمى (Hermetica Digital Ltd)، وإن كانت لا تملك موقعًا إلكترونيًا، ولا يتاح عنها أي جهات اتصال. وقد أشار نائب رئيس شركة الأمن السيبراني (ZeroFox) إلى أن تلك الشهادة مصممة لمساعدة البرامج الضارة على تفادي وسائل الحماية من الفيروسات على اختلافها.

ولا شك في صعوبة تحديد مرتكب تلك الهجمات السيبرانية بدقة، بيد أن أصابع الاتهام تشير جميعها إلى الدب الروسي، حيث أشارت المتحدثة باسم

البيت الأبيض "جين بساكي" إلى أن روسيا قد تكون وراء تلك الهجمات اتساقًا مع طبيعة الأنشطة التي تقوم بها بهدف زعزعة استقرار أوكرانيا من ناحية، وما حدث من هجمات سيبرانية مماثلة نُسبت للحكومة الروسية سلفًا من ناحية ثانية. وفي هذا الإطار، دفعت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" بأن بعض الهجمات السيبرانية لم تأتِ من الكرملين الروسي فحسب، بل من مجموعات من المتسللين الروس "الوطنيين" ممن يعملون في مجموعات صغيرة دون أوامر مباشرة من الدولة الروسية أيضًا.

وفي 25 فبراير الجاري، أصدرت قوة الدفاع الإلكتروني الأوكرانية تحذيرًا على وسائل التواصل الاجتماعي قائلة فيه نصًا: "لقد بدأ هجوم تصيد ضد الأوكرانيين! تتلقى عناوين البريد الإلكتروني للمواطنين رسائل مرفقة بملفات ذات طبيعة غير مؤكدة". وألقت السلطات باللوم على مجموعة من المتسللين تحمل الاسم الرمزي UNC1151، وقد وُصف أعضاؤها بأنهم ضباط في الجيش البيلاروسي في مينسك. كما أكد مسئولو الأمن السيبراني الأوكرانيون وفريق الاستجابة لحالات الطوارئ الحاسوبية (CERT) أن قراصنة من بيلاروسيا المجاورة يسرقون كلمات المرور لاقتحام حسابات البريد الإلكتروني للجنود الأوكرانيين، كما يستخدمون دفاتر العناوين المخترقة لإرسال المزيد من الرسائل الضارة والوصول لأكبر كم من المعلومات المتاحة.

وعلى صعيد آخر، وظفت روسيا سلاح المعلومات المضللة فيما وصفته بعض التحليلات بأنها "الحرب الروسية-الأوكرانية الهجينة" عبر البريد الإلكتروني والرسائل النصية التي زعمت أن أجهزة الصراف الآلي معطلة تارة، واستسلام القوات الأوكرانية على نطاق واسع تارة أخرى. وقد حذر المسئولون في مدونة (Zero Hedge) من مقاطع فيديو كاذبة ومقالات دعائية توظفها وسائل الإعلام الروسية عن انفجارات كاذبة مفبركة مصحوبة بصور الجثث والمباني العسكرية المدمرة.

وقد أشار مرصد "نت بلوكس" العالمي (المعني بالأساس بالمساحة التي تتقاطع فيها الحقوق الرقمية مع الأمن السيبراني مع حوكمة الإنترنت) إلى تعطل العديد من المواقع الحكومية الروسية بما في ذلك الكرملين ومجلس الدوما في 25 فبراير الجاري. وفي اليوم التالي، أعلن المتحدث باسم الكرملين "دميتري بيسكوف" أن الرئاسة الروسية رصدت هجمات سيبرانية مستمرة على موقعها الإلكتروني الذي يحمل عنوان (kremlin.ru)، مشيرًا إلى تواصلها بلا توقف مع تعثر الموقع الإلكتروني بشكل متكرر. فيما أشارت وكالة "رويترز" للأنباء إلى هجمات سيبرانية استهدفت عدة مواقع تابعة لمؤسسات حكومية ووسائل إعلام رسمية روسية مع دخول الحرب الروسية-الأوكرانية يومها الثالث، ولعل من أبرزها موقع وكالة أنباء "ريا نوفوستي" الرسمي.

• الأدوات المستخدمة

وظّف الجانبان الروسي والأوكراني جملةً من الأدوات لإدارة الحرب المستعرة بينهما في الفضاء السيبراني، وهي الأدوات التي يمكن الوقوف عليها في النقاط التالية:

1- القراصنة الأوكرانيون: طالبت الحكومة الأوكرانية بحشد القراصنة الوطنيين المتطوعين في البلاد للمساعدة في حماية البنية التحتية الحيوية من ناحية، والقيام بمهام تجسس سيبراني ضد الجانب الروسي من ناحية ثانية. وقد ظهرت طلبات التطوع على منتديات القراصنة منذ 24 فبراير الجاري بالاستعانة بعدد من شركات الأمن السيبراني في العاصمة كييف وفي مقدمتها شركة (Cyber Unit Technologies) استجابة لطلب بعض المسئولين بوزارة الدفاع الأوكرانية. وقد ورد في الرسائل المنشورة على تلك المنتديات نصًا ما يلي: "المجتمع الإلكتروني الأوكراني! حان الوقت للمشاركة في الدفاع السيبراني عن بلدنا". وقد طُلب من المتسللين وخبراء الأمن السيبراني ذكر تخصصاتهم تمهيدًا لتوزيعهم على وحدات سيبرانية دفاعية (للدفاع عن البنية التحتية مثل: محطات الطاقة، وأنظمة

المياه، وشبكات الكهرباء، وغير ذلك) وهجومية (لمساعدة الجيش الأوكراني على إجراء عمليات تجسس سيبرانية ضد القوات الروسية). وقد تقدم بالفعل مئات المتقدمين على أن تتولى أوكرانيا مسئولية التحقق أولاً من انتماءاتهم كي لا يندس بينهم أي عملاء روس.

2- القراصنة الروس: في ظل مشاهدتهم للهجمات السيبرانية المكثفة على أوكرانيا، اتجه بعض القراصنة الروس لتشكيل فرق خاصة كي يتسببوا في مزيد من الأضرار السيبرانية لها. وتبعًا لهيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، تسببت إحدى الفرق المكونة من 6 قراصنة في إغلاق عدد من المواقع الحكومية الأوكرانية مؤقتًا، كما استغلت تلك الفرقة إحدى صفحات الويب العسكرية الأوكرانية غير المتصلة بالإنترنت، وأرسلت عبر البريد الإلكتروني 20 تهديدًا يفيد بوجود قنابل في المدارس الأوكرانية، واخترقت القيادة المباشرة لفريق الاستجابة السريع التابع للسلطات الأوكرانية، وأرسلت رسائل بريد إلكتروني رسمية باستخدام بريد إلكتروني للحكومة الأوكرانية ينتهي بـ(@.mail.gov.ua) لشن هجمات تصيد مستهدفة بهدف العثور على أي نقاط ضعف ممكنة. وتتواصل تلك المجموعة عبر قنوات مشفرة دون التحدث بشكل شخصي على الرغم من عمل اثنين من المنتمين إليها في شركة أمن سيبراني واحدة.

3- مجموعة برامج الفدية "كونتي" (Conti Ransomware): تعهدت تلك المجموعة -التي تتخذ من روسيا مقرًا لها- في 25 فبراير الجاري باستخدام برامج الفدية لابتزاز الشركات الأمريكية والأوروبية وجني ملايين الدولارات ومهاجمة أعداء الكرملين إذا ردوا على الحرب الروسية-الأوكرانية. وقد أكدت تلك المجموعة -في تدوينة لها- دعمها الكامل لحكومة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، متعهدة باستخدام كل مواردها الممكنة لاستهداف البنى التحتية للعدو متى يقرر شن هجوم سيبراني على روسيا أو القيام بأي أنشطة حربية ضدها. وفي سياق متصل، أكدت "كيمبرلي جودي" (مديرة شركة "مانديانت" الأمريكية للأمن السيبراني) أن جزءًا من مجموعة "كونتي" موجود في روسيا، وأنها تملك علاقات وثيقة مع أجهزة المخابرات الروسية التي استفادت سلفًا من علاقاتها مع مجرمي الإنترنت. فيما أشار "بريت كالو" (محلل التهديدات في شركة Emsisoft النيوزيلندية للأمن السيبراني) إلى أهمية مراقبة الدفاعات السيبرانية الأمريكية لأن الهجمات السيبرانية ضد أوكرانيا قد تنتشر في الخارج. ومن الجدير بالذكر اكتشاف "كونتي" لأول مرة في عام 2019، ومنذ ذلك الحين تعرضت لاتهامات عدة بشن هجمات استهدفت العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية باستخدام برامج الفدية، وكان من بين الضحايا محكمة فيدرالية في لويزيانا ومستشفى في نيو مكسيكو.

4- وسائل التواصل الاجتماعي: جزئيًا، قيدت روسيا الوصول إلى موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" من أجل "حماية الإعلام الروسي" في ظل تواطؤ الأول في انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحديدًا حقوق وحريات المواطنين الروس. وترجع تلك القيود الروسية إلى القيود التي فرضها "فيسبوك" بدوره على حسابات تابعة لوسائل الإعلام المدعومة من الكرملين (ومنها: وكالة الأنباء الحكومية RIA Novosti، وقناة Zvezda التلفزيونية الحكومية، والمواقع الإخبارية الموالية للكرملين .Lenta ru وGazeta.rug) من ناحية، ورفض روسيا إيقاف التحقيق المستقل في وقائع حربها ضد أوكرانيا من ناحية ثانية. وقد أكدت "الدائرة الاتحادية لرقابة الاتصالات وتقنية المعلومات والإعلام" (Roskomnadzor) أن التقييد الجزئي سيدخل حيز التنفيذ في 25 فبراير الجاري دون أن توضح الإجراءات المرتقبة، وطالبت برفع القيود المفروضة على الحسابات الروسية التي تضمنت وضع علامة على محتواها تفيد بعدم إمكانية الاعتماد عليها. ومن الجدير بالذكر أن شركة "ميتا" أنشأت مركز عمليات خاص للتعامل

مع المحتوى الخاص بأوكرانيا الذي يحرض على العنف أو يتضمن خطابات كراهية.

5- "أنونيموس": أعلنت مجموعة القرصنة الشهيرة "أنونيموس" على "تويتر" في 25 فبراير الجاري مشاركتها رسميًا في حرب سيبرانية ضد الحكومة الروسية، وأكدت مسئوليتها عن الهجوم الذي استهدف المواقع الإلكترونية لشبكة قنوات "روسيا اليوم" (RT) التلفزيونية الروسية التي تعرضت لهجمات رفض الخدمة في اليوم نفسه، وذلك مما يقرب من 100 مليون جهاز معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية، وأضافت هاشتاغ (#Ukraine) إلى منشوراتها. وهو ما دفع روسيا إلى التأكيد على خطورة الوضع الجيوسياسي المتوتر وسط توقعات بزيادة شدة الهجمات السيبرانية على مرافق البنية التحتية للمعلومات الحيوية. وقد زعمت "أنونيموس" في 25 فبراير الجاري اختراق وتسريب قاعدة بيانات الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الروسية على الرغم من نفي الأخيرة لذلك في اليوم نفسه في بيان رسمي أكد أن "المعلومات التي نشرها مقاتلو الأريكة "أنومينوس" على شبكات التواصل الاجتماعي حول الاختراق المزعوم لموقع وزارة الدفاع الروسية وسرقة البيانات الشخصية لموظفي المؤسسة العسكرية هي معلومات كاذبة". وأوضحت وزارة الدفاع الروسية أنه لا توجد معلومات وقوائم شخصية للعسكريين وموظفي الوزارة على الموقع لكونه إجراءً محظورًا في القانون الروسي الذي لا يعرفه الأوكرانيون.

6- البرمجيات الخبيثة: أعلن تقرير استخباراتي أمريكي-بريطاني أن فريقًا روسيًا يسمى (Sandworm) يقوم بهجوم سيبراني منذ سنوات لصالح الحكومة الروسية منذ عام 2019. وقد كشف التقرير الذي نشرته وكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية الأمريكية (CISA) أن الفريق الروسي طور برمجية خبيثة تستهدف أجهزة شركة (Watchguard)) المتخصصة في أنظمة جدران الحماية البرمجية التي تتمثل أهميتها في حماية الشبكات الإلكترونية من أي هجمات سيبرانية خارجية. وأشاروا إلى أن البرمجية الخبيثة قد طُورت منذ عام 2019 وما زالت فعالة وقادرة على النفاذ عبر أجهزة الشركة والمستخدمة على نطاق واسع في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال. ويصبح بإمكان المخترقين النفاذ إلى داخل الشبكات الرقمية بمجرد تغلب البرمجية الخبيثة على أنظمة الحماية المستخدمة في الشبكات الإلكترونية، مما يسمح بزرعها مباشرة داخل الحواسيب الشخصية وما يتصل بها من شبكات إلكترونية. وتتمثل خطورة هذه الهجمات في توجيه مئات أو آلاف من الطلبات إلى موقع ما، مما يؤدي إلى زيادة العبء على خوادمه إلى درجة غير محتملة وصولاً لفقدان اتصالها بالإنترنت، مما يجعل الوصول إليها أمرًا متعذرًا إن لم يكن مستحيلاً.

• ختامًا

اصطفت جماعات القرصنة الروسية في شكل جيوش سيبرانية مدربة أدارت معاركها السيبرانية بالتعاون مع الأجهزة الرسمية في ثلاثة أشكال رئيسية هي: القرصنة، والهجمات السيبرانية المباشرة، وحملات التضليل الممنهجة. وعلى الرغم من الإنكار الروسي المتكرر لارتكاب تلك الأشكال فرادى ومجتمعة من ناحية، وتفاوت القدرات السيبرانية بين الجانبين الأوكراني والروسي من ناحية ثانية، فإن "حرب الظل" ليست ساحة خاوية للدب الروسي كي يطيح بالمواقع الأوكرانية الإلكترونية ويخترق أنظمة معلوماتها دون مقاومة تذكر، فتلك المقاومة وجدت أواصرها في القراصنة الوطنيين وجماعات القرصنة الوطنية ووسائل التواصل الاجتماعي والدعم الدولي الواسع، مما يمكن معه القول إن نتيجة "حرب الظل" ستؤثر في النتيجة النهائية للحرب بين الجانبين.

كيف يمكن أن تؤثر الأزمة الأوكرانية على الأوضاع الإنسانية؟

*رحمة حسن

تتعدى ويلات الحروب حدود الأطماع السياسية والأجندات الدولية لتخلق أزمات إنسانية كفيلة بأن تحيل الصراعات إلى كوارث إنسانية لا تنعكس آثارها فقط على الدولة المستهدفة وإنما أيضًا على دول الجوار. ولعل أكبر أزمة إنسانية من الممكن أن يخلفها الصراع الروسي / الأوكراني هي أزمة زيادة معدل تدفق اللاجئين وخاصة لدولة بولندا الحدودية مع أوكرانيا، وهي الدولة التي كثيرًا ما اتهمت بيلاروسيا بتصدير المهاجرين إلى حدود الدول الأعضاء، واقترحت بناء جدار حدودي تبلغ كلفته 350 مليون يورو، واتهمتها منظمة العفو الدولية بتنفيذ عمليات الإعادة القسرية للاجئين القادمين من منطقة الصراع الأفغانية على حدود بيلاروسيا. فكيف يمكن لدولة بولندا الحدودية أن تقدم مزيدًا من الدعم للاجئين من أوكرانيا على خلفية النزاع، والدعم الدولي المتوقع من الأمم المتحدة وبعد الإعلان الفرنسي والأمريكي باستقبال اللاجئين، وكيف يمكن أن تلعب المواءمات السياسية دورًا في تلك الأزمات الإنسانية؟.

* باحث بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• الوضع الإنساني في أوكرانيا

من المتوقع أن تشهد أوكرانيا البالغ عدد سكانها إلى 44,13 مليون نسمة وفقًا لتقديرات البنك الدولي والتي تعاني من أزمات نزوح داخلية وانتشار عمال الإغاثة الإنسانية في الشرق الأوكراني مزيدًا من موجات النزوح التي ستؤثر على الدول المحيطة وخاصة (بولندا والمجر ورومانيا ومولدوفا). فقد أدى الصراع الدائر على مدار 8 سنوات قبل الهجوم الروسي الأخير منذ عام 2014 في شمال شرق أوكرانيا بين القوات المدعومة من روسيا والقوات الحكومية الأوكرانية إلى عدة أزمات إنسانية، تمثلت في:

- الضحايا المدنيون: قُتل ما يقرب من (14-16) ألف شخص في الخط الفاصل البالغ طوله 427 كم، بين القوات المدعومة من روسيا والقوات الحكومية الأوكرانية، فيما تنفي روسيا كافة التصريحات بشأن استهداف البنية التحتية خلال هذا الصراع وخاصةً التصريحات الهولندية بشأن إسقاط صاروخ بوك روسي في 2014 لطائرة ركاب ماليزية مدنية راح ضحيتها ما يقرب من 300 شخص، في هجوم زعموا أنه مرتبط بروس على صلة بوكالات استخبارات حكومية، إلى جانب القصف الذي نفذه الانفصاليون أثناء عملية الانسحاب في "إيلوفايسك" وراح ضحيته 368 جنديًا أوكرانيًا.

- السكان على خط التماس: يعاني المدنيون وفقًا للمتحدث باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أوكرانيا من العيش في منطقة مليئة بالألغام، حيث تعد أوكرانيا من الدول الأكثر تلوثًا في العالم بوجود الذخائر غير المنفجرة (UXO) ومخلفات الحرب (ERW) بعد أفغانستان وسوريا، فوفقًا لحكومة أوكرانيا فإن ما يقدر بنحو 2703 ميل مربع من منطقتي دونيتسك ولوهانسك ستتأثر بوجود تلك الذخائر، مما يجعل ما يسمى بالمناطق العازلة على جانبي خطوط التماس مصدر قلق خاص.

- المتضررون من الصراع: واجهت أوكرانيا أزمة إنسانية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك الشرقية منذ عام 2014، على خلفية الصراع في المنطقة. فوفقًا لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة فإن 3 ملايين شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية. فعلى جانبي خط التماس، قامت الأمم المتحدة بتنسيق قوافل إنسانية بتسليم أكثر من 150 طنًا من المساعدات إلى الأشخاص الأكثر ضعفًا في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة في إقليم دونباس، وذلك بحسب تصريحات مارتن جريفيثس وكيل الأمم المتحدة للشئون الإنسانية.

- اللاجئون من خارج أوكرانيا: يوجد في أوكرانيا لاجئون وطالبو لجوء من أكثر من 60 دولة مختلفة، بما في ذلك أفغانستان وسوريا والصومال ودول الاتحاد الروسي، متمثلون في "الأمهات العازبات، والنساء المستضعفات، والقصر غير المصحوبين بذويهم، والأشخاص ذوي الإعاقة، وآخرين"، وتوفر لهم أوكرانيا نوعين من الحماية، وضع اللاجئ والحماية التكميلية. ووصفت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين وضعهم بالمتردي. وقد تقدم ما معدله 1500 شخص سنويًا بطلبات لجوء في أوكرانيا حتى بداية النزاع في عام 2014، ودخلوا البلاد بشكل غير قانوني عبر الحدود الشرقية مع الاتحاد الروسي، وانخفض الرقم بشكل حاد بعد بدء الصراع، وكذلك إغلاق الحدود وتعطيل العمل المرتبط بـCOVID-19، ووصل عدد اللاجئين إلى 2255 لاجئًا خلال يناير 2021.

- النزوح الداخلي: تعاني أوكرانيا بالفعل من موجات من النازحين داخليًا، وهي حقيقة مهمة وجديدة نسبيًا في أوكرانيا، ظهرت عقب النزاع في إقليم دونباس منذ عام 2014، ففر النازحون من منازلهم بحثًا عن الأمان دون عبور الحدود الدولية، ويظل النازحون داخليًا قانونيًا تحت حماية حكومتهم، فقد أبلغت حكومة أوكرانيا مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين

عن وجود حوالي 1,5 مليون نازح داخلي حتى عام 2021، فكان هناك 1,47 مليون نازح داخليًا مسجلين من قبل وزارة السياسة الاجتماعية الأوكرانية. وجاءت أوكرانيا ضمن أكبر دول تشهد نزوحًا داخليًا على مستوى العالم، وشهد شرق أوكرانيا وحده أكبر تجمع للنازحين داخليًا بنحو 54%، وهي منطقة بؤرة الصراع؛ ففي المناطق المحلية الكبرى في منطقة دونيتسك (35%) ومنطقة لوهانسك (19%)، حيث انتقل العديد من النازحين من المنطقتين من أماكن لا تسيطر عليها الحكومة (NGCAs) إلى مناطق ذات سيطرة حكومية GCAs في تلك المناطق، بينما انتقل آخرون إلى وسط أوكرانيا، وانتقل عدد أقل إلى المناطق الغربية، وموزعة على الخريطة التالية.

- إجلاء رعايا الدول: مع اشتعال الصراع في الداخل الأوكراني واعتبارها مسرح عمليات للحرب بالوكالة بين الدول الكبرى، ومع تصاعد المخاوف من تفاقم الأوضاع، اتخذت الدول عدة إجراءات لإجلاء رعاياها عبر فتح ممرات آمنة والاتفاق مع الدول الحدودية على غلق المجال الجوي الأوكراني.

- اللاجئون على الحدود الدولية: منذ الهجوم الذي بدأ في 24 فبراير الماضي، والذي أعقب اعتراف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك ونشر قوات روسية لحفظ السلام في المنطقة، عبر أكثر من 150 ألف لاجئ أوكراني إلى البلدان المجاورة، نصفهم إلى بولندا، والكثير منهم إلى المجر، ومولدوفا، ورومانيا وخارجها، وفقًا لآخر بيان معلن من فيليبو جراندي المفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR. وتتوقع المفوضية وصول تلك الأعداد إلى نحو 4 ملايين نازح، فيما نشرت وسائل الإعلام تصريحات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين يوم الأحد بأن أكثر من 360 ألف شخص فروا من أوكرانيا في الأيام الثلاثة منذ أن بدأت روسيا غزوها.

وسط تضارب في الأرقام المعلنة، منذ بداية الصراع الحالي، فقد أعلن في البداية عن هجرة نحو 368 ألفًا إلى الدول المجاورة، فيما أفادت السفارة البولندية في فرنسا بعبور 187 ألف شخص الحدود إلى بلادهم منذ بدء العمليات العسكرية الروسية، وعبور قرابة 63 ألف شخص وفقًا للشرطة المجرية.

• مواقف دولية من الصراع الإنساني

أدى الصراع الدائر في أوكرانيا إلى تدفق حدودي قد ينذر بتكرار أزمة الهجرة عام 2015، حيث تقدم 1,3 مليون مهاجر من الصراع في الشرق الأوسط وإفريقيا بطلب لجوء، ولكن الأمر مختلف مع أوكرانيا التي تسمح الدول الأوروبية لمواطنيها بالعبور دون الحاجة لتأشيرة لدخول منطقة شنجن، وهو ما ينطبق على دول "بولندا وسلوفاكيا والمجر" المجاورة لأوكرانيا.

وصرحت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بأن الاتحاد الأوروبي يستعد "لاستقبال واستضافة" اللاجئين الأوكرانيين المحتملين بالتنسيق مع الدول الأعضاء في خط المواجهة؛ وربما يعود تغير الموقف الأوروبي إلى الموقع الجيوسياسي والإجراءات السياسية التي تنتهجها الدول الأوروبية. فما هي الإجراءات التي اتخذتها الدول المجاورة منذ اندلاع الأزمة عام 2014؟:

- فرنسا: بصفتها رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، أعلنت عن سياسات تخص الاتحاد من خلال تفعيل توجيه "الحماية المؤقتة" لعام 2001 للتعامل مع ملايين اللاجئين الأوكرانيين الذين يتوقعهم الاتحاد الأوروبي في الأسابيع المقبلة، وفقًا لإعلان وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانين عقب الاجتماع غير العادي في بروكسل، والذي سيتم اقتراحه خلال اجتماع وزراء الداخلية

ووزراء العدل في الاتحاد الأوروبي في 3 مارس، وينص على الحماية والتوزيع في حالة التدفق الجماعي للنازحين من مناطق النزاع المسلح، ويستند إلى رغبة الدولة المضيفة التي تمنحهم تصريح إقامة ساري المفعول لمدة عام على الأقل مصحوبًا بالحق في العمل والحصول على السكن والحصول على المساعدة الاجتماعية والمالية والرعاية الطبية، وقررت فرنسا أيضًا التفعيل الكامل لآلية الاتحاد الأوروبي المتكاملة للاستجابة للأزمات السياسية (IPCR) لمراقبة الوضع وتنسيق تدابير التضامن.

- ألمانيا: وضعت ألمانيا سيناريو للتعامل مع الأزمة، وفقًا لتصريحات وزيرة الداخلية الألمانية نانسي فيزر متمثلة في دعم دول الجوار الأوكراني وعلى رأسها الجارة البولندية قبل استقبال النازحين، خاصةً في ظل التحرك للأوكرانيين بدون تأشيرة داخل الاتحاد الأوروبي.

- روسيا: شهدت روسيا أكبر معدلات طلب لجوء عقب تفاقم النزاع في منطقتي دونيتسك ولوهانسك عام 2014 بمعدل 300 طلب يوميًا ما بين لجوء مؤقت ووضع لاجئ إلى سانت بطرسبرج بحسب "مفوضية الأمم المتحدة للاجئين"، وخصصت موسكو مساعدات مالية لدعم طلبات اللاجئين، فمنحت وضع اللجوء لنحو 90% من الأوكرانيين الذين تقدموا بطلبات خلال عام 2014، وتلاها ألمانيا وبولندا وإيطاليا وفرنسا.

ووفقًا لبيانات منظمة "المساعدة المدنية الروسية" غير الحكومية لمساعدة اللاجئين والمهاجرين، استقبلت روسيا حوالي 60 ألف لاجئ، ورحب الشعب الروسي بالمهاجرين الأوكرانيين، وقدمت حكومة روسيا الفيدرالية تسهيلات متعلقة بتبسيط إجراءات اللجوء، وإصدار تصاريح العمل بدون حصص، وإدماج الأطفال في المدارس.

ويعود ذلك إلى وجود تعليمات صريحة من الكرملين عقب اندلاع الحرب للفرار إلى روسيا، فهناك نسبة من المواطنين الروس في منطقتي دونيتسك، حيث يمثل الروس 38,2% مقابل 56,8% أوكران من عدد السكان المقدر بنحو 7 ملايين نسمة، وتتوزع القوميات الأخرى بين التترية والأرمنية وغيرها، وتنتشر اللغة الروسية كلغة رسمية بهما. أما في منطقة لوهانسك فوفقًا لإحصاء عام 2014 فقد بلغ عدد سكانه نحو 2,2 مليون نسمة، 39% منهم من القومية الروسية، ويشكل فيه الأوكرانيون نحو 57,9%، وتتمثل النسبة الباقية من قوميات مثل "المنتسبين إلى روسيا البيضاء والتتار والأرمن والأذريين والمولدافيين". وترى روسيا أن المقاطعتين جزء من حدودها، ولعل خطاب الرئيس الروسي بوتين الأخير حول نقد "لينين" صاحب فكرة نقل التبعية الإدارية إلى أوكرانيا، بمثابة محاولة لإعادة تشكيل الحدود الجغرافية وفقًا للعقيدة التاريخية الروسية واستعادة حدود الاتحاد السوفيتي.

- بولندا: من المتوقع أن تشهد أعلى نسبة لجوء لقربها الحدودي مع أوكرانيا، وتوجد حاليًا تسع نقاط استقبال على طول كل معبر حدودي، تتوافر بها المساعدات الغذائية والطبية ومعلومات اللجوء مع توافر وسائل انتقالات، وقالت السلطات البولندية إن البلاد استقبلت ما يقرب من 100 ألف أوكراني منذ بدء الحرب، وإن 90% منهم يقصدون البلاد للجوء في أماكن محددة من خلال منازل أقارب وأصدقاء، بينما 10% فقط يقصدون مراكز الاستقبال الحدودية، ويوجد في بولندا 1,5 مليون أوكراني يقيمون على أراضيها قبل بدء العمليات العسكرية في أوكرانيا، وذلك وفقًا لرئيس وحدة حرس الحدود البولندي توماش براجا.

وعلى النقيض يعاني المهاجرون وطالبو اللجوء من الفارين من الوضع الأمني المتردي من أفغانستان وسوريا والعراق من حالة إنسانية متردية على الحدود البولندية البيلاروسية، والتي تتهم فيها حكومة بولندا بيلاروسيا بتهجير قسري لطالبي اللجوء عبر أراضيها، أو حتى الوصول للأراضي الألمانية، فيما تنفي مينسك ذلك، في وضع وصفته "دويتش فيله" بأنه جوانتانامو جديد.

ويعود هذا الاضطراب إلى الخلافات السياسية بين دولتي بولندا المنتمية لحلف الناتو، وبيلاروسيا الحليف الروسي، وتبادل الاتهامات بين الطرفين باستخدام العنف على الحدود، وظل الاتحاد الأوروبي على مدى أشهر، إضافة إلى حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الآن، يتهم زعيم بيلاروسيا ألكسندر لوكاشينكو، بإثارة أزمة جديدة للاجئين في أوروبا، واتهمته المفوضية الأوروبية بإغراء المهاجرين بوعد كاذب بالدخول بسهولة إلى الاتحاد الأوروبي، كجزء من "نهج غير إنساني على غرار العصابات".

واقترحت بولندا مشروع قانون بناء جدار على الحدود لإبعاد المهاجرين ومنع أي شخص الاقتراب من مسافة 200 م من الجدار الحدودي، وعززت ألمانيا الوجود الشرطي عبر الحدود مع بولندا، وسط نفي لوكاشينكو الاتهامات بدعوة المهاجرين إلى الدخول، ثم إرسالهم إلى حدود بلاده مع بولندا وليتوانيا ولاتفيا انتقامًا من عقوبات الاتحاد الأوروبي؛ مما يعمق من الاتهامات المتبادلة بين الطرفين لارتكاب جرائم ضد الإنسانية ويعاقب عليها القانون الدولي متمثلة في عمليات التهجير القسري، وتهديد الأمن القومي للدول المجاورة.

- المجر: اتخذت المجر منحى مختلفًا مع اللاجئين الأوكرانيين فقد تعهدت بفتح حدودها أمام الفارين من أوكرانيا، فيما كانت قد أصدرت في السابق مع أزمة اللاجئين التي تعرضت لها أوروبا عام 2015 قوانين تجرم دعم طالبي اللجوء وتحد من حقهم في اللجوء، وسمحت للشرطة بطرد أي مهاجرين غير مصرح لهم تلقائيًا. ومع صعود الأحزاب الشعبوية المناهضة للهجرة والمتشككة في أوروبا واليمين المتطرف في جميع أنحاء أوروبا؛ صرح رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، الذي سبق أن وصف المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا بأنهم "سم": "نحن على استعداد لرعايتهم، وسنكون قادرين على مواجهة التحدي بسرعة وكفاءة".

- رومانيا: أقامت مجموعات إنسانية خيامًا على الحدود لتقديم المساعدات الأساسية، ووجود لجنة ترحيب مؤقتة مكونة من السلطات الرومانية والمنظمات غير الحكومية والجماعات الكنسية والمواطنين العاديين لمقابلة اللاجئين الأوكرانيين، ويتخذ الأوكرانيون من رومانيا معبرًا لوجهات أخرى نهائية مثل "ليتوانيا وألمانيا وبولندا وإيطاليا".

- سلوفاكيا: أعلنت أن الوضع في البلاد "استثنائي"، بما يسمح للحكومة اتخاذ إجراءات حماية مدنية خاصة بشكل سريع، دون أن تضطر أولاً إلى إحالة القضية إلى البرلمان، وعرضت التشيك بوصفها غير مشتركة حدوديًا مع أوكرانيا نشر قوات الشرطة التابعة لها على الحدود الشرقية لسلوفاكيا للمساعدة في إدارة تدفق المهاجرين.

- اليونان: تعهدت بتقديم الدعم والمساعدات التقنية والإنسانية للمواطنين الأوكرانيين في دول جوار أوكرانيا، بعد أن تقدمت باقتراحات لاستضافة اللاجئين الأوكرانيين، وكانت اليونان نقطة دخول آلاف الهاربين من الاضطرابات في سوريا وافغانستان، وواجهت انتقادات شديدة في عمليات صد موثقة بشدة لطالبي اللجوء من حدودها البرية والبحرية.

- صربيا: أعربت عن استعدادها لقبول اللاجئين، ووفقًا لقدراتها سترسل مساعدات إنسانية وطبية إلى أوكرانيا، وفق تصريحات وزير الشئون الخارجية نيكولا سيلاكوفيتش، وصرح الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش بأنها "تدعم وحدة أراضي أوكرانيا" ومستعدة للمساعدة في أي جهود إنسانية.

- ألبانيا: رحبت باستقبال اللاجئين، وقال رئيس الوزراء الألباني إيدي راما: "سنرحب بالناس وأفراد الأسرة الذين يغادرون أوكرانيا".

- كرواتيا: فتحت أبوابها أمام استقبال اللاجئين الأوكرانيين، وأفادت وسائل إعلامية أن الصليب الأحمر الكرواتي وسلطات أخرى بصدد وضع خطط لاستضافة اللاجئين القادمين في زغرب وأوسيك.

• كيف يمكن أن تساعد الولايات المتحدة في أزمة اللاجئين بأوروبا؟

ينعكس الموقف الأمريكي السياسي على التنسيق في الأوضاع الإنسانية وخاصةً في أوروبا الوسطى وفقًا لموقعها الجيوسياسي ولكونها ستكون بؤرة أزمة اللاجئين الأوكرانيين من حيث إظهار الدعم ومحاولة تعميق شكل الأزمة الحالية، وتمثل موقفها وفقًا لتصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة تنسق مع حكومة أوكرانيا والحلفاء الأوروبيين والمنظمات الدولية وغير الحكومية بشأن التخطيط للطوارئ وجهود التأهب، والانخراط دبلوماسيًا لضمان إبقاء البلدان المجاورة على حدودها مفتوحة لمن يسعون إلى الحصول على الحماية الدولية، مع الوعد بالتخطيط لزيادة الدعم الإنساني الأمريكي المستمر في أوكرانيا" ردًا على ما أسماه العدوان الروسي، دون توضيح شكل هذا الدعم.

يمكن للولايات المتحدة أن تدعم الاستجابة الإنسانية، فلا يمكن أن تقع مسئولية دعم اللاجئين وطالبي اللجوء في أوروبا بشكل مباشر أو حصري على عاتق الأوروبيين، ويجب أن تظهر الولايات المتحدة دعمها وتضامنها، حيث يمكن أن يعمل الكونجرس أيضًا على تمرير مشروع قانون تكميلي طارئ من شأنه أن يوفر مزيدًا من الموارد لسفارات الولايات المتحدة في البلدان المتضررة، وكذا توجد بعض الإجراءات المتمثلة في زيادة أعداد الأوروبيين في برنامج قبول اللاجئين في الولايات المتحدة، وهي تصدر بقرار تنفيذي من الرئيس بايدن، في ظل محدودية قدرات برنامج اللاجئين الأمريكي في الخارج بسبب عمليات الإغلاق من ناحية وخفضه في إدارة ترامب، وتفعيل برامج الحماية للأوكرانيين الذين وصلوا بالفعل إلى الولايات المتحدة. فوفقًا لمعهد سياسة الهجرة، هناك ما يقدر

بنحو 30000 أوكراني يعيشون بالفعل في الولايات المتحدة ممن لا يحملون الجنسية الأمريكية من الوضع الدائم.

ولكن هل ستسمح إدارة بايدن في إطار الإفراج المشروط لأسباب إنسانية للأوكرانيين إثر الوضع الإنساني المعلن بالدخول للولايات المتحدة والبقاء فيها دون تأشيرة؟ أم ستقتصر المساعدات على تقديم الدعم الفني والمادي للدول المستقبلة فقط؟.

وعلى الصعيد الأممي، عزمت الأمم المتحدة تقديم المساعدة من خلال المنظمات الدولية التابعة لها لمجابهة الأبعاد الإنسانية المتعددة للنزاع وتمثلت في التالي:

- الاستجابة الطارئة للمجال الإنساني: فقد عد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش ما حدث انتهاكًا لميثاق الأمم المتحدة، واستمرار تكثيف الأمم المتحدة لعملياتها الإنسانية في أوكرانيا والتي بدأتها منذ عام 2014، وأعلن "تخصيص 20 مليون دولار من الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ لتلبية الاحتياجات العاجلة"، على أن يقدم العاملون في المجال الإنساني الإغاثة الإنسانية المنقذة للحياة للأشخاص المحتاجين "بغض النظر عن مكان وجودهم".

وستطلق الأمم المتحدة نداءين طارئين لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتصاعدة في أوكرانيا وبطلب من الأمين العام ورئيس أوكرانيا "فلوديمير زيلينسكي"، ومنها زيادة النزوح الداخلي، واحتياجات الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء في البلدان المجاورة لأوكرانيا"، ومطالبة الجهات المانحة بحشد الموارد المالية لمساعدة اللاجئين، وتضمين الحل في تسهيل عمل موظفي الإغاثة الإنسانية وتنقلهم.

- حماية المدنيين وحماية حقوق الإنسان: التأكيد على أن "حماية المدنيين يجب أن تكون الأولوية رقم واحد"، والدعوة لضرورة التمسك بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان؛ فقد أصدرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليت بيانًا أوضحت أن ما حدث هو تهجير قسري نتج عن هروب العديد من منازلهم خوفًا من العملية العسكرية، وبالتالي اعتباره انتهاكًا للقانون الدولي ولا سيما اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولها الإضافي الأول لعام 1977 إلى جانب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصةً أن التقارير الإعلامية أشارت إلى ضرب عسكري بالقرب من المدن الرئيسية ذات الكثافة السكانية العالية مثل "خاركيف، وكراماتورسك، وأوديسا، وماريوبول، وكييف".

- حماية التراث الإنساني: دعت منظمة اليونسكو إلى احترام اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح وبروتوكوليها، والالتزام بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2222 بشأن حماية الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بهم في حالات النزاع، لتعزيز وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والنزيهة كأحد الأسس الأساسية لمجتمع ديمقراطي، والتي يمكن أن تسهم في حماية المدنيين، ودعت إلى ضبط النفس ضد الهجمات أو الإضرار بالأطفال أو المعلمين أو العاملين في مجال التعليم أو المدارس، ودعم الحق في التعليم".

- حماية الأطفال: دعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها الدولية لحماية الأطفال من الأذى، وضمان وصول العاملين في المجال الإنساني بأمان وبسرعة إلى الأطفال المحتاجين، والامتناع عن مهاجمة البنية التحتية الأساسية التي يعتمد عليها الأطفال.

- الأمن الغذائي: أعرب برنامج الأغذية العالمي عن قلقه العميق "من تأثير الأعمال العدائية على حياة وسبل عيش المدنيين"، وقالت مارجوت فان دير فيلدين مديرة الطوارئ في برنامج الأغذية العالمي: "مع تطور الوضع، هناك حاجة إلى ضمان استمرار وصول المجتمعات المتضررة إلى أي دعم إنساني قد تحتاجه

وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني على الأرض".

- الوضع في تشيرنوبل: لفتت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الانتباه إلى محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، قائلة إن "أوكرانيا قد أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن قوات مسلحة مجهولة الهوية قد سيطرت على جميع مرافق المؤسسة الحكومية المتخصصة تشيرنوبل والواقعة داخل المنطقة المحظورة. وأضافت أنه لم تقع إصابات أو دمار بالموقع الصناعي، وقال المدير العام رافائيل ماريانو غروسي في بيان: "من الأهمية بمكان ألا تتأثر العمليات الآمنة والآمنة للمنشآت النووية في تلك المنطقة أو تتعطل بأي شكل من الأشكال"، هذا إلى جانب إعلان بوتين التأهب لاستخدام الردع النووي.

سيناريو تدهور الوضع الإنساني

• من المتوقع أن يؤدي النزاع الحالي إلى طول أمد برامج الاستدامة التي تهدف إلى إعادة اندماج النازحين والمهاجرين محليًا أو عودتهم لمنازلهم، أو الانتقال لموقع آخر، ومع تزايد التوترات السياسية والعسكرية والعرقية فسيتجه المجتمع الأوكراني نحو مزيد من الانقسامات، وسيتطلب تعزيز النطاق المالي للاستجابة الإنسانية الطارئة من تقديم خدمات غذائية وصحية ودعم بنية تحتية في مناطق النزاع والمناطق الحدودية والذي كان يبلغ نحو 168 مليون دولار/سنويًا، والتي قد تصل لملياري دولار خلال الأشهر الثلاثة القادمة.

• يتطلب الوضع الحالي زيادة برامج دعم الحكومات الأوروبية المستقبلة للاجئين الأوكرانيين، ومع استمرار القتال سيحيل تقديم أرقام صحيحة للمساعدات الإنسانية المطلوبة والتي ظهرت في تضارب تصريحات وتوقعات مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بأن يصل أعداد النازحين من (4-7) مليون نازح، لتؤثر تكلفة الحرب على 18 مليون مواطن أوكراني داخل الحدود أو خارجها.

• يواجه الأوكرانيون حالة نزوح طويلة الأجل، وبالتالي تتجاوز احتياجاتهم الإمدادات المؤقتة من الاحتياجات الأساسية التي يمكن أن تحافظ على قوتهم خلال الطقس البارد. وبالتالي فهم بحاجة إلى مسارات رسمية للحصول على الوضع القانوني، والوصول إلى خدمات إعادة التوطين، والسكن الدائم، والتعليم، والرعاية الصحية، وخاصة التطعيم ضد Covid-19، حيث تم تطعيم حوالي 36% فقط من الأوكرانيين.

• قد تؤدي زيادة أعداد النازحين إلى ازدهار أحزاب اليمين المتطرف، وهو ما حدث في أزمة المهاجرين من صراعات الشرق الأوسط عام 2015، خاصةً في دول "ألمانيا والنمسا وفرنسا"، ويمكن اعتبارها أحد أهم أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "بريكست Brexit" وفقًا لاستفتاء 2016، واحتلت قضية اللاجئين مساحة في أجندة الناخبين، وهو ما يختلف جزئيًا مع التشابه الثقافي للمجتمع الأوكراني والمجتمعات المضيفة مما يقلل من حدة تلك الأزمة، ولكنها ستحتاج لسياسات دعائية كما حدث من وزيرة الخارجية الألمانية بتصوير الحرب بأنها ضد أوروبا لضمان عدم انقسام داخل تحالف دول الناتو، وسياسات إدماج قد تمثل ضغطًا اقتصاديًا على الدول المستقبلة.

• تزيد أزمات المهاجرين منذ 2015 من اضطرابات الأمن القومي للدول وهو ما يعكس تصريح نائب وزير الشئون الداخلية والإدارة البولندي بأنه يجب الموازنة بين "ضمان أمننا القومي، وضمان أفضل الظروف للمواطنين الأوكرانيين الذين سيبحثون عن ملجأ في بولندا من الحرب".

• العمل العسكري من المرجح أن يتسبب في تدهور اقتصادي حول العالم خاصة لدول مثل اليمن التي تعتمد على واردات القمح من أوكرانيا وروسيا، وهو ما سيؤثر على ارتفاع الأسعار كذلك، خاصة وأنه وفقًا لبيانات الأمم المتحدة فإن 50% من القمح الذي يستخدمه برنامج الغذاء العالمي يأتي من أوكرانيا وحدها.

• مع تزايد الاضطرابات السياسية وتغير مشهد التحالفات الدولية؛ تتزايد الأخبار غير الدقيقة حول الأعداد وأوضاع اللاجئين لشحذ الغضب الدولي وكذريعة لاتخاذ إجراءات عقابية جديدة من الغرب ضد روسيا وبيلاروسيا.

• تعميق مشاعر العداء قد يزيد من احتمالية التحول لحرب أهلية في أوكرانيا مع مطالبة الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي للشعوب الأوروبية الوقوف ضد ما أسماه مجرمي الحرب الروس ضد الديمقراطية والقانون الدولي وحقوق الإنسان وضد أوروبا والهياكل الأوروبية، وأعلن عبر موقع الرئاسة الأوكرانية وفقًا لصحيفة "الجارديان" فتح باب لتشكيل فيلق أجنبي من المتطوعين الدوليين وفقًا للمرسوم الصادر عام 2016، ودعم وزيرة الخارجية البريطانية ليز تروس في حديثها مع "بي بي سي" مواطني بريطانيا الراغبين في الذهاب إلى أوكرانيا للانضمام إلى تلك القوة الدولية لقتال ما أسمته "حربًا ضد الديمقراطية". ومع انتشار ما يُعرف إعلاميًا بحرب الشوارع في بعض المدن، فوفقًا لتصريحات الحاكم المحلي لمدينة خاركيف الأوكرانية أوله سينجوبوف فإن القوات الأوكرانية تقاتل القوات الروسية في شوارع المدينة الواقعة في شمال شرق أوكرانيا، إلى جانب صور المواطنين الأوكرانيين وهم يعدون زجاجات المولوتوف في زجاجات بلاستيكية ويتعلمون كيفية استخدام الأسلحة الخفيفة كدفاعاتهم الوحيدة؛ مما قد يعمق من الأزمة الإنسانية ويعيق وصول المساعدات الإنسانية إلى أماكن تجمع النازحين داخليًا، وخلق أماكن نزاعات جديدة.

• انحسار غالبية المهاجرين في النساء والأطفال وكبار السن بعد أن منع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الرجال في سن التجنيد من 18 إلى 60 من المغادرة.

• صعوبة مراقبة الاوضاع الحدودية في منع تدفق النازحين من عدة دول، خاصة في ظل الاضطرابات الحدودية في أماكن النزاع والحدود الدولية بين بولندا وبيلاروسيا.

يضعنا الوضع الإنساني أمام مزيد من تكاليف الحرب التي تتصاعد على عدة مستويات بدءًا من أزمات اللاجئين إلى الأمن الغذائي وحقوق الإنسان، ويبقى التساؤل حول ازدواجية المعايير في التعامل مع تلك الأزمات في المناطق النامية والدول الأوروبية في إطار تحقيق مكاسب سياسية على حساب الجانب الإنساني. ولكن هل سيستطيع هذا الجانب الإنساني أن يفتح باب التفاوض بين الجناح الروسي والغربي حول فتح الممرات الآمنة وسهولة انتقال المواطنين، أم أنه سيكون بمثابة اعتراف روسي بإلحاق أضرار مدنية قد تزيد من فرض العقوبات عليها؟.

حرب على الجبهات الإعلامية

في الأزمة الروسية الأوكرانية

* محمد عبد الرازق

استرعت التغطية الإعلامية للأزمة الروسية الأوكرانية الانتباه منذ بدايتها، وحتى ما قبل إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شن عملية عسكرية في أوكرانيا (24 فبراير)؛ وذلك لكونها كانت تطبيقًا عمليًا على ما اصطُلح على تسميته في الأوساط العسكرية بـ"الحرب الهجينة" التي تُوظف فيها القوى التقليدية وغير التقليدية لتحقيق الأهداف الموضوعة من الحرب. ومع بدء العملية العسكرية، وبينما كانت الحرب على أشدها ميدانيًا، كان الفضاء الإعلامي والمعلوماتي ساحة أخرى للمعارك بين روسيا من جانب وأوكرانيا والدول الغربية من جانب آخر، بشكل بدا وكأنه حرب إعلامية تستقي وقودها من مجريات التطورات العسكرية على الأراضي الأوكرانية.

* باحث أول بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

• الإعلام والحروب الهجينة

وظفت روسيا الإعلام والمعلومات والأخبار كأداة مهمة من أدوات عمليتها العسكرية في أوكرانيا؛ إذ عملت وسائل الإعلام الروسية على الترويج للرواية الروسية بأن روسيا لا تستهدف غزو أوكرانيا، وأنها لا تريد إلا ضمانات أمنية من حلف الناتو بعدم انضمام أوكرانيا إلى الحلف، وعدم تهديد المجال الحيوي لموسكو. فضلاً عن الحديث عن عدم الالتزام الأوكراني باتفاقية مينسك، وحشد أعداد كبيرة من قواتها في إقليم دونباس ومهاجمة المليشيات الانفصالية بأسلحة محظورة. وهو ما عُدّ تمهيدًا للعملية العسكرية الروسية وتصويرها بعد ذلك كرد فعل على هذا التصعيد الأوكراني من جانب، والغربي الداعم لأوكرانيا سياسيًا وعسكريًا من جانب آخر.

وفي هذا الإطار أيضًا، كان استخدام وسائل الإعلام من جانب روسيا سلاحًا مهمًا بالتوازي مع انطلاق عملياتها العسكرية في أوكرانيا، إذ عمدت إلى نشر عدد كبير من الأخبار والفيديوهات التي تُدرج ضمن ما يمكن تسميته "الحرب النفسية" على المواطنين الأوكرانيين عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، بهدف السيطرة الجمعية على الأوكرانيين من جانب وبث الانقسام وإذكاء الاستقطاب المبني على الدوافع العرقية والأيديولوجية في صفوفهم من جانب آخر حول أهداف العملية العسكرية الروسية أو قدرة بلادهم على الصمود في وجهها.

ذلك علاوة على إشاعة رأي عام بالقدرة الروسية في السيطرة على المدن الأوكرانية دون مقاومة تُذكر، والرغبة في تخليص الأوكرانيين من نظام النازيين الجدد الذي يمثله زيلينسكي الذي فشل كذلك في حماية المواطنين. ولتحقيق هذه الأهداف بثت روسيا عددًا من الأخبار، مثل الحديث عن هروب الرئيس الأوكراني زيلينسكي من البلاد، وكذلك الحديث عن الاستيلاء على البنوك والمصارف وماكينات الصرف الآلي. علاوة على إظهار مشاهد لاستسلام أعداد من الجنود الأوكرانيين طواعية للقوات الروسية دون قتال.

وعلى الضفة الأخرى من الحرب، حاولت أوكرانيا تفنيد هذه الروايات اعتمادًا بشكل رئيس على وسائل التواصل الاجتماعي التي استخدمها الرئيس الأوكراني زيلينسكي في بث مقاطع مصورة تثبت لمواطنيه وجوده في كييف وعدم هروبه منها، بجانب إدارته للمعركة مع الوزراء والقادة العسكريين. ونشر وزارة الدفاع الأوكرانية تحديثات منتظمة عن سير العمليات تضمنت في بعضها معلومات غير صحيحة مثل إسقاط طائرات روسية، وتفنيدها لما تقول إنه معلومات روسية كاذبة، ذلك فضلاً عن بث وسائل الإعلام الأوكرانية ومواقع التواصل الاجتماعي هناك الكثير من القصص والمقاطع المصورة التي تظهر البطولة في الذود عن البلاد في وجه الغزو الروسي.

• معسكرات إعلامية

كانت الأزمة الأوكرانية محلاً لسجال إعلامي منذ ما قبل شن روسيا للعملية العسكرية، وتحديدًا منذ أن عكفت وسائل الإعلام الغربية على نشر التقارير التي تشير إلى قُرب شن روسيا لهذه العملية العسكرية. ومع بدء العملية العسكرية زادت كثافة الاهتمام الإعلامي بتغطية مجريات الحرب التي يمكن القول إنها قسمت وسائل الإعلام الدولية إلى ثلاثة معسكرات رئيسية.

أولا- المعسكر الروسي:

تقف في هذا المعسكر وسائل الإعلام الروسية وحدها تقريبًا في محاولة للدفع بالرواية الروسية الرسمية عن الأزمة للداخل والخارج بأنها ليست غزوًا روسيًا لأوكرانيا، وإنما دفاعًا عن الأمن القومي الروسي في وجه تهديدات حلف الناتو والدول الغربية. وتتمثل رواية الإعلام الروسي في هذا الصدد في أن قرار الرئيس الروسي بشن عملية عسكرية إنما هو وفاء بالتزامات حماية المواطنين، خاصة وأن مواطني دونباس حياتهم مهددة، ويتعرضون لقصف مستمر يهدم منازلهم ويودي

بحياة المدنيين من النساء والأطفال، وسط تصعيد أوكراني مستمر وصل إلى حد الدعوة إلى قتل الأوكرانيين من أصول روسية.

وعمدت وسائل الإعلام الروسية إلى نشر وإذاعة أخبار ومقاطع مصورة تبرهن على ذلك مثل تلك التي تشير إلى وفاة مدنيين من بينهم أطفال جراء العمليات العسكرية الأوكرانية في دونباس، أو إطلاق نار من جانب قوات أوكرانية على اللاجئين عند الحدود مع بيلاروسيا انطلاقًا من كون النظام الأوكراني هو نظام نازي بالأساس وهو ما تقوم وسائل الإعلام الروسية بالترويج له بشتى السبل منذ عام 2014، سواء داخل روسيا أو من خلال وسائل الإعلام الروسية الناطقة بغير الروسية وحساباتها المختلفة على مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي إطار المعركة الأشمل بين روسيا والغرب، صوّر الإعلام الروسي الأزمة بأن الغرب استمر طوال ثماني سنوات في تغذية الكراهية وضخ الأسلحة إلى أوكرانيا؛ رغبة في عدم تحقيق سلام في القارة الأوروبية، وأن تكون روسيا ضعيفة، ولذلك تأتي العملية الروسية من أجل "الشعب الروسي متعدد الجنسيات" ومن أجل "أوكرانيا حرة". وهاجمت وسائل الإعلام الروسية التقارير الغربية التي قالت إنها تنشر معلومات مغلوطة عن روسيا وعن عمليتها في أوكرانيا.

وقد عملت روسيا على أن تكون روايتها هي الرواية المنقولة فقط عبر أراضيها، ولذلك أصدرت الخدمة الفيدرالية الروسية للإشراف على الاتصالات وتقنية المعلومات والإعلام تنويهًا لكافة وسائل الإعلام الروسية بالالتزام باستخدام المعلومات والبيانات التي يتلقونها فقط من المصادر الروسية الرسمية لأنها هي التي تمتلك وتنشر معلومات موثوقة وحديثة. وقامت موسكو كذلك بتقييد الوصول إلى موقعي فيسبوك وتويتر للحد من وصول الروايات الأخرى للحرب إلى المواطنين الروس.

ثانيًا- المعسكر الغربي:

اصطفت وسائل الإعلام الغربية جميعها في معسكر واحد في تغطية ما وصفته بأنه غزو واجتياح روسي للأراضي الأوكرانية، ومحاولة روسية لبسط السيطرة الكاملة على أوكرانيا تمهيدًا للسيطرة على دول الاتحاد السوفيتي السابق. وقد عمل هذا المعسكر في تغطيته للحرب في أوكرانيا على محورين أساسيين: الأول هو الدفع برواية للأحداث مناقضة لما تصدره روسيا ووسائل إعلامها، والثاني هو تفنيد ما تقوله وسائل الإعلام الروسية والحديث عن كونها موجهة بشكل كامل من قِبل الكرملين، وأن موسكو تستخدم وسائل الإعلام كسلاح في معركتها ضد أوكرانيا. مع العمل على تقييد وحظر الوصول للوسائل الإعلامية الروسية على مواقع التواصل الاجتماعي، وتقييد قدرتها على القيام بحملات إعلانية أو تحقيق عوائد مالية، فضلاً عن تعرض مواقعها لهجمات سيبرانية. واستغلت وسائل الإعلام الغربية في سبيل تحقيق ذلك الوسائل الإعلامية الصادرة باللغتين الروسية والأوكرانية.

ويُلاحظ أن كافة وسائل الإعلام الغربية عمدت إلى التركيز على شخص الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وكونه ديكتاتورًا يريد بسط السيطرة على دول الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا بوجه عام، ويُواجه بمظاهرات شعبية داخل روسيا رفضًا لغزوه أوكرانيا. وفي المقابل ركزت وسائل الإعلام الغربية على شخص الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي ووصفه بالبطل الشعبي الذي لم يترك بلاده في مواجهة الغزو الروسي الشامل رغم ضعف الإمكانيات العسكرية، والترويج بشكل مكثف للمقاطع المصورة التي تظهره وهو يتجول في كييف، وحتى بنشر صور قديمة له وهو يرتدي زيًا عسكريًا والادعاء بكونها من الحرب الجارية.

وسيطرت الولايات المتحدة على هذا المعسكر بشكل كبير للغاية، وكانت المصدر الذي تعتمد عليه بقية الوسائل بشكل كبير في الاتجاهات والتوصيفات. وكانت هذه الحرب مناسبة مثلى للمعسكر الغربي لإعادة تصوير روسيا كعدو للغرب بوجه عام والولايات المتحدة بشكل خاص، مع إعطاء زخم لاستراتيجية الرئيس بايدن الرامية إلى مواجهة كل من روسيا والصين بوصفهما عدوين

للغرب، ويهدفان إلى التمدد على حساب الدول الديمقراطية الحرة. وقد أسهم ذلك في التأثير على الرأي العام الغربي وخاصة الأمريكي وهو ما أظهرته استطلاعات الرأي بأن أكثر من ثلثي الأمريكيين يؤيدون فرض عقوبات على روسيا، و80% منهم يرون روسيا بشكل سلبي، منهم 41% يصفونها بالعدو.

وأعطى المعسكر الغربي للجانب الإنساني اهتمامًا كبيرًا على مستويين، المستوى الأول التركيز على ما سُمّي ببطولات الشعب الأوكراني في مقاومة الغزو والاجتياح الروسي لأراضيه. والمستوى الثاني هو صنع قصص وسرديات مؤثرة حول حجم الدمار الذي تتعرض له أوكرانيا وحجم المعاناة التي يعانيها الأوكرانيون جراء الغزو وتوصيفها بأنها "مجازر" و"جرائم حرب" و"قتل جماعي". وكذلك مشاهد هروب النساء والأطفال من ويلات الحرب والفرار كلاجئين على الحدود، وتوديعهم لذويهم من الرجال الذين أصدر زيلينسكي قرارًا بمنع سفرهم، وانضمامهم إلى صفوف المقاومة.

وبخلاف ذلك، كان هناك دفع إعلامي غربي مكثف باتجاه تضخيم الحشود العسكرية الروسية على الحدود مع أوكرانيا، وإبراز أن هناك تقدمًا روسيًا في مدن أوكرانية مختلفة، وقُرب السيطرة على العاصمة كييف والزعم بأنها ستسقط خلال أيام. ثم استغلال هذه الروايات في الترويج لأن الغزو الروسي لأوكرانيا قد فشل في تحقيق أهدافه بفضل المقاومة العسكرية والشعبية في أوكرانيا.

ثالثًا- معسكر الحياد:

في ضوء هذه الحرب الإعلامية المستعرة بين المعسكرين الروسي والغربي، تكون معسكر ثالث آثر الحياد النسبي في التغطية الإعلامية للحرب في أوكرانيا، وهو ما يمكن تسليط الضوء عليه من جانبين، الأول هو التناول الصيني، والثاني هو التناول الإعلامي في الشرق الأوسط، مع تنحية التناول الإسرائيلي الذي اصطف مع المعسكر الغربي، والتناول الإيراني الذي اصطف مع المعسكر الروسي.

ففيما يتعلق بالصين، نجد أن موقفها الرسمي الداعي إلى عدم توصيف ما يحدث في أوكرانيا بأنه غزو روسي انعكس تمامًا على وسائل الإعلام الصينية التي لم تفرد مساحات واسعة لتغطية الأزمة، مقتصرة في أغلب الأحيان على نقل البيانات الرسمية الصينية، أو تناول الأمر نقلاً عن الوكالات المختلفة سواء الروسية أو الغربية، مع نسبة كل خبر إلى مصدره دون تدخل، فضلاً عن التزامها بتوصيفات دقيقة لما يجري بأنها "عملية عسكرية محدودة"، علاوة على استغلال هذه الأزمة في الحديث عن تراجع دور الولايات المتحدة كقوة عظمى ناظمة للنظام العالمي وضعفها في مجابهة روسيا، وأنها ستسهم في تغيير بنية النظام العالمي، خاصة بعد الهزيمة التي تعرضت لها واشنطن في أفغانستان.

أما عربيًا، فكان تناول الأزمة مركزًا على تناول التطورات الميدانية في أوكرانيا، وشرح الأبعاد التاريخية للصراع وتأثيراته على الأمن الأوروبي وبنية النظام العالمي. إلا أنه أظهر ميلاً معلوماتيًا نحو الجانب الغربي في تناول الأزمة، ذلك ما عدا وسائل الإعلام التي تنتمي إلى ما يُعرف باسم "محور المقاومة" التي أبدت ميلاً نحو المعسكر الروسي بفعل الاصطفاف الإيراني الروسي، وركزت على العنصرية الغربية في تناول الجانب الإنساني للأزمة مقارنة بالأزمات المشابهة في الشرق الأوسط وأفغانستان.

إجمالاً، كانت وسائل الإعلام العالمية مرآة للمواقف السياسية والدبلوماسية لدولها من الأزمة الروسية الأوكرانية، منتجة صورة متحيزة تمامًا عن الأزمة حسب هذه المواقف. وكان ملاحظًا أن المؤسسات الرسمية انضمت أيضًا إلى هذه الحرب الإعلامية في محاولة للتأثير على الرأي العام العالمي، وإظهار تضليل وتحيز المعسكر الآخر، وإصدار بيانات رسمية بشأنها، وصولاً إلى إعلان وزارة الدفاع توجيه ضربات فائقة الدقة للمنشآت التكنولوجية التابعة للأمن الأوكراني بهدف اعتراض الهجمات الإعلامية ضد روسيا.

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب / المطبوعة / المجلة / الإصدار، بأى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل. سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecss.com.eg
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo